



جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

تحت عنوان:

استخدام المؤشرات الحديثة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة مؤسسة عمر بن عمر (وحدة قالمة للعجائن) للفترة (2018-2022)

تحت إشراف:

- أ.د. سامية عمر عبدة

من إعداد الطالبين:

- فارس بن يونس

- علاء الدين هدوري

السنة الجامعية: 2023-2024

شكر وعرفان

نحمد الله تعالى ونشكره على نعمه وحسن عونه، ونصلي ونسلمو على خاتم الأنبياء والمرسلين،
صلوات ربي وسلامه عليه.

أول ما نتقدم بالشكر إلى والدينا حفظهم الله الذين كانوا لنا عوناً في كل شيء.

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة الفاضلة "الأستاذة الدكتورة عمر عبدة سامية" التي نكن
لها كل التقدير والإحترام لإشرافها على هذه المذكرة، عرفانا لها بالمجهودات التي بذلتها وعلى كل ما
قدمته لنا من توجيهات قيمة أفادتنا بها أثناء إنجاز هذا العمل، وارجين من الله عز وجل أن يسدد خطاها
ويحقق مناها.

كما لا يفوتنا أن نتوجه بالتحية والشكر إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، لجامعة
قالمة، ونخص بالذكر أساتذتنا المحترمين الذين تلقينا عنهم مبادئ البحث العلمي عبر كامل مشوارنا
الدراسي الجامعي.

الإهداء

الحمد والشكر لله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا العمل المتواضع الذي أهديته إلى:

الذين قال الله تعالى فيهما:

"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبري أحدهما أو كلاهما فلا تنقلهما ففء ولا تنصرهما وقل لهما قولاً كريماً، وانفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربني أرحمهما كما ربياني صغيراً" صدق الله العظيم

إلى من شجعاني وكانوا سندا لي طيلة مسيرتي الدراسية، إلى نبع الجنان ومن دعأوها لازمني طيلة حياتي أمي العزيزة، إلى من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز من كان سببا فيما وصلت إليه الآن والدي العزيز - حفظهما الله -

إلى أخي الوحيد وسندي في الحياة حفظه الله ووفقه في حياته

كما أهدي هذا العمل إلى:

جميع الأساتذة الذين علموني منذ نعومة أظفري من أجل العلم والمعرفة.

كل الإخوة والأصدقاء.

كل طالب علم.

علاء الدين

إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، إلى الذي لم يبخل علي بأي شيء، إلى من
سعى لأجل راحتي ونجاحي أبي الغالي دمت لنا طول العمر؛

إلى من أبصرت بها طريق حياتي واعتزازي بذاتي، إلى من كانت دعواتها تحيطني وكانت الداعم
الأول لتحقيق طموحي، قرّة عيني وفؤادي أُمي الحبيبة أطال الله في عمرها وجعلها تاجا فوق
رؤوسنا؛

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي، إخوتي وسندي "فريد" و"شكيب" بارك الله لي فيهما،
راجيا من المولى عز وجل أن يوفقهما ويجعلهما في أعلى وأرقى المناصب إن شاء الله،

إلى جميع أفراد عائلتي العزيزة كل باسمه أينما وجدو؛

إلى جميع أصدقائي ورفقاء دربي من داخل الجامعة وخارجها.

فارس

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	الشكر والإهداء
III-I	فهرس المحتويات
V	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
IX	قائمة الملاحق
أ-و	مقدمة
30-01	الفصل الأول: الإطار النظري للأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
02	تمهيد
11-03	المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية
03	المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية
06	المطلب الثاني: أهداف المؤسسة الاقتصادية
07	المطلب الثالث: أنواع المؤسسات الاقتصادية
22-12	المبحث الثاني: أداء المؤسسة الاقتصادية
12	المطلب الأول: ماهية الأداء
15	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء
19	المطلب الثالث: أنواع الأداء
29-23	المبحث الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
23	المطلب الأول: ماهية الأداء المالي
26	المطلب الثاني: معايير الأداء المالي
27	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي
30	خلاصة الفصل الأول
65-31	الفصل الثاني: طرق تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية
32	تمهيد
37-33	المبحث الأول: أساسيات حول تقييم الأداء المالي
33	المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي
35	المطلب الثاني: متطلبات تقييم الأداء المالي
36	المطلب الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي

52-38	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام الطرق التقليدية
38	المطلب الأول: التحليل الأفقي والعمودي للقوائم المالية
40	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي
46	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية
64-53	المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام الطرق الحديثة
53	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة
59	المطلب الثاني: القيمة السوقية المضافة
63	المطلب الثالث: مؤشرات أخرى لتقييم الأداء المالي
65	خلاصة الفصل الثاني
94-66	الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي لمؤسسة عمر بن عمر (دراسة حالة وحدة قالملة للعجائن)
67	تمهيد
77-68	المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة عمر بن عمر للعجائن (قالملة)
68	المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة وطبيعة نشاطها وأهدافها
71	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة وشرح مكوناته
75	المطلب الثالث: تطور نشاط المؤسسة
83-78	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام الطرق التقليدية
78	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب الربحية
81	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب المديونية
82	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي
93-84	المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام الطرق الحديثة
84	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة EVA
88	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام القيمة السوقية المضافة MVA
90	المطلب الثالث: معدل التدفق النقدي على الاستثمار
94	خلاصة الفصل الثالث
98-96	خاتمة
106-100	قائمة المراجع
125-108	الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-3	إحصائيات خاصة برقم الأعمال	76
2-3	إحصائيات عدد العمال في المؤسسة	77
3-3	معدل العائد على الأصول	78
4-3	معدل العائد على حقوق الملكية	80
5-3	إجمالي الديون	81
6-3	نسبة المديونية	81
7-3	الاحتياج لرأس المال العامل	83
8-3	مردودية الأموال المستثمرة	84
9-3	مردودية الأموال المستثمرة	85
10-3	تكلفة الأموال الخاصة	85
11-3	تكلفة الاستدانة	86
12-3	التكلفة الوسطية المرجحة	86
13-3	القيمة الاقتصادية المضافة	87
14-3	القيمة السوقية المضافة	89
15-3	المصارف غير النقدية	90
16-3	التغير في الاحتياج في رأس المال العامل	91
17-3	التدفق النقدي المتاح OCF	91
18-3	معدل التدفق النقدي على الاستثمار	92
19-3	صافي معدل التدفق النقدي على الاستثمار	92

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
11	مخطط توضيحي لأنواع المؤسسات الاقتصادية	1-1
18	رسم توضيحي للعوامل المؤثرة في الأداء	2-1
22	مخطط توضيحي لأنواع الأداء	3-1
29	مخطط توضيحي للعوامل المؤثرة على الأداء المالي	4-1
71	الهيكل التنظيمي لمؤسسة عمر بن عمر (وحدة قلعة للعجائن)	1-3
76	التغيرات في كمية الإنتاج لسنة 2023	2-3
79	منحنى بياني لتغيرات معدل العائد على الأصول	3-3
80	منحنى بياني لتغيرات معدل العائد على حقوق الملكية	4-3
82	دائرة نسبية تمثل تغيرات نسبة المديونية	5-3
83	منحنى بياني للتغير في الاحتياج في رأس المال العامل	6-3
88	منحنى بياني للتغير في القيمة الاقتصادية المضافة	7-3
90	منحنى بياني للتغير في القيمة السوقية المضافة	8-3
93	منحنى بياني للتغير في صافي معدل التدفق النقدي على الاستثمار	9-3

قائمة الملاحق

قائمة الملحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
108	خزينة الأصول 2018	01
109	خزينة الخصوم 2018	02
110	جدول حسابات النتائج 2018	03
112	خزينة الأصول 2019	04
113	خزينة الخصوم 2019	05
114	جدول حسابات النتائج 2019	06
115	خزينة الأصول 2020	07
116	خزينة الخصوم 2020	08
117	جدول حسابات النتائج 2020	09
119	خزينة الأصول 2021	10
120	خزينة الخصوم 2021	11
121	جدول حسابات النتائج 2021	12
122	خزينة الأصول 2022	13
123	خزينة الخصوم 2022	14
124	جدول حسابات النتائج 2022	15

مقدمة

تعتبر المؤسسة الاقتصادية القلب النابض لأي اقتصاد، وتنعكس فعاليتها على سلامة وأداء الاقتصاد بصفة عامة، كون هذه الفعالية تعتبر من بين العوامل الأساسية لضمان الاستقرار والنمو الاقتصادي لأي مجتمع، وتقوم على العديد من الوظائف ومن بينها وأهمها الوظيفة المالية التي تعد أساس الوظائف الأخرى، فهي تحظى بأهمية بالغة في المؤسسة لأنها تمدنا بوسائل تساعدنا في تقييم الأداء المالي، فمن خلال هذه الوسائل نقوم بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة في الحاضر والتنبؤ بها في المستقبل.

تعد عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الرقابة من أجل التحقق من بلوغها الأهداف المراد الوصول إليها، والتي ازدادت أهميتها في ظل توسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية وانتشار المنافسة في السوق، حيث أصبح لزاما على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، بالإضافة إلى القيام بتحليل عدة مؤشرات قبل اتخاذ القرارات المالية، كمؤشرات التوازن المالي، النسب المالية... إلخ.

نظرا للانتقادات الموجهة للمؤشرات التقليدية كمحدوديتها في تقييم الأداء المالي وتأثيرها بالطرق المحاسبية وعدم مساهمتها للأهداف الحديثة للمؤسسات وتركيزها على الربحية فقط، ظهرت أدوات حديثة كالقيمة الاقتصادية المضافة EVA والقيمة السوقية المضافة MVA، إلخ، حيث تهدف هذه الطرق الحديثة إلى التعرف على الكفاءة العامة للمؤسسة والتعرف على أوجه التطور في الأداء، حيث يقدم تقييم الأداء المالي معلومات حول مستوى أداء المؤسسة ويعتبر الأساس في عملية التخطيط، كما أن المعلومات الناتجة عن عملية التقييم تعطي مؤشرات حول كفاءة عمل المؤسسة ومعرفة احتياجاتها المستقبلية.

إشكالية الدراسة

مما سبق يمكن القول أن أدوات وأساليب تقييم الأداء المالي تمكننا من تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، بغرض اتخاذ القرارات الرشيدة وكذا تسطير الأهداف والخطط المستقبلية، ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يتم استخدام المؤشرات الحديثة في تقييم الأداء المالي لمؤسسة عمر بن عمر خلال الفترة 2018-

2022؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية تطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما أهمية تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية؟
- ✓ فيما تتمثل أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي؟
- ✓ هل يمكن للتقييم المالي بأدواته الحديثة أن يساهم في معرفة الوضع المالي لمؤسسة عمر بن عمر؟

فرضيات الدراسة

- ✓ تلعب عملية تقييم الأداء المالي دور كبير في تحديد الأخطاء والانحرافات وتصحيحها، بالإضافة إلى معرفة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف المسطرة؛
- ✓ تتمثل أهم المؤشرات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي في مؤشرات التوازن المالي؛
- ✓ يمكن للتقييم المالي عن طريق الأدوات الحديثة أن يساهم في معرفة الوضع المالي في مؤسسة عمر بن عمر، وذلك عن طريق مجموعة من المؤشرات؛

أهمية الدراسة

يكتسي الموضوع أهمية بالغة لأنه مرتبط بتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية ويبين أهم الطرق والمؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم الأداء المالي على أرض الواقع للوصول إلى نتائج تسمح بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال ترجمة المعلومات المسجلة في القوائم المالية من جهة، والتعرف على نقاط القوة والضعف التي تساعد في معرفة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها من جهة أخرى.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى مجموعة من الأهداف وتتمثل فيما يلي:

- ✓ التعرف على أداء المؤسسة الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيه؛
- ✓ التعرف على دور تقييم الأداء المالي في تحديد كفاءة المؤسسة ومدى تحقيق أهدافها؛
- ✓ التعرف على الطرق والمؤشرات المالية الحديثة المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي؛
- ✓ تطبيق الطرق والمؤشرات المعتمدة في دراسة حالة مؤسسة عمر بن عمر للعجائن.

حدود الدراسة

وتنقسم إلى حدود مكانية وحدود زمنية

الحدود المكانية: القيام بالدراسة الميدانية في مؤسسة عمر بن عمر (وحدة قالمة للعجائن).

الحدود الزمنية: خاضعة للمعلومات الحصل عليها من طرف المؤسسة محل الدراسة حيث تمكنا من الحصول على القوائم المالية للمؤسسة للفترة 2018-2022.

منهج وأدوات الدراسة

لدراسة هذا الموضوع ومن خلال المعطيات المتحصل عليها، تم المزج بين المنهجين الوصفي والتحليلي ومنهج دراسة الحالة والاستعانة بمجموعة من الأدوات، وسيتم بيان ذلك فيما يلي:

☞ المنهج الوصفي والتحليلي: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المعلومات وتنظيمها، وتحليلها بصورة سليمة تمكن من بلوغ الهدف من هذا البحث حيث تم من خلاله وصف متغيرات الموضوع المتمثلة في تقييم الأداء المالي، والامام بطرق ومؤشرات تقييم الأداء المالي...إلخ.

☞ منهج دراسة الحالة: من خلال هذه الدراسة تم حساب وتحليل بعض المؤشرات المالية التقليدية والحديثة لمؤسسة عمر بن عمر للعجائن، بغرض الحكم على أدائها المالي.

☞ أدوات الدراسة: تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات لإعداد هذه الدراسة وذلك من خلال:

✓ الأدوات المكتتبية: وتتمثل في الكتب والمراجع باللغتين العربية والأجنبية، بالإضافة إلى مختلف المقالات والأطروحات والمحاضرات...إلخ؛

✓ الأدوات الميدانية: وتتمثل في الزيارة الميدانية للمؤسسة محل الدراسة، ومقابلة موظفي مصلحة المحاسبة بالمؤسسة بالإضافة إلى جمع القوائم المالية للمؤسسة؛

✓ استخدام برنامج EXCEL لحساب متغيرات الدراسة وتمثيلها بيانيا.

الدراسات السابقة

حسب ما تم التوصل إليه في الدراسات السابقة والتي لها صلة بهذا الموضوع والمتمثل في استخدام الطرق الحديثة لتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، والتي تناولت إما المتغير المتعلق بتقييم الأداء المالي للمؤسسات من جهة أو المتغير المتعلق بطرق تقييم الأداء المالي من جهة أخرى، أو المزج بين المتغيرين معا ونذكر منها:

✓ دراسة الباحثين معوج بلال، ومرازقة صالح سنة 2016، وهي عبارة عن مذكرة ماجستير بعنوان " دور التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة NCA ROUI BA-"، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور كل من المؤشرات المالية التقليدية والمؤشرات المالية الحديثة في تقييم الأداء المالي، والوقوف على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، ولتحقيق ذلك تم اختيار من المؤشرات المالية التقليدية كل من النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، ومن المؤشرات الحديثة كل من القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة، وتم اختيار الدراسة التطبيقية على مؤسسة " أن سي أ روية" خلال الفترة "2010-2014"، حيث أشارت النتائج المتوصل إليها إلى تحقيق المؤسسة لأداء مالي جيد يبرز في تحقيق هامش ربح تشغيلي مرتفع، وزيادة

في حجم الإنتاج من سنة إلى أخرى، كما أن المؤسسة تحقق قيم اقتصادية مضافة وقيمة سوقية مضافة، مما يشجع على رفع القيمة السوقية لأسهمها ويجذب مساهمين جدد.

✓ دراسة الباحث باصور رضوان سنة 2018، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه بعنوان " دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات -دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية- "، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية استخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، كما بينت الأدوات الحديثة ذات البعد المالي والأدوات ذات البعد النوعي التي توظف لتقييم الأداء المالي، وقد توصلت الدراسة الميدانية إلى أن التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قائم على الاستخدام الفعلي لأسلوب النسب المالية ويبقى التحليل يتوقف على الخبرة المهنية والخلفية العلمية للمحلل المالي، وأكدت أنه من المفيد إدراج الأساليب الحديثة في عملية التقييم ولكن هذا يبقى متوقف على عوامل البيئة الاقتصادية المحيطة بالمؤسسات.

✓ دراسة الباحثين منير عوادي، العربي غويني سنة 2020، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه بعنوان " استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة صيدال-"، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، ولتحقيق هذا الهدف تم تقديم إطار نظري لهذه الدراسة يتضمن تحديد مختلف المفاهيم المتعلقة بالتقييم المالي من خلال مختلف أساليبه وأدواته، إلى جانب القيام بدراسة تطبيقية تم من خلالها إسقاط مختلف الأساليب والأدوات السابقة عمليا على واقع البيانات المحاسبية لمؤسسة صيدال، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بيان أهمية وضرورة استخدام مختلف أدوات التقييم المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية وتحديد نقاط القوة والضعف، وكذا الكشف عن أهم الاختلالات المالية التي تعاني منها وتقديم الحلول المناسبة لها.

✓ دراسة الباحث خالد سيف الإسلام بوخلخال سنة 2021، وهو عبارة عن مقال علمي بعنوان "قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ودراسة فعاليتها في خلق القيمة -دراسة حالة مجمع صيدال-"، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم وقياس الأداء المالي بواسطة المؤشرات التقليدية والمؤشرات الحديثة، مع تحديد مدى قدرتها وفعاليتها في تفسير الأداء المالي، وتم القيام بتحليل الوضعية المالية لمجمع صيدال مع دراسة إحصائية للعلاقة بين المؤشرات التقليدية والحديثة وأظهرت الدراسة أن هناك بعض المؤشرات التي لها علاقة ذات دلالة إحصائية بينها وبين القيمة الاقتصادية المضافة.

✓ دراسة الباحث كمال غانم سنة 2022، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه بعنوان " الاتجاهات الحديثة لقياس وتقييم الأداء المالي ودورها في ترشيد القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مجمع صيدال-"،

وهدفت هذه الدراسة إلى تبيان أهمية استخدام الاتجاهات الحديثة لقياس وتقييم الأداء المالي ودورها في ترشيد القرارات المالية للمؤسسات الاقتصادية، وقد تم دراسة ثلاثة أساليب حديثة تمثلت في القيمة الاقتصادية المضافة، القيمة السوقية المضافة وبطاقة الأداء المتوازن، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على الدراسة الميدانية لمجمع صيدال، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن الاتجاهات الحديثة في التقييم المالي أعطت نتائج ذات مصداقية تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية لمجمع صيدال والتي أظهرت أن المجمع يتمتع بوضعية مالية جيدة، كما تبين أن للطرق الحديثة دور مهم في ترشيد القرارات المالية للمؤسسات الاقتصادية.

✓ دراسة الباحثين ودان سهام، بختي زوليخة سنة 2023، وهي عبارة عن مقال علمي بعنوان "تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية باستخدام النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي في ظل جائحة كورونا -دراسة حالة بيو فارم-"، وهدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية باستخدام أحد النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي، وهي نماذج تتنبأ بخطر الإفلاس، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تطبيق هذه النماذج على مؤسسة بيو فارم، وأظهرت هذه الدراسة أن لجائحة كورونا أثر سلبي على الأداء المالي للمؤسسة بشكل ملحوظ، كما أنه بالرغم من انخفاض الأداء إلا أن فترة الجائحة لم تتسبب في إفلاس المؤسسة ولكن يجب على المؤسسة اتخاذ كافة التدابير الوقائية لاستدراك ما سببته الجائحة.

ما يميز دراستنا عن هذه الدراسات كون هذه الدراسات ركزت على مؤشرات التقييم التقليدية وتحدثت باختصار عن المؤشرات الحديثة، عكس دراستنا التي أساسها التركيز على المؤشرات الحديثة وتطبيقها على المؤسسة محل الدراسة والمتمثلة في مؤسسة عمر بن عمر (وحدة قائمة للعجائن) للفترة (2018-2022).

محتويات الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومعالجتها تم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة فصول، فصلان منها تضمنت الجانب النظري، بينما الفصل الثالث خصص للجانب التطبيقي، يسبق هذه الفصول مقدمة تهم بتوضيح إشكالية البحث تحتوي على مجموعة من العناصر كما تم ذكرها سابقا، بينما محتويات الفصول فكانت كالآتي:

فيما يخص الفصل الأول للدراسة كان بعنوان **الإطار النظري للأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول جاء بعنوان **عموميات حول المؤسسة الاقتصادية** وتم التطرق فيه إلى كل من مفهوم المؤسسة الاقتصادية، أهدافها وأنواعها، بينما في المبحث الثاني تناول أداء المؤسسة الاقتصادية وقد قسم أيضا إلى ثلاثة مطالب هو الآخر، **المطلب الأول ماهية الأداء**، **والمطلب الثاني العوامل المؤثرة على الأداء**، أما **المطلب الثالث** يتحدث عن أنواع الأداء، وتم ختام هذا الفصل بمبحث ثالث جاء بعنوان **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، ويتضمن هو الآخر ثلاثة

مطالب، المطلب الأول خصص للحدوث عن ماهية الأداء المالي والمطلب الثاني معايير الأداء المالي، أما المطلب الثالث فقد تضمن العوامل المؤثرة على الأداء المالي.

أما الفصل الثاني تمت عنونته بطرق تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، وقسم أيضا إلى ثلاثة مباحث عنوان كل منها على الترتيب: أساسيات حول تقييم الأداء المالي، تقييم الأداء المالي باستخدام الطرق التقليدية، وتقييم الأداء المالي باستخدام الطرق الحديثة، حيث قسم المبحث الأول إلى ثلاثة مطالب تم الحديث فيها عن ماهية تقييم الأداء المالي ومتطلبات تقييم الأداء المالي، خطوات تقييم الأداء المالي، بينما المبحث الثاني مطالبه كانت بعنوان التحليل العمودي والافقي للقوائم المالية كمطلب أول، تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي كمطلب ثاني، تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية بالنسبة للمطلب الثالث، أما المبحث الثالث للفصل الثاني خصص للحديث عن أبرز الطرق الحديثة المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية والمتمثلة في كل من القيمة الاقتصادية المضافة كمطلب أول والقيمة السوقية المضافة بالنسبة للمطلب الثاني، إضافة إلى طرق أخرى في المطلب الثالث مثل عائد التدفق النقدي على الاستثمار...إلخ.

أما في الفصل الثالث تم القيام بدراسة حالة لمؤسسة عمر بن عمر للعجائن، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تم التطرق فيه إلى تقديم عام بمؤسسة عمر بن عمر للعجائن ويحتوي على ثلاثة مطالب، المطلب الأول بعنوان التعريف بالمؤسسة وطبيعة نشاطها وأهدافها، المطلب الثاني بعنوان الهيكل التنظيمي للمؤسسة وشرح مكوناته، أما المطلب الثالث فهو بعنوان تطور نشاط المؤسسة، ثم المبحث الثاني والذي تضمن تقييم الأداء المالي باستخدام الطرق التقليدية في المؤسسة محل الدراسة، حيث كان المطلب الأول تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات الربحية، والمطلب الثاني تقييم الأداء المالي باستخدام نسب المديونية، أما المطلب الثالث تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي، أما المبحث الثالث والأخير فقد خصص لاستخدام الطرق الحديثة في تقييم الأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة وقسم هو الآخر إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول تقييم الأداء المالي باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة، المطلب الثاني تقييم الأداء المالي باستخدام القيمة السوقية المضافة، أما المطلب الثالث والأخير تضمن تقييم الأداء المالي باستخدام معدل التدفق النقدي على الاستثمار.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا العمل نذكر منها:

✓ صعوبة الحصول على القوائم المالية من طرف المؤسسة محل الدراسة؛

✓ عدم الحصول على معلومات إضافية من قبل المؤسسة تساعدنا في التحليل.

الفصل الأول: الإطار النظري للأداء المالي

للمؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

تسعى كل المؤسسات الاقتصادية دون استثناء الى تحسين أدائها والارتقاء به من أجل تحقيق النمو والاستمرار، حيث يؤدي الأداء الجيد والتواصل الى كسب المؤسسة المزيد من الشهرة، هذه الشهرة هي مطلب مهم لدى جميع المؤسسات لما لها من انعكاسات إيجابية على بقاء المؤسسة ونموها، لذا حظي موضوع الأداء باهتمام كبير وتمت دراسته من قبل العديد من الباحثين في مجال الإدارة والاقتصاد على حد سواء، فأداء المؤسسة يتحدد بدرجة أساسية بقدرتها على تعظيم الاستفادة من الموارد المختلفة بصفة عامة، ومواردها البشرية بصفة خاصة، ولقد تعددت الدراسات التي تناولت موضوع الأداء وتقييمه وتحسينه، فهناك من تطرق الى الأداء من منظور الكفاءة والفعالية، كما ركز باحثون آخرون على الاعتماد على المؤشرات المالية لتحديد مستوى الأداء، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الأداء يمثل الدافع الأساسي لوجود المؤسسة من عدمها، كما يعتبر العامل الأكثر مساهمة في تحقيق هدفها الرئيسي ألا وهو البقاء والاستمرارية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تقييم أدائها والوقوف عند نقاط القوة والضعف، وذلك بالتركيز على أدائها المالي باعتباره أهم نظام متكامل لتوفير المعلومات المالية للحفاظ على بقاء المؤسسة.

وفي هذا الفصل سيتم التطرق الى المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية.
- ✓ المبحث الثاني: أداء المؤسسة الاقتصادية.
- ✓ المبحث الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

تعتبر المؤسسات الاقتصادية بمثابة النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع، كما أنها تعبر عن علاقات اجتماعية، لأن العملية الإنتاجية تتضمن مجموعة من العناصر البشرية متعاملة فيما بينها، ولقد اتخذت المؤسسات الاقتصادية عبر التاريخ أشكالاً مختلفة، وبالأخص في القرن العشرين، حيث تطورت بصفة كبيرة تجاوزت الدورين الاقتصادي والاجتماعي لتفتح دور السياسي (الشركات متعددة الجنسيات)، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى العناصر التالية:

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية

قبل التطرق لخصائص المؤسسة الاقتصادية لا بد من تعريفها أولاً.

أولاً: تعريف المؤسسة الاقتصادية

عرف مفهوم المؤسسة الاقتصادية تطوراً واختلافاً كبيرين منذ القرن السابع عشر بين الأكاديميين من رجال الإدارة والاقتصاد، نتيجة لتعدد التصورات والمدارس الاقتصادية، حيث أنه بالرغم من اتفاق أغلبية المختصين على تعريف المؤسسة كوحدة إنتاجية إلا أنه بات من الصعب إيجاد تعريف شامل وموحد لها، وفيما يلي نستعرض بعض التعاريف المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية.

تعرف المؤسسة الاقتصادية على أنها: "الوحدة الاقتصادية التي تمارس النشاط الإنتاجي والنشاطات المتعلقة به من تخزين وشراء وبيع من أجل تحقيق الأهداف التي وجدت المؤسسة من أجلها".¹

تعرف أيضاً بأنها: "منظمة تجمع أشخاصاً ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس الأموال وقدرات من أجل إنتاج سلعة ما، والتي يمكن أن تباع بسعر أعلى من سعر تكلفتها".²

يمكن تعريفها من منظور آخر بأنها: "اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج أو تبادل سلع أو خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، وهذا في إطار قانوني واجتماعي معين وضمن شروط اقتصادية مختلفة، زمنياً ومكانياً، تبعاً لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به".³

¹ عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط5، 2007، ص24.

² غول فرحات، الوجيز في اقتصاد المؤسسة، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، ط1، 2008، ص08.

³ أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2008، ص10-11.

كتعريف آخر المؤسسة الاقتصادية هي: "وحدة اقتصادية تحتوي على موارد مادية وبشرية تساعد في دعم العملية الإنتاجية، من خلال توزيع المسؤوليات والمهام بين الأفراد في بيئة العمل، كما تعرف المؤسسة الاقتصادية بأنها مؤسسة تنتج خدمات وسلعا للأفراد الذين يتعاملون معها، مما يساهم في تحقيق أرباح مالية"¹.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن المؤسسة الاقتصادية عبارة عن وحدة اقتصادية تجمع بين الموارد المادية (مواد أولية، معدات، أجهزة... الخ) التي تحتاجها في العملية الإنتاجية والموارد البشرية (أشخاص ذو كفاءة ومهارات عالية)، هدفها الأساسي الذي توجد من أجله هو تحقيق الأرباح وتعظيمها لأقصى حد ممكن.

ثانيا: خصائص المؤسسة الاقتصادية

تتميز المؤسسات الاقتصادية بمجموعة من الخصائص من بينها:²

✓ **المؤسسة مركز للتحويل (Centre de transformation):** إن المؤسسة هي ذلك المكان التي يتم فيه تحويل الموارد (المدخلات) إلى منتجات تامة الصنع (سلع وخدمات)، وتتمثل الموارد في المواد الأولية، رؤوس الأموال، المعلومات، الافراد.

✓ **المؤسسة مركز للتوزيع (Centre de répartition):** تعتبر المؤسسة المكان الذي يتم فيه تقسيم وتوزيع الأموال المتأتية من بيع السلع والخدمات، وذلك تحت أشكال مختلفة ليستفيد منها مختلف الأعوان الاقتصادية التي ساهمت في العملية الإنتاجية مثل:

- الأجور التي توزع على العمال الأجراء؛
- الأرباح ومداخيل أخرى التي توزع على الملاك الذين خاطروا برؤوس أموالهم سابقا؛
- مستحقات الإيجار الخاص بالمقرات والمعدات الخاصة بالمؤسسة؛
- الفوائد التي تدفعها المؤسسة للبنوك تعويضا للأموال المقترضة؛
- دفع مستحقات الموردين؛
- تسديد الضرائب والاشتراكات في الضمان الاجتماعي.

✓ **المؤسسة مركز للحياة الاجتماعية (Centre de vie sociale):** تعتبر المؤسسة مكان يتم فيه العمل جماعيا (رجال ونساء) من أجل الوصول الى تحقيق أهداف المؤسسة وذلك بالتعاون والتنسيق في إطار احترام القواعد وقيم المؤسسة، حيث يقضي أغلبية العمال ثلث أو أكثر من حياتهم في المؤسسة مما يؤدي الى ترسيخ العديد من المظاهر

¹ سيد عبد النبي، إعادة ابتكار المؤسسات للوصول للتميز، دار الكتب المصرية، مصر، 2019، ص28.

² غول فرحات، مرجع سبق ذكره، ص09-12.

بين العمال: صراعات، محبة، خيبة أمل، رضاء... وعليه فإن المسير في المؤسسة يحاول التكيف مع الاختلافات في اتجاهات العمال وأفكارهم وأهداف تواجدهم في المؤسسة، وذلك من أجل تحقيق أهداف المؤسسة بأكبر فعالية.

✓ **المؤسسة مركز القرارات الاقتصادية (Centre de décisions):** تلعب المؤسسة دورا مهما في الاقتصاد باعتبارها مركزا للقرارات الاقتصادية التي تخص: نوع المنتوجات، كمية المنتوجات، الأسعار، التوزيع، التصدير، الاتصال...، تتمثل هذه القرارات في الاختيارات في استعمال الوسائل المحددة للوصول بأكثر فعالية للأهداف المسطرة، ذلك لأن المؤسسة عند قيامها بمختلف نشاطاتها تجد نفسها مجبرة على اتخاذ قرارات متعددة على مختلف المستويات وفي فترات مختلفة (قصيرة، متوسطة، طويلة) وحسب درجة أهميتها (استراتيجية، تكتيكية، عملية).

✓ **المؤسسة شبكة للمعلومات (Réseau d'information):** إن اتخاذ القرارات الرشيدة يتطلب معلومات من مصادر مختلفة (داخلية وخارجية عن المؤسسة)، وبالتالي يتحتم على المؤسسة إعداد أنظمة قادرة على إنتاج المعلومات أو ما يسمى بنظام المعلومات وتحويلها الى المقررين (نظام اتصالات) من أجل إنجاز المهام على أكمل وجه، وتعتبر الشبكة المعلوماتية والاتصالية بمثابة العنصر الحيوي للمؤسسة.

✓ **المؤسسة مركز للمخاطرة:** إن المؤسسة معرضة للخطر باستمرار، حيث يمكن أن تخسر جزء أو كل تسبيقاتها المالية والمادية في حالة الفشل، وترتبط هذه المخاطر بصعوبات التسيير وضغط المنافسين ومتطلبات الزبائن، ولهذا نجد بأن رأسمال المؤسسة يشارك فيه عدة أشخاص أو مؤسسات من أجل جمع مبالغ مالية معتبرة من جهة ومن جهة ثانية تقليل المخاطر والخسائر في حالة الفشل.

إضافة إلى هذا تتمتع المؤسسة الاقتصادية بخصائص أخرى نذكر منها أيضا:¹

✓ **خاصية الاعتماد على الابداع والتجديد:** المقصود بالإبداع هو الإبداع التكنولوجي المرتبط بالمنتجات وطرق الإنتاج إذ أنه المصدر الأساسي للقوة التنافسية، أما التجديد فهو كل تغيير من شأنه أن يساعد على تحسين التسيير والأداء، ويدخل هذا ضمن التجديد في طرق التسيير والتنظيم بالنسبة للإبداع.

✓ **خاصية التقرب من المستهلك:** لا شك أن وجود المصانع والمؤسسات الاقتصادية مرتبط بوجود المستهلك، حيث تقوم الهياكل الاقتصادية بالتوجه نحو المستهلك أو السوق، إذ أن تكاثر قدرات الإنتاج وتعدد وتنوع أذواق المستهلكين ومطالبهم تفرض على المؤسسة الاقتراب أكثر فأكثر من السوق والمستهلك، معنى هذا أن المؤسسة

¹ نوال بوعلام سمرد، دليلك في المالية، دار البازوري العلمية، الجزائر، ط1، 2022، ص145-146.

المساهمة في الحياة الاقتصادية تقوم بدراسات تسويقية قصد التعرف على الاحتياجات والرغبات من حيث الكمية والنوعية حتى تنتج ما يمكن بيعه.

✓ **خاصية الهيكلية المتطورة والملائمة:** حيث كلما كانت هذه الهيكلية واضحة ومعبرة عن العلاقات بين الأقسام والوظائف، كلما كانت أكثر ملائمة ومساعدة على تحقيق الأهداف وبالتالي الأداء الجديد والأحسن.

المطلب الثاني: أهداف المؤسسة الاقتصادية

تختلف أهداف المؤسسة الاقتصادية باختلاف نشاط المؤسسة ونوعها وحجمها، وتتمثل أهم هذه الأهداف في العناصر

التالية:

أولاً: الأهداف الاقتصادية

تتمثل أهم الأهداف الاقتصادية للمؤسسة فيما يلي:

✓ **تحقيق الربح:** وهو من الأهداف الرئيسية والأساسية لأي نشاط اقتصادي، بغض النظر عن حجم المؤسسة الاقتصادية فإن صاحب المشروع يضع تحقيق هامش الربح هدفه الأول لقاء ادارته للمشروع وتحمله مخاطره الآنية والمستقبلية، وقد لا يكون الربح في بعض المؤسسات هدفها الرئيسي، ولكنها هنا تخرج من إطار المؤسسة الاقتصادية وربما تصنف من ضمن المؤسسات ذات النفع الاجتماعي التي لا تهدف للربح.¹

✓ **تحقيق متطلبات المجتمع:** إن تحقيق المؤسسة للناتج المسطرة يمر حتما عبر بيع الإنتاج المادي وتغطية تكاليفها، فهي بذلك تحقق طلبات المجتمع.²

✓ **عقلنة الإنتاج:** يتم ذلك من خلال الاستعمال العقلاني لعوامل الإنتاج، ورفع إنتاجها بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع، بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط والبرامج، وهو ما يسمح بتحقيق رضا المستهلكين والأرباح وتدنية التكاليف وعكس ذلك يؤدي إلى إفلاس المؤسسة.³

ثانياً: الأهداف الاجتماعية

تتمثل الأهداف الاجتماعية للمؤسسة فيما يلي:⁴

¹ مجيد الكرخي، تقوم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر، الأردن، ط1، 2007، ص18.

² غول فرحات، مرجع سبق ذكره، ص13.

³ المرجع نفسه، ص13.

⁴ رفيقة حروش، اقتصاد وتسيير المؤسسات، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2013، ص34.

- ✓ ضمان مستوى مقبول من الأجور؛
- ✓ تحسين مستوى معيشة العمال؛
- ✓ العمل على تغيير نمط استهلاك المجتمع؛
- ✓ الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال، وتوفير تأمينات للعمال.

ثالثا: الأهداف الثقافية

وذلك من خلال توفير وسائل ترفيهية، تدريب للعمال المبتدئين ورسكلة القدامى، وتخصيص أوقات للرياضة.¹

رابعا: الأهداف التكنولوجية

وذلك من خلال قيام المؤسسة بالبحث والتطوير، وذلك بتوفير إدارة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا وترصد لها مبالغ كبيرة.²

المطلب الثالث: أنواع المؤسسات الاقتصادية

تتخذ المؤسسات الاقتصادية أشكالا مختلفة تبعا لتصنيفها، حيث يتم التصنيف وفق عدة معايير أهمها:

أولا: التصنيف حسب الملكية

تنقسم المؤسسات حسب هذا المعيار إلى:³

1- المؤسسات الخاصة

وهي التي تعود ملكيتها لشخص أو مجموعة من الأشخاص تكون في مجموعها ما يسمى بالقطاع الخاص.

2- المؤسسات العمومية

يعود رأس مالها للدولة أو الجماعات المحلية وهي ما تكون ما يسمى بالقطاع العام. والدولة أو ما ينوب عنها من جماعات محلية هي التي تتكفل بتوفير الأموال اللازمة لنشاط هذه المؤسسة وتشرف على تسيير وتحديد أهدافها، كما تتحمل أعبائها وديونها.

¹ ربيعة حروش، المرجع نفسه، ص 34.

² غول فرحات، مرجع سبق ذكره، ص 14.

³ أحمد بوراس، مرجع سبق ذكره، ص 14.

3- المؤسسات المختلطة

وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام والقطاع الخاص.¹

ثانيا: تصنيف حسب المعيار القانوني

ويتكون من مؤسسات فردية وشركات:²

1- المؤسسات الفردية

هي المؤسسة التي يملكها شخص واحد، وهو رب العمل وصاحب رأس المال وكذا عوامل الإنتاج ويديرها بنفسه، وهي المؤسسة التي تندمج فيها شخصيتها القانونية بشخصية صاحب رأس المال.

2- الشركات

هي المؤسسة التي تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر متراضين يشتركان في تمويلها بقيمة مادية أو عينية، وأن يكون تمويلها خاليا من المخالطة والتدليس أو الاكراه وتتمتع بشخصية اعتبارية، وهي إما شركات أشخاص أو أموال.

أ- شركة أشخاص

ويمكن تقسيمها هي الأخرى إلى:

● شركة تضامن

هي الشركة التي ينعقد رباطها بين شخصين أو أكثر بقصد مزاوله نشاط بطبيعة تجارية، والشركاء بالتضامن لهم صفة التاجر، وهم مسؤولون من غير تحديد عن ديون الشركة من جميع أسماء الشركاء أو من اسم أحدهم أو أكثر، لا يجوز أن تكون حصص الشركاء ممثلة سندات قابلة للتداول، ولا يمكن إحالتها إلا برضا جميع الشركاء، وتنتهي الشركة بوفاة أحد الشركاء أو إفلاسه أو إعساره أو الحجر عليه ما لم ينص القانون الأساسي على عكس ذلك.

¹ عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص28.

² بن جيمة عمر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص06-08.

● شركة المحاصة

هي شركة مستقلة ليست لها شخصية معنوية تنعقد بين شخصين أو أكثر، يقوم أحد الشركاء بتسجيل اسمه الشخصي ويكون ملزما وحده حتى في حالة الكشف عن أسماء الشركاء الآخرين ودون موافقتهم لا يمكن تمثيل حقوق الشركاء بسندات قابلة للتداول.

● شركة التوصية البسيطة

يقضي القانون التجاري الجزائري بأن تقوم شركة التوصية البسيطة على الاعتبار الشخصي لجميع الشركاء فيها، يستوي في ذلك الشركاء المتضامنون من حيث قدرته وكفاءته لإدارة الشركة، كما يثق الشريك المتضامن في الشريك الموصي الذي يقدم له المال اللازم، ويتعهد بتقديمه ولا يشترك في الإدارة.

حيث تطبق الأحكام المتعلقة بشركة التضامن على شركة التوصية البسيطة ولكنها تستمر في حالة وفاة الشريك الموصي، وتحل في حالة افلاس أو اعسار أحد الشركاء المتضامين، وفي حالة وفاته تستمر الشركة مع ورثته.

ب- شركة الأموال

يمكن تقسيمها إلى:

● شركة ذات مسؤولية محدودة

الإطار القانوني للشركة ذات المسؤولية المحدودة يضم عددا من الشركاء، لا يتعدى 20 شريكا، لا يكتسبون صفة التاجر ولا يسألون عن ديون الشركة ولا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموه من حصص في رأس مالها، تتخذ الشركة اسما خاصا بها يجوز أن يكون مشتقا من الغرض من تأسيسها أو اسم أحد الشركاء، وألا يكون رأس مال الشركة أقل من 1.000.000 دج. وينقسم رأس المال إلى حصص ذات قيمة اسمية متساوية مبلغها 1000 دج على الأقل ولا يمكن أن تكون ممثلة في سندات قابلة للتداول، لا تحل الشركة ذات المسؤولية المحدودة نتيجة الحظر على أحد الشركاء أو افلاسه أو وفاته، إلا إذا تضمن القانون الأساسي شرطا مخالفا لهذه الحالة ويمكن أن تنتقل الحصص عن طريق الإرث.

● الشركة ذات الشخص الواحد

هي نوع من الشركة ذات الشريك الواحد، بالرغم من أن المالك لها شخص واحد سواء أكان طبيعيا أم معنويا، إلا أنها تسمى شركة وتتميز بخصائصها ويمكن أن تتخذ اسما خاصا بها مشتقا من غرض تأسيسها، أو اسم صاحبها بالإضافة إلى شخصية اعتبارية.

● شركة المساهمة

هي التي يقسم رأسمالها إلى أسهم قابلة للتداول، وتتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر إلا بقدر حصصهم، ولا يمكن أن يقل عدد الشركاء عن سبعة، ويجب ذكر رأسمالها ويجوز إدراج شريك أو أكثر إلى التسمية.

● شركة التوصية بالأسهم

وهي التي يكون رأسمالها مقسما إلى أسهم بين شريك متضامن أو أكثر له صفة التاجر أو مسؤول دائم بصفة متضامنة مع ديون الشركة، والشركاء الموصون المساهمون لا يتحملون الخسائر إلا بما يعدل حصصهم، ولا يمكن أن يكون عدد الشركاء الموصين أقل من ثلاثة وألا تذكر أسماؤهم في اسم الشركة.

ثالثا: تصنيف حسب المعيار الاقتصادي

قسم الاقتصادي COLIN CLARK النشاطات الاقتصادية إلى ثلاث قطاعات وهي:¹

✓ **القطاع الأول:** يجمع تلك المؤسسات المتخصصة في الزراعة (الفلاحة) بمختلف أنواعها ومنتجاتها، وتربية المواشي، بالإضافة إلى أنشطة الصيد البحري... الخ.

✓ **القطاع الثاني:** تتمثل في قطاع الصناعة، أي المؤسسات الصناعية، وهي مختلف المؤسسات التي تعمل على تحويل المواد الطبيعية أساسا إلى منتجات قابلة للاستعمال أو الاستهلاك النهائي أو الوسيط، وتشمل بعض الصناعات المرتبطة بتحويل المواد الزراعية إلى منتجات غذائية وصناعية مختلفة، بالإضافة إلى صناعات تحويل وتكرير المواد الطبيعية من معادن وطاقات وغيرها (الصناعات الاستخراجية).

✓ **القطاع الثالث:** يتمثل في المؤسسات الخدمية المنتجة للخدمات (التوزيع، النقل، السياحة، البنوك، التأمين،... الخ).

رابع: تصنيف حسب معيار الحجم

من أهم المعايير المعتمد عليها في تصنيف المؤسسات الاقتصادية عدد العمال، حيث نميز بين خمسة أنواع من

المؤسسات وهي:²

✓ من 0 إلى 9 عمال مؤسسات مصغرة؛

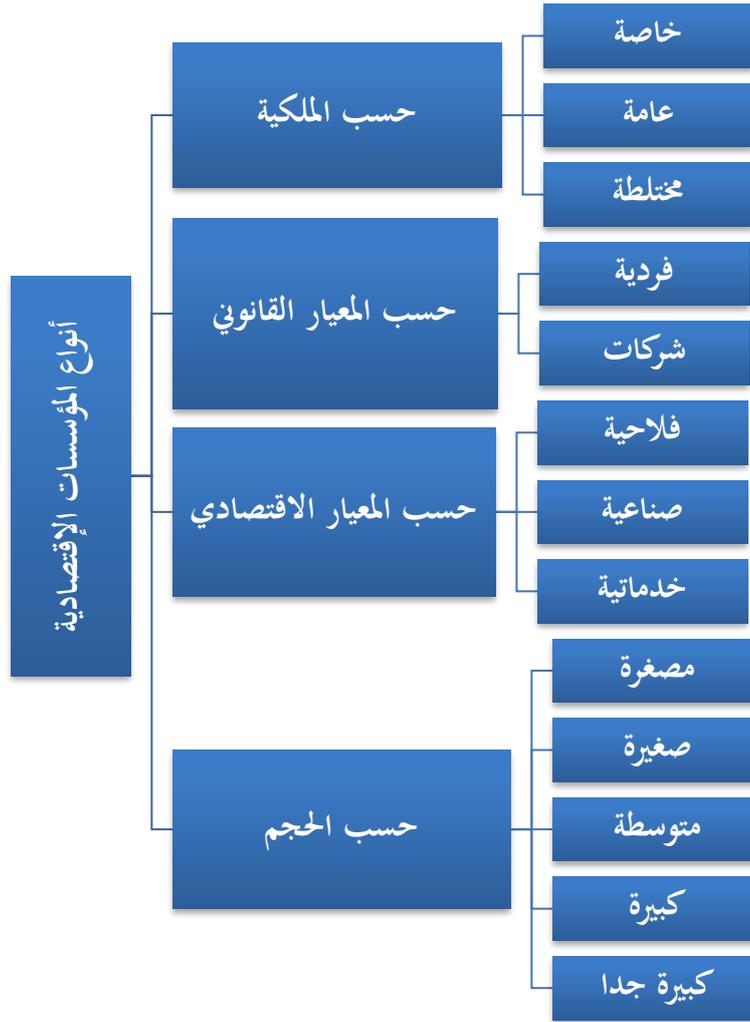
✓ من 9 إلى 49 عامل مؤسسات صغيرة؛

¹ غول فرحات، مرجع سبق ذكره، ص 18-19.

² رفيقة حروش، مرجع سبق ذكره، ص 36.

- ✓ من 50 الى 499 عامل مؤسسات متوسطة؛
 - ✓ من 500 الى 999 عامل مؤسسات كبيرة؛
 - ✓ بداية من 1000 عامل مؤسسات كبيرة جدا.
- ويمكن تلخيص هذه المعايير في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1) : مخطط توضيحي لأنواع المؤسسات الاقتصادية



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على المعلومات السابقة.

المبحث الثاني: أداء المؤسسة الاقتصادية

يعتبر أداء المؤسسة من أهم المواضيع التي يجب التركيز عليها في مجال الاقتصاد، حيث أجريت العديد من الدراسات والأبحاث بخصوص هذا الموضوع، وذلك من منطلق أنه يمثل الدافع الأساسي لوجود أي مؤسسة والعامل الأكثر مساهمة في استمراريتها، وعليه سنتطرق في هذا المبحث الى كل من ماهية الأداء والذي يضم التعريف والأهمية، أنواعه والعوامل المؤثرة عليه.

المطلب الأول: ماهية الأداء

قسم هذا المطلب الى فرعين، حيث سيتم التطرق في الجزء الأول الى تعريف الأداء، بينما الجزء الثاني تم تخصيصه لأهمية الأداء.

أولاً: تعريف الأداء

يعتبر الأداء من المفاهيم الأكثر شيوعاً واستعمالاً في مجال الاقتصاد، الا أنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين بالنسبة لتعريف مصطلح الأداء، وفيما يلي أهم التعاريف المتعلقة بالأداء.

يعد الأداء: "مفهوماً جوهرياً وهاماً بالنسبة للمؤسسات بشكل عام، إذ يمثل البعد الأكثر أهمية والذي يتمحور حوله وجود المؤسسة من عدمه، يشير الأداء الى مستويات الكفاءة والفعالية التي تحققها المؤسسة، حيث تمثل الكفاءة الاستغلال الأمثل للموارد، بينما الفعالية تشير الى بلوغ أقصى قدر من الأهداف".¹

وهناك من يقول أن الأداء هو: "مدى قدرة تحقيق المؤسسة لأهدافها على المدى البعيد، من خلال رشدها في استغلال وتوظيف مختلف مواردها في إطار الأخذ بعين الاعتبار تأثيرات البيئة الداخلية والخارجية لأنشطتها".²

ويعرف الأداء أيضاً على أنه: "العمل الذي يؤديه الفرد من خلال وعيه واستيعابه لمهامه واختصاصاته واحاطته بالتوقعات التي تحدث مستقبلاً أثناء عمله، وحسن اصغائه لتوجيهات المشرف عليه وتنفيذه للتعليمات والأساليب المطلوبة".³

¹ طوارف محمد عامر، العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات الصناعية في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، صادرة عن جامعة الجلفة، مجلد 06، عدد 01، 2020، ص 218.

² مصطفى يوسف، إدارة الأداء، دار الحامد للنشر، الأردن، ط 1، 2016، ص 21.

³ مجيد الكرخي، موازنة الأداء وآليات استخدامها في وضع وتقييم موازنات الدولة، دار المناهج للنشر، الأردن، ط 1، 2015، ص 141.

من جهة أخرى يرى بعض الباحثين أن الأداء هو: "ذلك السلوك الفعلي الميداني لترجمة الأهداف المرسومة الى واقع ملموس، أي الانتقال من الفكرة الى الميدان في تطبيقها، أو هو ذلك الفعل المتخذ والهادف نحو تحقيق غرض معين".¹

بناء على ما سبق يمكن القول إن الأداء هو: مجموع المهام والنشاطات التي يقوم بها العمال والأفراد داخل المنظمة والذي يمكن من معرفة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها وذلك من خلال الاستغلال الأمثل لكافة مواردها المتاحة.

ثانيا: مصطلحات ذات صلة بالأداء

يرتبط مفهوم الأداء بمفاهيم أخرى مما يستدعي توضيحها وتمثيل في:

1- الكفاءة

يقصد بالكفاءة القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات، والنشاط الكفاء هو النشاط الأقل تكلفة، أو هي تحقيق الهدف المرغوب بأقل تكلفة ممكنة، فهي ملازمة لمستوى استخدام الموارد من أجل تحقيق الأهداف، وبذلك يجب أن تشمل الكفاءة المعارف والمهارات، لكن تقليل التكلفة من حيث الموارد المستعملة أو الوقت أو الإمكانيات المتاحة في المؤسسة، أمر لا يمكن أن يتحقق دون مهارات أو قدرات يمتلكها الفرد، حيث يرى علماء الإدارة بأن الكفاءة تتمثل في مقدرة الشخص على استدعاء وبصفة توافقية كل قدراته المعرفية والسلوكية لتوجيهها نحو الأنشطة المطلوب إنجازها بالكيفية المرغوبة، إضافة الى ذلك ترتبط الكفاءة برشادة وعقلانية استخدام المؤسسة أو الفرد للموارد المتاحة، كما تهتم أو ترتبط الكفاءة بطريقة العمل أو الإنجاز أكثر من النتائج، لأن الطريقة الصحيحة تؤدي في كثير من الأحيان الى النتائج الصحيحة.²

2- الفعالية

هي الوصول الى تحقيق أهداف المؤسسة في الوقت المناسب، وعلى أكمل صورة بأسلوب جيد مع البيئة المحيطة، ووفقا لهذا المفهوم فإن الفعالية تقاس من خلال نسبة الأهداف التي تم تحقيقها فعليا مقارنة بالأهداف المخطط لها مسبقا، أما على المستوى الفردي فتشير الى مدى قدرة الفرد على تحقيق الأهداف المطلوبة منه، وتعرف كذلك على أنها القدرة

¹ محمد وائل القيسي، الأداء الاستراتيجي الأمريكي بعد العام 2008، دار العبيكان للنشر، السعودية، ط1، 2016، ص48

² إيمان بن محمد، أثر ضغوط العمل على الأداء الوظيفي للعاملين، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة المؤسسات، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2017-2018، ص 96-97.

على تحقيق النشاط المرتقب والوصول الى النتائج المرتقبة، فالفعالية هي مدى قدرة الأفراد على تحقيق ما يطلب منهم من إنجازات ونتائج.

في الواقع الكفاءة والفعالية هما وجهان متلازمان ومكملان لبعضهما البعض لتحقيق أفضل النتائج للمؤسسة، فلا يمكن التركيز على عنصر منهما وإهمال الآخر لأن ذلك يؤثر بشكل سلبي على المؤسسة، فتحقيق الأهداف دون النظر الى التكاليف من شأنه أن يؤثر على ارتفاع أسعار البيع، كما أن تدنية التكاليف مع عدم الوصول الى الأهداف المسطرة لا يساعد المؤسسة على الاستمرار والتقدم.¹

3- الإنتاجية

وتتمثل في العلاقة بين النتائج المحققة فعلا والوسائل المستخدمة لبلوغها، وتعرف بأنها تربط بين الفعالية في الوصول للأهداف والكفاءة في حسن استخدام الموارد بغية بلوغ هذه الأهداف، فهي مقياس لأداء فرد أو قسم أو إدارة، أي هي التعبير عن النتائج المحققة من استخدام قدر معين من المدخلات أو الموارد في فترة زمنية محددة، وتزيد الإنتاجية كلما أمكن زيادة الناتج أو المخرجات بنفس القدر المستخدم من المدخلات.²

4- الجودة

وتتمثل في مستوى أو درجة تلبية المنتج أو الخدمة لمتطلبات وتوقعات العملاء، وبذلك فهي تعبر عن مدى قدرة المؤسسة في الاستجابة لمتطلبات زبائنها فيما يتعلق بالتنوع، ولقياسها عادة ما يتم مقارنة عدد الوحدات المنتجة بشكل صحيح إزاء إجمالي عدد الوحدات المنتجة.³

ثالثا: أهمية الأداء

للأداء أهمية كبيرة داخل أي مؤسسة، يمكن توضيحها من خلال النقاط التالية:⁴

¹ إيمان بن محمد، المرجع نفسه، ص 97-98.

² محمد سليمان، الابتكار التسويقي وأثره على تحسين أداء المؤسسة، مذكرة ماجستير في علوم التسويق، تخصص التسويق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2006-2007، ص 116.

³ ريغة أحمد الصغير، تقييم أداء المؤسسات الصناعية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة مالية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، الجزائر، 2013-2014، ص 09.

⁴ محمد بن عبد الله الثبيتي، إدارة المعرفة استراتيجية لتطوير الأداء، دار زمزم للنشر، الأردن، ط1، 2020، ص 53-54.

✓ يحتل الأداء مكانة مرموقة داخل المؤسسة، فهو الناتج النهائي لمحصلة أنشطتها، سواء على مستوى الأفراد او المؤسسة، ويلعب دورا مهما في استقرارها وبقائها، لذلك تولي المؤسسة اهتماما بالغاً لمستوى الأداء فيها، وتسعى الى تطويره بصورة تمكنها من تحقيق أهدافها.

✓ وترجع أهمية الأداء لكونه يعتبر وسيلة لتحقيق أهداف المؤسسة، كما يعبر على مستوى الأفراد، وإدارة المؤسسة في تنفيذ المهام الموكلة إليهم، ودرجة تنفيذ هذه المهام، بالإضافة الى أنه يساهم في معرفة الطاقات والقدرات الكامنة لدى العاملين في المؤسسة.

بينما يشير علي ميا وآخرون الى أن الأداء يحظى باهتمام بالغ على جميع المستويات، سواء كان على مستوى العاملين أو على مستوى المؤسسة، ويوضح أن أهميته تكمن فيم يلي:

- بالنسبة للمؤسسة: فعلى أساس الأداء يتم تقييم المؤسسة.
- بالنسبة للعاملين: فيعد أداء الفرد انعكاساً لأداء القسم والإدارة والمؤسسة، كما يعد مقياساً لقدرة على أداء عمله في الحاضر وأداء أعمال أخرى في المستقبل.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء

يتأثر أداء المؤسسات بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: العوامل الخاضعة لتحكم المؤسسة (العوامل الداخلية)

تنتج هذه العوامل عن تفاعل مختلف العناصر الداخلية لذلك فهي تخضع إلى حد ما لتحكم المؤسسة أو بالأحرى لتحكم مسيريتها، ويمكن أن تصنف هذه العوامل الى:¹

1- العوامل التقنية

وهي مختلف القوى والمتغيرات التي ترتبط بالجانب التقني في المؤسسة وتضم على الخصوص ما يلي:

✓ نوع التكنولوجيا سواء المستخدمة في الوظائف الفعلية أو المستخدمة في معالجة المعلومات؛

✓ نسبة الاعتماد على الآلات بالمقارنة مع عدد العمال؛

✓ نوعية المنتج، شكله ومدى مناسبة التغليف له؛

¹ قطاف عقبة، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018-2019، ص 109-110.

✓ التوافق بين منتجات المؤسسة ورغبات طالبيها؛

✓ التناسب بين طاقتي التخزين والإنتاج في المؤسسة.

2- العوامل البشرية

وهي مختلف القوى والتغيرات التي تؤثر على استخدام المورد البشري في المؤسسة وتضم على الخصوص:

✓ التركيبة البشرية من حيث السن والجنس؛

✓ مستوى تأهيل الأفراد؛

✓ التوافق بين مؤهلات العمال والمناصب التي يشغلونها والتكنولوجيا المستخدمة؛

✓ نظامي المكافآت والحوافز؛

✓ الجو السائد بين العمال والعلاقة السائدة بين المشرفين والمنفذين.

إضافة الى هذه العوامل هناك عوامل أخرى مؤثرة في الأداء وتتمثل في:¹

3- العوامل التنظيمية

تهدف عملية التنظيم إلى تجميع موارد المؤسسة لتحقيق أهدافها بفعالية، حيث يشمل التنظيم كل الترتيبات المتعلقة بالعمل كتحديد واجبات العمال ومسؤولياتهم وإعطائهم السلطة اللازمة بتحديد التقسيمات الإدارية والعلاقة فيما بينهما، وتكون مهام كل الأفراد فيها واضحة وتشجع على التعاون بين الأفراد مما يؤدي الى تحسين مستوى الأداء الفردي ومنه أداء المؤسسة ككل.

4- الثقافة التنظيمية

وتعبر عن النمط العام للمعتقدات والمبادئ المشتركة لأفراد المؤسسة، والتي تبلورت خلال تاريخ المؤسسة لتشكيل الأساس والمنطق لكثير من السلوكيات والأعراف الرسمية والغير الرسمية، فالثقافة التنظيمية تمثل المحرك الأساسي للطاقت والقدرات، فهي تؤثر بالدرجة الأولى على الأداء وتحقيق الإنتاجية المرتفعة، كما تعتبر معيار للتمييز ما بين المؤسسات، ولقد بينت الكثير من الدراسات أن المؤسسة المبدعة تسودها بالضرورة ثقافة مبدعة، فالثقافة القوية هي التي تنشر عبر المؤسسة

¹ زرنوح أحمد، الأداء في المنظمة، مجلة سوسيولوجيا للدراسات والبحوث الاجتماعية، صادر عن جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد3، 2017، ص 38-41.

وتحظى بالثقة والقبول من جميع الأفراد العاملين فيها، اللذين يشتركون في مجموعة متجانسة من القيم والمعتقدات والتقاليد والمعايير التي تحكم سلوكهم داخل المؤسسة، وعندما تنجح المؤسسة في نشر قيمها بشكل واسع فإنها تكون قد نجحت في خلق ثقافة قوية.

5- بيئة وطبيعة العمل

توجد عناصر عديدة تحيط بالفرد أثناء تأديته لوظيفته وهو ما يعرف بمكونات البيئة الداخلية من علاقات اجتماعية وتنظيمية ونظام حوافز... الخ، كل هذا له تأثير بالغ الأهمية على السلوك الأدائي للمورد البشري وبالتالي على أداء المؤسسة ككل.

أما طبيعة العمل فتشير إلى أهمية الوظيفة التي يؤديها الفرد ومقدار العمل وفرص النمو والترقية المتاحة لشاغلها، حيث كلما زادت درجة التوافق بين الفرد والعمل الذي يؤديه زادت دافعيته وولائه للمؤسسة وبالتالي للإنتاجية والأداء.

6- الإدارة

فللإدارة مسؤولية كبيرة في الاستخدام الفعال لجميع الموارد المتاحة التي تقع تحت سيطرة المؤسسة، ويقال أن أكثر من 75% من زيادة معدلات الأداء تعتمد أساسا على أساليب الإدارة، حيث تؤثر على جميع الأنشطة الخاصة بالتخطيط والتسويق والقيادة والرقابة، لذلك فإن ضعف أو تقصير أي دعامة إدارية سيكون سببا في عجز كفاءة وفعالية الإدارة ككل.

ثانيا: العوامل غير خاضعة لتحكم المؤسسة (خارجية)

تتمثل في مجموعة التغيرات والقيود التي لا تستطيع المؤسسة التحكم فيها، والتي يكون لها تأثير كبير على الأداء، حيث يمكن تقسيمها كما يلي:¹

1- العوامل الاقتصادية

حيث تعتبر العوامل الاقتصادية الأكثر تأثيرا على الأداء، وذلك نظرا لطبيعة نشاط المؤسسة ولكون المحيط الاقتصادي يمثل مصدر مختلف مواردها ومستقبل منتجاتها من جهة أخرى، والتي تشمل معدلات النمو الاقتصادي، معدلات التضخم وأسعار الفائدة، درجة المنافسة... الخ.

¹ إيمان لعراجي، التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية وأثره على أداء المؤسسة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2020-2021، ص 91.

2- العوامل الاجتماعية والثقافية

إن العوامل الاجتماعية هي تلك المواقف والرغبات ومستوى الذكاء وقناعات وعادات الأفراد الذين يكونون مجموعة أو مجتمعا ما، أما العوامل الثقافية فتتضمن نماذج الحياة والقيم الأخلاقية والفنية للمجتمع الذي تقع فيه المؤسسة.

3- العوامل السياسية والقانونية

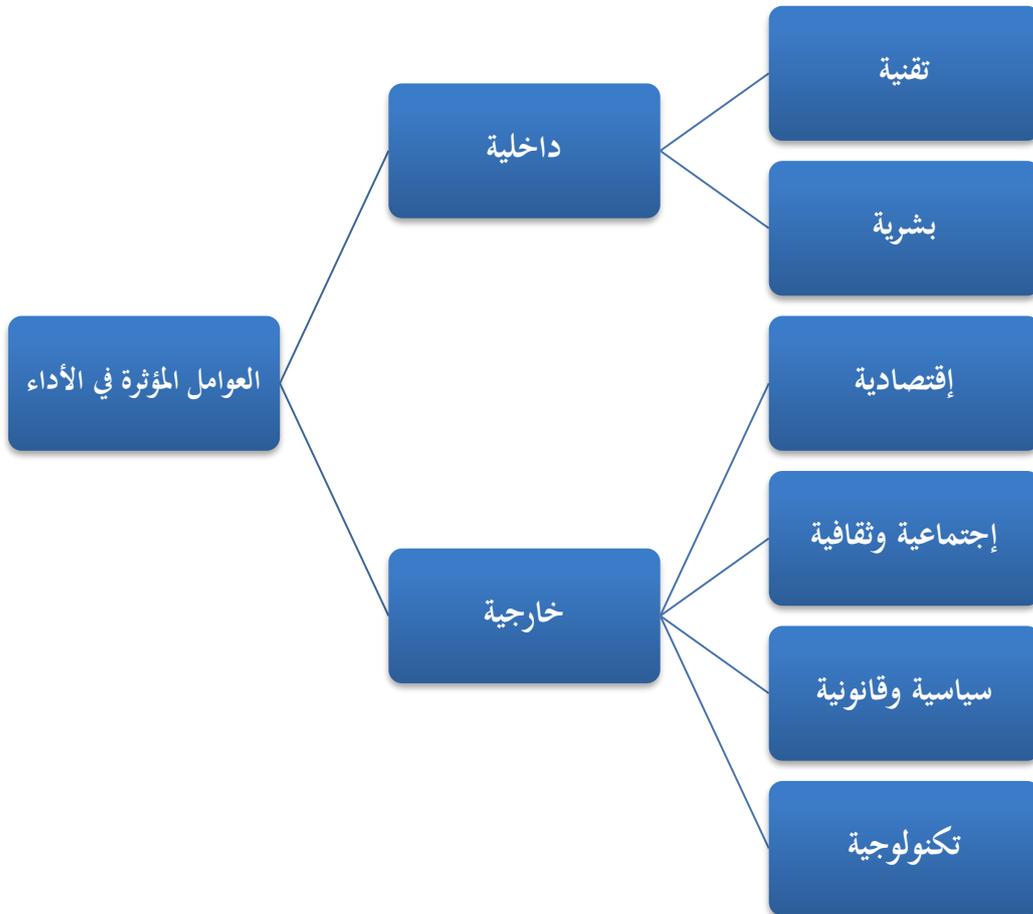
يؤثر على أداء المؤسسة الاستقرار السياسي والأمني للدولة، السياسة الخارجية، المنظومة القانونية.

4- العوامل التكنولوجية

ومن بينها المعارف العلمية، البحث العلمي، والابداعات التكنولوجية، حيث يجب على المؤسسة متابعة التطورات التكنولوجية والتكيف معها.

والشكل الموالي يوضح هذه العوامل باختصار:

الشكل رقم (1-2): رسم توضيحي للعوامل المؤثرة في الأداء



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على المعلومات السابقة.

المطلب الثالث: أنواع الأداء

يمكن تقسيم الأداء حسب مجموعة من المعايير ونذكر منها:

أولاً: حسب معيار المصدر

وفقاً لهذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى نوعين داخلي وخارجي، كما يلي:¹

1- الأداء الداخلي

ويطلق عليه أداء الوحدة، أي أنه نتاج ما تملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج أساساً مما يلي:

✓ **الأداء البشري:** وهو أداء أفراد المؤسسة الذي يمكن اعتبارهم مورداً استراتيجياً قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.

✓ **الأداء التقني:** ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثمارها بشكل فعال.

✓ **الأداء المالي:** ويكمن في فعالية تهيئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

2- الأداء الخارجي

هو الأداء الناتج عن المتغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة، فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع سعر البيع، وكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب، وهذا النوع من الأداء يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها، وهذا مهم إذا تعلق الأمر بمتغيرات كمية أين يمكن قياسها وتحديد أثرها.

ثانياً: حسب معيار الشمولية

وحسب هذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى نوعين هما الأداء الكلي والأداء الجزئي.²

1- الأداء الكلي:

هو الذي يتجسد في الإنجازات التي ساهمت فيها جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة لتحقيقها، ولا يمكن نسب إنجازها إلى أي عنصر من دون مساهمة باقي العناصر.

¹ بو الشرش كمال، الثقافة التنظيمية والأداء في العلوم السلوكية والإدارية، دار الأيام للنشر، الأردن، ط1، 2015، ص89.

² المرجع نفسه، ص90.

2- الأداء الجزئي

وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة، وينقسم بدوره إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد لتقييم عناصر المؤسسة، حيث يمكن أن ينقسم حسب المعيار الوظيفي إلى أداء وظيفة مالية، أداء وظيفة الأفراد، أداء وظيفة التمويل، أداء وظيفة الإنتاج، أداء وظيفة التسويق.

ثالثا: حسب المعيار الوظيفي

حسب هذا المعيار يقسم الأداء إلى أداء الوظائف الأساسية في المؤسسة وهي الإنتاج، المالية، التسويق والموارد البشرية ويتم تقسيم الأداء إلى:¹

1- أداء الوظيفة المالية

ويتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي، وبناء هيكل مالي فعال، بالإضافة إلى تحقيق المردودية وتعظيم العائد على الاستثمار باعتباره أحد أهم أهداف المؤسسة، لذا فإن البعد المالي للأداء الكلي للمؤسسة يتحقق من خلال تحقيق المردودية وتعظيمها، مما طرح فكرة ربط المكافآت الممنوحة لمسيري المؤسسة بحجم المردودية التي ساهموا في تحقيقها، أي تكون متناسبة طرديا معها وهذا ما من شأنه أن يرسخ لدى المسيرين فكرة أنهم مستثمرون في المؤسسة أي مساهمين فيها وليسوا مسيرين فقط، وبالتالي سيعملون على تعظيم مردوديتها أكثر فأكثر.

2- أداء وظيفة التسويق

يتحدد هذا الأداء من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق منها حجم المبيعات، الحصة السوقية، رضا العملاء، شهرة العلامة ومدى تموضعها في ذهن المستهلكين.

3- أداء وظيفة الإنتاج

يتحقق عندما تحقق المؤسسة إنتاجية مرتفعة مقارنة بالمؤسسات الأخرى من خلال إنتاج منتجات بجودة عالية وبتكاليف أقل تسمح لها بالمنافسة، بالإضافة إلى تخفيض التعطيلات الناتجة عن توقف الآلات أو التأخر في تلبية الطلبات.

¹ محمد سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 118-119.

4- أداء وظيفة الأفراد

يعتبر المورد البشري أهم مورد في المؤسسة ومن خلاله يتم تحريك الموارد الأخرى وتوجيهها بما يسمح بتحقيق أهداف المؤسسة، وهذا يعني أن بقاء واستمرار المؤسسة مرهون بأداء العامل البشري فيها، وهذا الأداء يبنى على الكفاءات واختيار ذوي المهارات العالية حيث أن فعالية المورد البشري لا تكون إلا إذا كان الشخص المناسب في المكان المناسب والوقت المناسب.

رابعا: حسب معيار الطبيعة

ينطوي ضمن هذا المعيار على التصنيفات التالية:¹

1- الأداء الاقتصادي

ما تجدر الإشارة إليه وفقا لهذا التصنيف، أنه توجد صعوبة في فصل العوامل المؤثرة في كل نوع بالنسبة لهذا التصنيف، وهذا لطبيعة التداخل فيما بينها، ويتم قياس الأداء الاقتصادي باستخدام الربحية أو المردودية بأنواعها المختلفة، ومن أهم الأدوات المستخدمة هي التحليل المالي هذا بالرغم من أن التشخيص الاقتصادي لا بد أن يتماشى جنبا الى جنب مع التشخيص المالي للوصول الى نتائج هامة حول الأداء الاقتصادي.

2- الأداء الاجتماعي

يعد الأداء الاجتماعي لأي مؤسسة أساسا لتحقيق المسؤولية الاجتماعية، ويتميز هذا النوع بصعوبة إيجاد المقاييس الكمية، لتحديد مدى مساهمة المؤسسة في المجالات الاجتماعية التي ترتبط بها وبين الجهات التي تتأثر به.

3- الأداء التكنولوجي

تعد التكنولوجيا من بين مصادر الأفضلية التنافسية والتميز في الأداء، لذا فإن الأداء التكنولوجي يرتبط بمدى كبرها بامتلاكها ومدى تطويرها وتحسينها مع المستجدات، لذلك تكون الأهداف التكنولوجية ضمن الأهداف المحددة في استراتيجية المؤسسة.

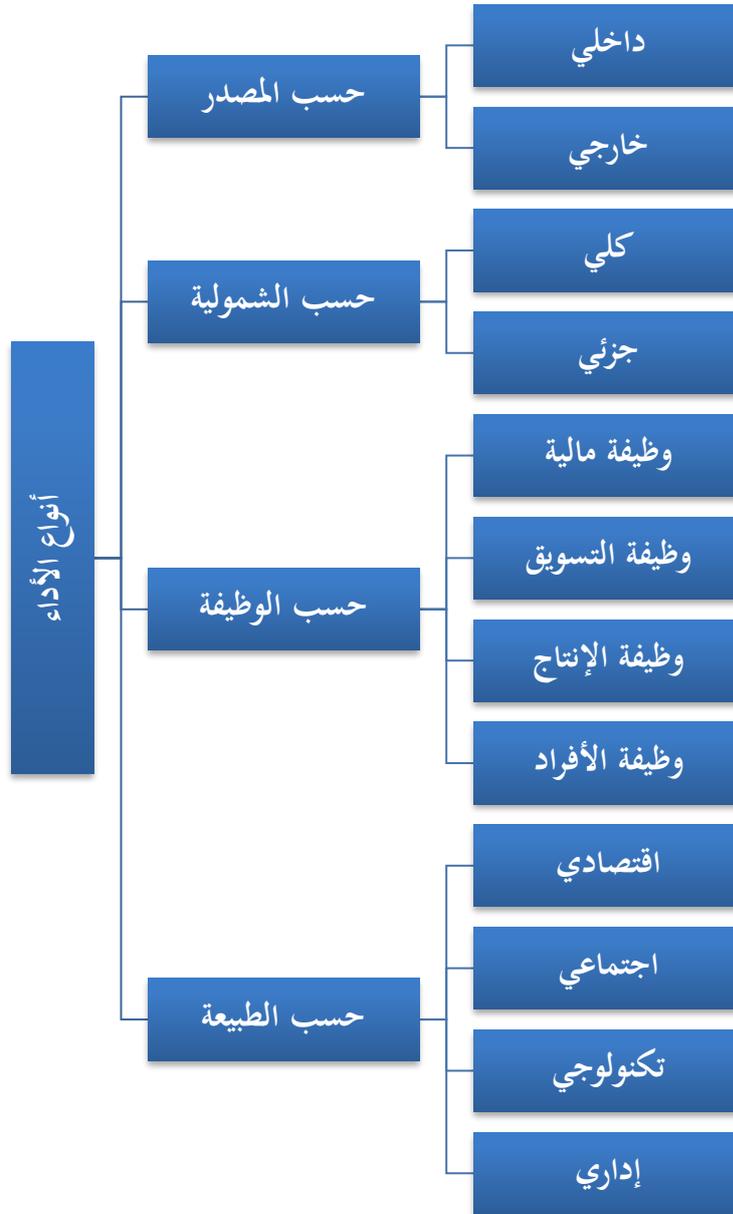
¹ عادل بوجمان، تأهيل الموارد البشرية لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 52.

4- الأداء الإداري

يتعلق هذا الجانب بالخطط والسياسات والإجراءات التي تحددها المؤسسة، ويتم تحقيق ذلك من خلال حسن اختيار أفضل البدائل التي تحقق الأهداف المسطرة، ويمكن الاستعانة بالنماذج والأساليب العلمية لتطوير هذا الجانب، بالإضافة إلى الاستعانة بتشخيص الهوية، والتشخيص الاستراتيجي لتحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة.

ويمكن تخيص أنواع الأداء في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-3): مخطط توضيحي لأنواع الأداء



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على المعلومات السابقة.

المبحث الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

الأداء المالي هو مفهوم أساسي في مجال إدارة الأعمال والمالية، فمن المهم فهم الأداء المالي فهما الأداء المالي لاتخاذ القرارات السليمة في الأعمال وضمان استمرارية النمو والنجاح، وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تعريف وأهمية الأداء المالي، بالإضافة إلى معايير والعوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي

في هذا المطلب سيتم الوقوف على المفاهيم المتعلقة بالأداء المالي، خصائصه، بالإضافة إلى أهميته بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية.

أولاً: تعريف الأداء المالي

يوجد العديد من التعاريف للأداء المالي وهذا لاختلاف الباحثين حول تحديد الوظيفة المالية وكذا تطور النظريات المالية ويمكن عرض بعض التعاريف كما يلي:

يعد الأداء المالي بأنه: "وصف لوضع المنشأة وتحديد للاتجاهات التي استخدمتها للوصول إليه من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة، كما يذكر بأن الأداء المالي يوضح أثر هيكل التمويل على ربحية المنشأة، ويعكس كفاءة السياسة التمويلية للمنشأة".¹

كما يعرف **الخطيب محمد محمود** الأداء المالي على أنه: "أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها".²

كما عرفه البعض بأنه: "يعد من أكثر ميادين الأداء استخداما وقدم لقياس أداء المؤسسة الاقتصادية لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات ويساهم في توجيه المؤسسة نحو المسار الأفضل والصحيح".³

يرى بعض الباحثين أيضا أن الأداء المالي "يمثل المفهوم الضيق لأداء المؤسسة، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي

¹ فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2000، ص 234.

² التميمي سارة محمد زايد، أثر إدارة رأس المال على الأداء المالي للشركات الصناعية، دار أمجد للنشر، الأردن، ط1، 2019، ص 66.

³ علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر، الأردن، ط1، 2011، ص 67.

تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد البشرية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم".¹

مما سبق يمكن القول أن: الأداء المالي يعتبر من بين الأدوات الأساسية التي تلعب دور هام وفعال في تشجيع المستثمرين على القيام باستثمارات جديدة، وذلك من خلال وصفه للوضع المالية للمؤسسة، فكلما كانت المؤسسة مستقرة ماليا (في حالة يسر مالي) كلما كانت لديها فرص كبيرة توسيع نشاطاتها واستثماراتها.

ثانيا: خصائص الأداء المالي

يتسم الأداء المالي بالخصائص التالية:²

- ✓ الأداء المالي أداة تعطي صورة واضحة على الوضع المالي القائم في المؤسسة الاقتصادية؛
- ✓ الأداء المالي يحفز الإدارة لبذل المزيد من الجهد لتحقيق أداء مستقبلي أفضل من سابقه؛
- ✓ الأداء المالي أداة تدارك الانحرافات والمشاكل التي قد تواجه المؤسسة وتحديد مواطن القوة والضعف؛
- ✓ الأداء المالي وسيلة جذب المستثمرين للتوجه للاستثمار في المؤسسة؛
- ✓ الأداء المالي آلية أساسية وفعالة لتحقيق أهداف المؤسسة.

ثالثا: أهمية الأداء المالي

للأداء المالي أهمية بالغة تتمثل في:³

تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

وتنبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها، بالإضافة إلى توجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان

¹ حابي أحمد، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي، مجلة المناجير، صادرة عن جامعة الجزائر 3، العدد 2، 2015، ص71.

² صافية بومصباح، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، صادرة عن جامعة محمد البشير الابراهيمى، برج بوعرييج، المجلد 8، العدد 2، 2021، ص 221.

³ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر، الأردن، ط1، 2009، ص 46.

أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثماراتها وفقا للأهداف العامة للشركات، والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

حيث أن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:¹

- ✓ يمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم.
 - ✓ يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرارات الملائمة للمؤسسة.
- ويمكن بشكل عام حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية:

- ✓ تقييم ربحية المؤسسة؛
- ✓ تقييم سيولة المؤسسة؛
- ✓ تقييم تطور نشاط المؤسسة؛
- ✓ تقييم توزيعات المؤسسة؛
- ✓ تقييم تطور حجم المؤسسة.

لذلك يتم تحديد المؤشرات التي توفر للمؤسسة أدوات وطرق تحليل الأداء المالي، حيث إن الغرض من تقييم الربحية هو تعظيم قيمة المؤسسة، والغرض من تقييم السيولة هو تحسين قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات، أما الغرض من تقييم النشاط هو معرفة كيفية توزيع المؤسسة لمصادرهما المالية واستثماراتها، والغرض من تقييم التوزيعات معرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح، أما الغرض من تقييم حجم المؤسسة فهو تزويدها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة الى تحسين القدرة الكلية للمؤسسات.

¹ أسماء بوازغو، بن عومر سنوسي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالية، مجلة مجاميع المعرفة، صادرة عن جامعة معسكر، المجلد 6، العدد 1، 2020، ص 326.

المطلب الثاني: معايير الأداء المالي

إن التوصل الى رقم معين لا يعني شيئاً للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة، وهناك عدة معايير للمقارنة أشار إليها العديد من الكتاب وهي كما يلي:¹

✓ **المعايير التاريخية:** تعتمد هذه المعايير على أداء المؤسسة للسنوات السابقة، وأهمية هذا المعيار تستمد من فائدته في إعطاء فكرة عن الاتجاه العام للمؤسسة والكشف عن نقاط القوة والضعف وبيان وضعها المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك لغرض الرقابة على السنة المطلوبة وتقييم الأداء من قبل الإدارة العليا، فضلاً عما تقدم من فائدة كبيرة في تحسين كفاءة الإدارة المالية، ولكن يعاب على هذا المعيار عدم قدرته على المقارنة بين الوضع المالي للمؤسسة وأوضاع المؤسسات الأخرى، ويؤخذ عليها أيضاً عدم دقته لاسيما في حالة توسع المؤسسة أو إدخال خدمات جديدة او مبتكرة.

✓ **المعايير القطاعية (الصناعية):** تشير هذه المعايير الى معدل أداء مجموعة من المؤسسات في القطاع الواحد، أي مقارنة النسب المالية للمؤسسة بالنسب المالية لمؤسسة أخرى مساوية لها في الحجم وفي طبيعة تقديم الخدمة، ويعاب على هذا المعيار عدم الدقة بسبب التفاوت من حيث الحجم وطبيعة الأنشطة خاصة وأن الكثير من المؤسسات أخذت بمبدأ التنوع في تقديم الخدمة للتقليل من المخاطر المحتملة.

✓ **المعايير المطلقة:** وهي أقل ضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية، وتشير تلك المعايير الى وجود خاصية مشتركة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة بين جميع المؤسسات وتقاس بها التقلبات الواقعية، ورغم اتفاق الكثير من الماليين على عدم قبول المعايير المطلقة في التحليل المالي الا أن هناك بعض النسب المالية التي ماتزال تستخدم كمعيار مطلق.

✓ **المعايير المستهدفة:** هذه المعايير تعتمد على نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والاستراتيجيات والموازنات، كذلك الخطط التي تقوم المؤسسة بإعدادها، أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المتحققة فعلا لحقبة زمنية ماضية، ويستفاد من هذه المعايير في تحديد الانحرافات من أجل أن تستطيع المؤسسة بعد ذلك اتخاذ الإجراءات التصحيحية لها.

¹ علاء فرحان طالب، مرجع سبق ذكره، ص 73-74.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

وتتلخص العوامل المؤثرة على الأداء المالي في عوامل داخلية وعوامل خارجية.

أولاً: العوامل الداخلية

وتتمثل في:¹

1- الهيكل التنظيمي

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسة وأعمالها، ففيه تتحد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في المؤسسة والتمايز الرأسي هو عدد المستويات الإدارية في المؤسسة، أما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين، ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسة من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها، ومن ثم تخصيص الموارد لها، بالإضافة الى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسة والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسة واتخاذ القرارات بأكثر فعالية.

2- الوضوح التنظيمي

هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام المؤسسة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، أما اتخاذ القرار هو اخذه بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها، وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، أما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من أدائه وتحقيق مستويات عليا من الأداء، حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء المعلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال المؤسسة.

3- التكنولوجيا

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقاً

¹ محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 48-51.

للمواصفات التي يطلها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة، وعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسة والتي لا بد لهذه المؤسسة من التكيف معها واستيعابها وتعديل أدواتها وتطويره، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنوع بالإضافة الى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

4- الحجم

يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات الى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية، ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء المؤسسة حيث أنه بزيادة الحجم فان عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وإيجابا من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالمؤسسة وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسة وبينت أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.

ثانيا: العوامل الخارجية

يؤثر في الأداء المالي مجموعة من العوامل الخارجية أي التي تخرج عن نطاق تحكم المؤسسة كالأوضاع الاقتصادية العامة والسياسات الاقتصادية... الخ، وعموما تتمثل أهم العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي في:¹

1- السوق

يوجد العديد من الأشكال التي يمكن أن تأخذها أسواق السلع الاقتصادية، حيث يعتمد ذلك على هيكل السوق والسلوك الذي تقوم المؤسسة باتباعه من أجل تحقيق هدفها الأساسي وهو تعظيم الأرباح، ويؤثر السوق في الأداء المالي من ناحية قانوني العرض والطلب فإن تميز السوق بالانتعاش وكثرة الطلب فإن ذلك سيؤثر بإيجابية على الأداء المالي، أما في الحالة العكسية فسنلاحظ تراجع في الأداء المالي.

¹ نوبلي نجلاء، استخدام أدوات الحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 81.

2- المنافسة

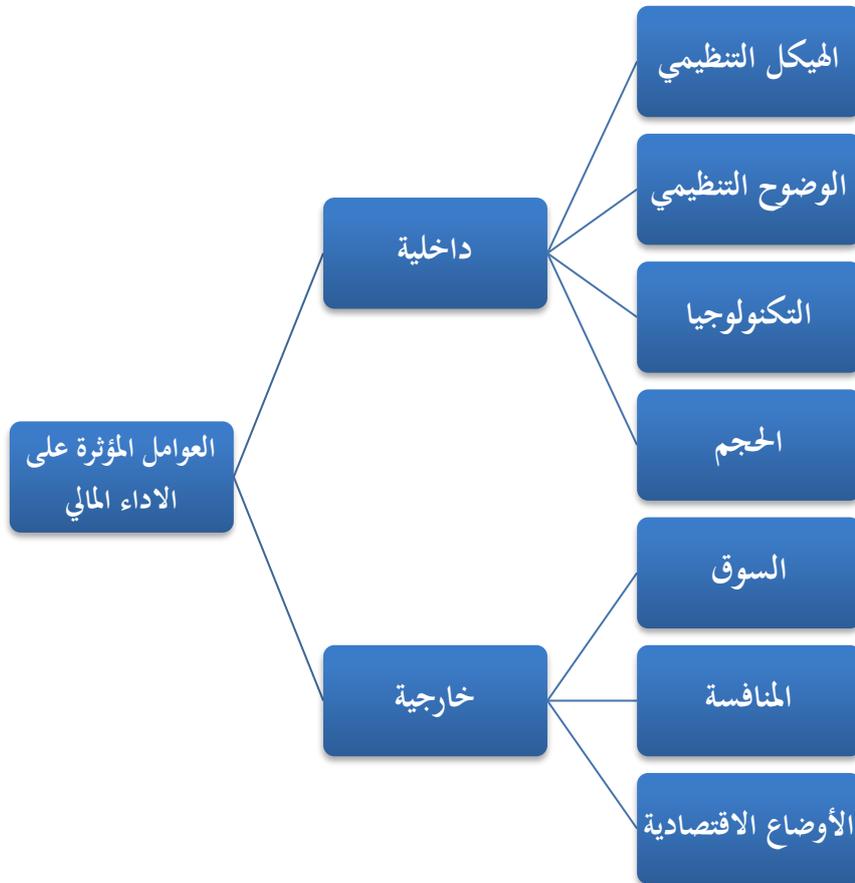
تعتبر المنافسة سلاح ذو حدين بالنسبة للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، فنها قد تعتبر المحفز لتعزيزه عندما تواجه المؤسسة تداعيات المنافسة فتحاول جاهدا لتحسين صورتها ووضعها المالي عن طريق أداءها المالي لتواكب هذه التداعيات، أما من جهة أخرى فإن لم تكن المؤسسة أهلا لهذه التداعيات ولا تستطيع مواجهة المنافسة فإن وضعها المالي يتدهور وبالتالي الأداء المالي يسوء.

3- الأوضاع الاقتصادية

إن الأوضاع الاقتصادية العامة قد تؤثر على الأداء المالي سواء بطريقة سلبية أو على العكس، فمجدها مثلا في الأزمات الاقتصادية، أو حالات التضخم تؤثر بالسلب على الأداء المالي، أما في حالة ارتفاع الطلب الكلي أو دعم الدولة لإنتاج ما قد يؤثر بإيجابية على الأداء المالي.

ويمكن توضيح العوامل المؤثرة على الأداء المالي سواء الداخلية أو الخارجية في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-4): مخطط توضيحي للعوامل المؤثرة على الأداء المالي



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على المعلومات السابقة.

خلاصة الفصل الأول:

لقد تم التركيز في هذا فصل على الأدبيات النظرية، فقد تم التعرف على المؤسسة الاقتصادية وأهم خصائصها وأهدافها، إذ تم التوصل الى أنها عبارة عن وحدة اقتصادية تضم مجموعة من الموارد المادية والبشرية، ذات نشاط انتاجي هدفها الأساسي هو تحقيق الربح، وتم أيضا التطرق الى مفهوم الأداء بمختلف أنواعه والذي عرف بأنه يعد محصلة لكل من الأداء الفردي وأداء الوحدات التنظيمية، فهو يعتبر وسيلة أساسية لأي مؤسسة ترغب في تحقيق أهدافها، والوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف بالإضافة الى الاستغلال الأمثل لكافة مواردها المتاحة.

كما تم الحديث عن الأداء المالي، إذ يعد هذا الأخير ضروري وأساسي في أي مؤسسة باعتباره القوة الدافعة والمؤشر الرئيسي لصحة العمليات والنشاطات التي تقوم بها المؤسسة، لذا أصبح من الضروري العمل على تحسين الأداء المالي للمؤسسات، كونه يساهم في زيادة قدرتها على النمو والتوسع في نشاطاتها، وتحقيق المزيد من الاستثمارات، وبالتالي تحقيق أهدافها بكفاءة أكبر في السوق.

الفصل الثاني: طرق تقييم الأداء المالي في
المؤسسات الاقتصادية

تمهيد:

يحتل تقييم الأداء المالي أهمية كبيرة في معظم الاقتصاديات، حيث اهتمت به العديد من الدراسات والأبحاث المحاسبية والإدارية، وذلك بسبب ندرة الموارد المالية التي تعتمد عليها المؤسسة قياسا بحجم الاحتياجات المالية الكبيرة لها والمتنافس عليها، ومن هذا المنطلق فإن ضرورة الحصول وتحقيق العوائد القصوى وديمومة واستمرار المؤسسة ونموها وتطورها، وذلك بالاستغلال الأمثل لتلك الموارد، ولهذا فإن تقييم الأداء المالي يعد أحد العناصر الأساسية للمؤسسة، حيث يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس مدى تحقيق الأهداف والتعرف على اتجاهات الأداء فيها، كما تعتبر الكشوفات المالية التي تعدها المؤسسة وسيلة مهمة في تقييم الأداء المالي، حيث أن تحليلها يساعد في تقديم نتائج تمكن من تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف وفرص الاستثمار، وتشكل النسب المالية الوسيلة الأكثر استخداما في تحليل الكشوفات المالية والوصول الى تقييم نجاح المؤسسة أو احتمال فشلها، لكن نظرا للتطورات الحاصلة على مستوى المؤسسات وزيادة حدة المنافسة، أصبح التحليل المالي وحده غير كافي لإعطاء نتائج تتسم بالدقة والوضوح والشمولية، لذا ظهرت العديد من الأساليب الحديثة لتقييم الأداء المالي أكثر دقة ووضوح.

من خلال ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل الى:

- ✓ المبحث الأول: أساسيات حول تقييم الأداء المالي.
- ✓ المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام الطرق التقليدية.
- ✓ المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام الطرق الحديثة.

المبحث الأول: أساسيات حول تقييم الأداء المالي

تسعى المؤسسات الاقتصادية لتطوير نشاطاتها قصد تحقيق النمو والاستقرار، إذ أصبح لزاما عليها فحص صحتها المالية والوقوف عند إمكانياتها ومواردها المتاحة المستغلة فعلا، ويكون ذلك عن طريق تقييم أدائها المالي، إذ تعد عملية التقييم أمرا ضروريا.

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

يعتبر تقييم الأداء المالي من العمليات الأساسية واللازمة التي تساهم في نمو واستمرار المؤسسات، كما تشكل جوهر عملية اتخاذ القرارات، نظرا لما تقدمه من تسهيلات في قراءة البيانات والمؤشرات الناتجة عن العمليات المالية للمؤسسة.

أولا: تعريف تقييم الأداء المالي

توجد العديد من الدراسات التي تناولت مفهوم تقييم الأداء المالي، الأمر الذي نتج عنه ظهور العديد من التعاريف المتعلقة به ومنها:

تعرف عملية تقييم الأداء المالي بأنها: "تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج نهاية فترة مالية معينة عادة ما تكون سنة، بحثا عن العوامل المؤثرة في النتائج وتشخيص ما تبين من انحرافات أثناء التنفيذ، وتحديد المسؤوليات وتفادي أسبابها في المستقبل، وذلك باستخدام مجموعة من المقاييس والمؤشرات المالية."¹

تقييم الأداء المالي للمؤسسة هو: "تقديم حكم ذي قيمة حول إدارة الموارد المتاحة (إدارة المؤسسة ومدى اشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة)، أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بمعرفة مستوى الكفاءة."²

كما يعرف أيضا بأنه: "أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية، حيث يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس مدى تحقيق أهداف المؤسسة، والتعرف على اتجاهات الأداء فيها، إضافة إلى تحديد مسيرة المؤسسة ونجاحها ومستقبلها."³

¹ تريش نجود، تحليل قائمة المركز المالي ودورها في تقييم الأداء المالي في ظل متطلبات النظام المحاسبي المالي، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2023، ص 583.

² بوزرية رشيد، القيمة الاقتصادية المضافة كنموذج فعال لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2021، ص 209.

³ حمزة محمود زبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الوراق للنشر، الأردن، ط2، 2011، ص 94.

كتعريف آخر تقييم الأداء المالي هو: " قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالخطط المحددة مسبقا من أجل معرفة نقاط القوة والضعف داخل المؤسسة."¹

من خلال ما سبق يمكن القول أن عملية تقييم الأداء المالي هي تقييم النشاطات التي تقوم بها المؤسسة، من خلال وصف وضعيتها وتحديد الاتجاهات التي استخدمتها للوصول إليها، بالإضافة الى قياس النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المحددة مسبقا، كما تتم عملية التقييم بالاعتماد على مجموعة من المقاييس والمؤشرات المالية.

ثانيا: أهمية تقييم الأداء المالي

يحظى تقييم الأداء المالي بأهمية كبيرة يمكن توضيحها في النقاط التالية:²

- ✓ يساعد على توجيه الإدارة العليا الى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة الى الاشراف؛
- ✓ يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام، والإدارات والمؤسسات المختلفة مما يؤدي الى تحسين أدائها المالي، ومساعدة المسؤولين على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطاتهم نحو المجالات التي تخضع للقياس والحكم؛
- ✓ تقييم الأداء المالي يركز على التأكد من توفر السيولة ومستوى الربحية في ظل كل من قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبهما من مخاطر، بالإضافة الى توزيعات الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للمؤسسة، باعتبار أن أهداف الإدارة المالية هو تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة، والمحافظة على سيولة المؤسسة لحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية، وتحقيق العائد المناسب على الاستثمار؛
- ✓ يظهر مدى إسهام المؤسسة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تحقيق أكبر قدر من الإنتاج بأقل التكاليف، والتخلص من عوامل الضياع في الوقت والجهد والمال مما يؤدي الى خفض أسعار المنتجات، ومن ثم تنشيط القدرة الشرائية وزيادة الدخل القومي؛
- ✓ الكشف عن التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوء، وذلك عن طريق نتائج الأداء المالي الفعلي زمنيا في المؤسسة من مدة لأخرى، ومكانيا بالمؤسسات الأخرى المماثلة؛
- ✓ يوفر قياسا لمدى نجاح المؤسسة، فالنجاح مقياس مركب بين الكفاءة والفعالية في تعزيز الأداء المالي للمؤسسة ومواصلة البقاء والاستمرار.

¹ منصف شرقي، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة عبد الحميد مهري، 2، قسنطينة، الجزائر، المجلد 31، العدد 01، 2020، ص 187.

² حجاج نفيسة، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016-2017، ص 18.

ثالثا: أهداف تقييم الأداء المالي

تمكن عملية تقييم الأداء المالي من تحقيق الأهداف التالية:¹

- ✓ الكشف عن مدى تحقيق القدرة الإرادية والكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو غيرها، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة سابقا من أجل مكافحة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية المالية الحديثة؛
- ✓ الوقوف على مستوى إنجازات المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خططها المالية؛
- ✓ الكشف عن مواصلة الخلل والضعف في نشاط المؤسسة، وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وتجنبها مسبقا؛
- ✓ تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في المؤسسة عن مكان الخلل أو الضعف في النشاط الخاص به، وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من الأقسام وتحديد إنجازاته سلبا أو إيجابا، مما يؤدي لخلق منافسة بين أقسام المؤسسة بغرض الرفع من مستوى أدائها؛
- ✓ التعرف على مدى ترشيد وكفاءة استخدام الموارد المتاحة تحقق عائد أكبر بتكاليف أقل وبنوعية جيدة؛
- ✓ تصحيح الموازنات التخيطية ووضع مؤشرات في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والامكانيات المتاحة، حيث يشكل تقييم الأداء المالي قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط المالية بعيدة المدى بشكل أكثر موضوعية بعيدا عن المزاجية والتقدير غير الواقعية؛
- ✓ تقديم البيانات والمعلومات الخاصة بالأداء المالي للأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة، للقيام بعمليات التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية؛
- ✓ تحديد مدى الكفاءة في تسيير واستخدام الموارد المتاحة والأصول المستثمرة كالتثبيات والمخزونات والنقديات ودرجة انسجامها مع مخرجات ونتائج النشاط التشغيلي للمؤسسة كالإنتاج والمبيعات.

المطلب الثاني: متطلبات تقييم الأداء المالي

إن المؤسسات الرائدة في الأداء، هي التي تستطيع برمجة مستقبلها بناء على أهداف مالية واضحة، وتقييم الأداء المالي من الموضوعات الحديثة التي تتطلب مزيد من البحث والدراسة، ولكي تقوم بها المؤسسة يستلزم ما يلي:²

¹ منير عوادي، استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الأسواق المالية والبورصات، جامعة الجزائر 3، 2019-2020، ص93.

² زيدي البشير، جودة التقارير المالية ودورها في تقييم الأداء المالي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد02، العدد09، ص93.

✓ **ضرورة تحديد الأهداف المالية الرئيسية والفرعية للوحدة:** إذ يجب تحديد الأهداف المالية تحديدا واضحا حتى يمكن التحقق من أداء المسؤولين، كما يتم توقع الأداء اللازم لتحقيق تلك النتائج.

✓ **ضرورة وجود معايير واضحة للأداء المالي:** يعتبر تحديد المعايير محور ارتكاز في عملية تقييم الأداء المالي، وتعد الخطط والأهداف معايير للتقييم ويجب أن تكون المعايير واضحة للجميع ولا تحتمل التأويل، لأن وضوح المعايير يساعد تحديد مستوى الأداء المالي المطلوب.

✓ **ضرورة توافر نظام سليم وفعال للمعلومات:** يعتمد تقييم الأداء المالي على ضرورة توافر البيانات السليمة والتفصيلية وفي الوقت المناسب، حيث يستند المدراء عند مقارنتهم على المعلومات الموجودة في التقارير المالية والتي تلخص النتائج الفعلية، ولن يتحقق تقييم الأداء المالي الجيد للمؤسسة إلا بتوفر نظام سليم وفعال لجمع المعلومات المالية.

✓ **يجب أن يكون تقييم الأداء المالي مستمرا:** ويعني أن تقييم الأداء المالي لا يقتصر على فترة زمنية واحدة بل يجب أن يتم بصورة دورية ومنتظمة.

✓ **يجب أن يؤدي تقييم الأداء المالي إلى تحسينه:** يستلزم الأمر أن يؤدي تقييم الأداء المالي إلى نتائج إيجابية من ناحية تحسين الأداء المالي وهذا يتطلب الاقتناع بعملية تقييم الأداء المالي، ويجب أن يكون الهدف من تقييم الأداء المالي ليس فقط كشف أوجه الخلل والانحرافات، إنما أيضا يؤدي إلى معرفة الأسباب والوصول إلى علاجها.

المطلب الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي

يمكن حصر خطوات عملية تقييم الأداء المالي في خمس خطوات أساسية مكتملة لبعضها البعض فغياب واحدة منها تعرقل العملية ككل وهي بالترتيب كما يلي:¹

1- جمع البيانات والمعلومات الإحصائية

تتطلب عملية تقييم الأداء توفر البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة من القوائم المالية، متمثلة في جدول الميزانية، جدول حساب النتائج، قائمة التدفق النقدي والقوائم الأخرى والملاحظات المرفقة بالتقارير المالية، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة.

¹ معوج بلال، دور التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2015-2016، ص 66.

2- تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية المتعلقة بالنشاط

للقوف على مدى دقة وصلاحيه المعلومات والبيانات التي تدخل في حساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي، يتعين توفير مستوى من الموثوقية في هذه البيانات، وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية في هذه البيانات.

3- إجراء عملية التقييم

باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه المؤسسة، وذلك بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه، على أن تشمل عملية التقييم النشاط العام للمؤسسة.

4- اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم (تحديد الانحرافات)

وذلك بمقارنة نتائج التقييم مع الأهداف المالية المخططة للشركة، والتأكد من أن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد تم حصرها، وتحديد أسبابها، وأن الحلول اللازمة لمعالجة الانحرافات قد اتخذت، وأن الخطط قد وضعت للسير بنشاط المؤسسة نحو الأفضل في المستقبل.

5- تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات

تتم متابعة تصحيح الانحرافات من خلال تزويد الجهات المسؤولة داخل المؤسسة والإدارات المختلفة بنتائج التقييم، للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام الطرق التقليدية

يعتبر قياس الأداء من أهم مراحل عملية التقييم، حيث يتم قياس الأداء المالي استناداً إلى البيانات المحاسبية المشتقة من التقارير المالية، من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات التقليدية وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: التحليل الأفقي والعمودي للقوائم المالية

عند التحليل المالي للمؤسسة يمكن استخدام مجموعة من المعايير المالية المختلفة، فعندما نريد تحليل نشاط المؤسسة لسنة واحدة نختار التحليل الرأسي، أما عند التحليل والتقييم على مدار عدة سنوات نختار التحليل الأفقي.

أولاً: التحليل الأفقي

بالنسبة للتحليل الأفقي سيتم التطرق إلى:

1- تعريف التحليل الأفقي

يقصد بالتحليل الأفقي تقييم وتحليل ومتابعة عنصر واحد أو مجموعة عناصر على مدار عدة فترات زمنية متتالية، لتحديد اتجاه ذلك العنصر وتحديد التغيير الحاصل في قيمة ذلك العنصر إما في صورة مطلقة أو في صورة نسبة مئوية (%). وهذا التحليل يأخذ في عين الاعتبار مجموعة من القوائم المالية لعدت فترات متتالية، إذ يتم تحديد إحدى تلك السنين كسنة أساس وبقية السنين كسنوات قياس، ويجبذ ألا تقل سنوات القياس عن سنتين غير سنة الأساس، ومن ثم قياس التغيير في ذلك العنصر ثم تحديد نسبة ذلك التغيير.¹

وتحسب قيمة ونسبة التغيير كما يلي:²

قيمة التغيير = قيمة العنصر في السنة الثانية (سنة المقارنة) - قيمة العنصر في السنة الأولى (سنة الأساس)

أي أن:

$$\text{نسبة التغيير} = 100 \times \frac{\text{قيمة التغيير}}{\text{قيمة العنصر في سنة الأساس}}$$

¹ هيثم محمد الزعي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للنشر، الأردن، ط01، 2000، ص226.

² خالد عبد الله إبراهيم، أهمية تقييم الأداء باستعمال التحليل المالي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الانبار، العراق، المجلد02، العدد03، 2010، ص09.

2- خصائص التحليل الأفقي:

يتميز التحليل الأفقي بمجموعة من الخصائص منها:¹

- ✓ يحتاج هذا التحليل إلى مجموعة قوائم مالية تحتوي نفس العنصر الذي سيجري عليه التحليل؛
- ✓ يحتاج هذا التحليل إلى فترات زمنية طويلة تزيد عن ثلاث سنوات أو ثلاث فترات مالية؛
- ✓ يقدم هذا النوع تحليل الاتجاه للعناصر التي سيجري عليها التحليل والذي يأخذ أحد الاحتمالات التالية: (أ) اتجاه العنصر نحو الزيادة، (ب) اتجاه العنصر نحو النقصان، (ج) اتجاه العنصر متذبذب، (د) اتجاه العنصر ثابت؛
- ✓ يقدم هذا التحليل الاستقراء والتنبؤ لاتجاه هذه العناصر في المستقبل من خلال اتجاهاتها في السنين الماضية؛
- ✓ يقدم تقييم إنجازات ونشاطات المؤسسة على ضوء اتجاهات عناصرها؛
- ✓ يقدم تقييماً لنجاح سياسات المؤسسة في تحقيق أهدافها.

ثانياً: التحليل العمودي (الرأسي)

لا بد من التطرق لتعريف ومزايا هذا التحليل أيضاً.

1- تعريف التحليل العمودي

يعرف التحليل الرأسي بأنه: تحليل أي قائمة من القوائم المالية في مدة واحدة، يتم ذلك عن طريق مقارنة البنود التفصيلية بإجمالي البنود لمعرفة قيمة كل بند من البنود بالنسبة لإجمالي البنود، وذلك بمقارنة عناصر الأصول ببعضها البعض لإبراز وزنها النسبي أو بمقارنة بعض عناصر الأصول ببعض عناصر الخصوم، وينطبق ذلك أيضاً على جدول حسابات النتائج والقوائم المالية الأخرى.²

وتحسب نسبة التغير في التحليل الرأسي كما يلي:³

تقتضي كل طريقة احتساب كل عنصر من عناصر قائمة الدخل لنسبة من المبيعات (المبيعات 100%) وكل عنصر من عناصر الميزانية لنسبة من مجموع الأصول (مجموع الأصول 100%)، وتقارن هذه النسبة من سنة لأخرى. ويتم احتساب نسبة التغير وفقاً للمعادلة التالية:

¹ عامر رشيد عنيد، تقييم الأداء المالي للمنظمات باستخدام تحليل الاتجاه العمودي والأفقي، مجلة العلوم الإدارية والعراقية، جامعة ديالى، العراق، المجلد 01، العدد 02، 2017، ص 520.

² عزيزو سليمة، محاضرات في التحليل المالي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص إدارة مالية، جامعة الجزائر 3، 2022-2023، ص 32.

³ خالد عبد الله إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 08-09.

$$\text{نسبة التغير} = \frac{\text{قيمة العنصر المراد توزيعه النسبي}}{\text{قيمة مجموع العناصر}} \times 100$$

2- خصائص التحليل العمودي

يتميز هذا التحليل بالعديد من الخصائص منها:¹

- ✓ يقتصر كل تحليل على قائمة مالية واحدة؛
- ✓ يقتصر كل تحليل على فترة مالية واحدة؛
- ✓ يهتم بتحليل نسبة العنصر الى إجمالي القائمة التي يجري عليها التحليل؛
- ✓ يهتم بتحليل نسبة المجموعة إلى إجمالي القائمة التي يجري عليها التحليل.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

يعتبر التوازن المالي معيار مهم لتقييم الأداء المالي كونه هدف مالي تسعى الوظيفة المالية الى بلوغه وبصفة مستمرة من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة، وتمثل هذه المؤشرات في:

أولاً: رأس المال العامل FR

1- تعريف رأس المال العامل

يمثل إجمالي المبالغ التي تستثمرها المؤسسة في الأصول قصيرة الاجل، ويعرف رأس المال العامل بأنه إجمالي الأصول المتداولة مطروحا منها إجمالي الخصوم المتداولة، وهو رأس المال الفائض المستعمل أثناء دورة الاستغلال، وهو عبارة عن ذلك الهامش الذي تحتفظ به المؤسسة في شكل سيولة ويمكن اللجوء اليه لتغطية الاحتياجات الطارئة التي يمكن أن تحقق في ظل ظروف عدم التأكد، مما يسمح لها بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي.²

¹ عامر رشيد عنيد وآخرون، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الوطنية باستخدام التحليل العمودي والأفقي، مجلة اقتصادية الأعمال، جامعة ديالى، العراق، العدد (خاص-ج1)، 2021، ص299.

² سحنون جمال الدين، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة الجزائر3، المجلد06، العدد03، 2020، ص351.

يمكن حساب رأس المال العامل بأسلوبين هما:¹

أسلوب أعلى الميزانية

رأس المال العامل FR = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

أو

رأس المال العامل FR = (الأموال الخاصة + الديون طويلة الأجل) - الأصول الثابتة

يركز هذا الأسلوب على تحديد أصل رأس المال العامل والمتغيرات المحددة له.

أسلوب أسفل الميزانية

رأس المال العامل = (قيم جاهزة + قيم محققة + المخزونات) - الديون قصيرة الأجل

أو

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل²

يبين هذا الحساب أن هدف رأس المال العامل هو تمويل جزء من دورة الاستغلال.

2- حالات رأس المال العامل

يمكن لرأس المال العامل أن يأخذ ثلاث حالات وهي:³

✓ **رأس المال العامل موجب:** ويعني ذلك أن أصول المؤسسة المتداولة أكبر من خصومها المتداولة، ما يدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير، يزيد من قدرة المؤسسة على تسديد ديونها عند تاريخ استحقاقها، كما يساعدها على مواجهة الاضطرابات التي قد تحدث في دورة الاستغلال.

✓ **رأس المال العامل سالب:** ويعني ذلك أن الأصول المتداولة للمؤسسة أقل من خصومها المتداولة ما يجعلها تواجه صعوبات في الأجل القصير، وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير مما يجبرها على القيام بتعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي.

¹ سحنون جمال الدين، المرجع نفسه، ص 351.

² Pascal Quiry, **Finance D'entreprise**, Dalloz Gestion, France, 3^{eme} éd, 1998, p249.

³ ريمية يونس، مقارنة نتائج التحليل المالي بين تطبيق الأساليب التقليدية والأساليب الحديثة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، المجلد 20، العدد 02، 2016، ص 53.

✓ رأس المال العامل معدوم: ويعني ذلك أن الأصول المتداولة للمؤسسة تساوي خصومها المتداولة، أي أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في تاريخ استحقاقها.

3- أنواع رأس المال العامل

هناك أنواع من رأس المال العامل، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:¹

3-1 رأس المال العامل الخاص

وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة.

أو

رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة - مجموع الديون.

الهدف من دراسة رأس المال العامل الخاص، هو البحث عن استقلالية المؤسسة اتجاه الغير، ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية.

3-2 رأس المال العامل الإجمالي

هو مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة، وهي مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل، تشمل مجموعة الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة.

أو

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول - مجموع الأصول الثابتة.

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي، هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، وهذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة، وتحديد مسار المؤسسة، هل هو في طريق النمو أو التدهور؟

¹ بن خروف جليبة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009، ص90.

3-3 رأس المال العامل الأجنبي

هو جزء من الديون الخارجية التي تمويل رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون.

أو

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة.

والهدف من دراسة رأس المال العامل الأجنبي، هو تحديد مدى التزام المؤسسة بوعودها اتجاه الغير، وإظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها، هذا بدوره يحدد لنا مدى ارتباط المؤسسة بالغير.

ثانيا: احتياج رأس المال العامل BFR

1- تعريف احتياج رأس المال العامل

تمثل احتياجات رأس المال العامل إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وهي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة، والالتزامات قصيرة المدى بعد استثناء السلفات المصرفية من جهة ثانية، تعبر احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، كما يعرف بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطي من طرف الموارد الدورية، فدورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة، بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران الديون قصيرة الأجل باستثناء التسبيقات، أي جميع الديون قصيرة الأجل عند وقت استحقاقها ماعدا السلفات المصرفية.¹

ويتم حساب احتياج رأس المال العامل كما يلي:

احتياج رأس المال العامل = (الأصول الجارية - الموجودات وما يماثلها) - (الخصوم الجارية - السلفات المصرفية).²

¹ صحراوي فارس، استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة تدقيق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2021-2022، ص94.

² المرجع نفسه.

2- حالات احتياج رأس المال العامل

يأخذ احتياج رأس المال العامل الحالات التالية:¹

- ✓ احتياج رأس المال العامل موجب: معناه موارد الدورة لا تغطي احتياجات الدورة، نجد أن المؤسسة بحاجة الى رأس المال، إذ يجب عليها إيجاد موارد خارج دورة الاستغلال، أي دورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها.
- ✓ احتياج رأس المال العامل سالب: يعني موارد الدورة تغطي احتياجاتها ويبقى فائض، والمؤسسة لديها سيولة لا تحتاج الى رأس المال موجب، ولكن عمليا يجب عليها أن توفر رأس مال موجب لمواجهة الأخطار.
- ✓ احتياج رأس المال العامل معدوم: يعني أن موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، والموارد تغطي دورة الاستغلال وفي حالة عابرة أو مستمرة.

3- أنواع احتياج رأس المال العامل

ينقسم احتياج رأس المال العامل الى نوعين هما:²

1-3 احتياج رأس المال العامل للاستغلال BFRex

يمثل الأصول المتداولة للاستغلال التي لا تستطيع المؤسسة تمويلها بموارد الاستغلال المالية قصيرة الأجل، وتحسب بالعلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للاستغلال - ديون الاستغلال

2-3 احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRhex

يمثل الأصول المتداولة خارج الاستغلال التي لا تستطيع المؤسسة تمويلها بالموارد المالية خارج الاستغلال في الأجل القصير، ويحسب احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال بالعلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال = الأصول المتداولة خارج الاستغلال - ديون خارج الاستغلال

¹ إسماعيل سبتي وآخرون، استخدام مؤشرات التسيير المالي والحاسبي في ترشيد قرارات المؤسسة الإعلامية الرياضية، جامعة الجزائر 1، المجلد 35، العدد 04، 2021، ص 430.

² سحنون جمال الدين، مرجع سبق ذكره، ص 353.

1- تعريف الخزينة

هي مجموعة الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة زمنية تسمى بدورة الاستغلال، بحيث يكون لديها القدرة على تسديد ديونها في مواعيد استحقاقها، وتشمل القيم الجاهزة (المتاحة) التي هي تحت تصرف المؤسسة¹، كما يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة، فزيادة قيمتها تزيد من قدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، واحتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال، بينما نقص الخزينة معناه أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل إبقائها جامدة وبالتالي زيادة الربحية مقابل الوفاء بالديون المستحقة².

وتحسب الخزينة من خلال العلاقتين التاليتين:

الخبزينة = رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل³

أو

الخبزينة = خزينة الأصول - خزينة الخصوم⁴

2- حالات الخزينة

يمكن أن تتعرض خزينة المؤسسة لإحدى الحالات التالية⁵:

✓ **خزينة موجبة:** معناه وجود فائض على مستوى خزينة المؤسسة مما يدفع بالمؤسسة لاتباع مجموعة من الإجراءات والتدابير للتخلص من الفائض السيولة التي مجوزتها مثل تعجيل تسديد ديون الموردين، شراء مخزونات إضافية من أجل رفع رقم أعمالها إذا كانت ظروف السوق والتخزين مواتية، القيام باستثمارات مالية قصيرة الأجل، تقديم قروض للغير... الخ.

✓ **خزينة سالبة:** تعني وجود حالة عجز على مستوى الخزينة، وقد تدفع بالمؤسسة إلى العسر المالي إذا كانت قيمة العجز معتبرة وحن وقت استحقاق الديون، ولتفادي هذه الأمور على تلجأ المؤسسة لاستعجال تحصيل حقوقها،

¹ رائد محمد عبد ربه، نظرية المنظمة والمؤسسات، الجنادرية للنشر، الأردن، ط1، 2013، ص201.

² حولي محمد، محاضرات في التحليل المالي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص إدارة مالية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2019-2020، ص53.

³ Alain Marion, Analyse Financière (concepts et méthodes), Dunod, France, 5^{ème} éd, 2011, p52.

⁴ Jean-Yves Eglem, Analyse comptable et financière, Dunod, France, 10^{ème} éd, 2005, p64.

⁵ مروان أولاد عبد النبي، الخبزينة الصافية كآلية لقياس مدى تحقيق المؤسسة الاقتصادية للتوازن المالي، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد05، العدد02، 2022، ص116.

تقديم حسومات على المبيعات، إعادة برمجة مصاريف الاستغلال، التفاوض مع الدائنين لتمديد آجال تسديد الديون... الخ.

✓ **خزينة معدومة:** حالة مثلى، أي أن المؤسسة استخدمت كل أموالها المتاحة لها، وبالتالي يستدعي نشاط المؤسسة دوماً وجود قيمة معينة من السيولة لضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

سيتم التحدث في هذا المطلب عن تعريف النسب المالية وأهميتها وأهم أنواعها بالإضافة إلى التطرق إلى الانتقادات الموجهة إلى هذا الأسلوب.

أولاً: تعريف النسب المالية وأهميتها

تعتبر النسب المالية أحد وسائل التحليل ومن الوسائل المهمة والمؤشرات للتعرف على المركز المالي لأية منشأة اقتصادية، والنسبة هي علاقة مترابطة بين عنصريين من عناصر الميزانية باعتبار أن الميزانية من القوائم المالية التي تعدها المنشأة، ولكي تكون نتائج المقارنة عن طريق النسب مقبولة، يجب أن تتم لنفس الفترة الزمنية وأن تكون المشاريع أو المؤسسات الاقتصادية متشابهة في طبيعة عملها، أو من حيث كبر حجمها.¹

ويهتم المستثمرون والشركات والإدارات المالية ومكاتب الاستشارات الإدارية والمحاسبون القانونيون بالنسب المالية باعتبارها أداة من أدوات قياس الأداء والظروف المالية للشركات في وقت ما أو خلال سنة مالية ما.

وترجع تلك الأهمية إلى ما يلي:²

✓ سهولة حساب النسب المالية؛

✓ لكونها عبارة عن مقاييس كمية للحكم على الوحدات الداخلية والمناخية؛

✓ تعتبر النسب المالية مؤشرات أساسية للحكم على الأداء دون الحاجة إلى تقديم بعض التفاصيل المالية.

ثانياً: أنواع النسب المالية

تضم هذه النسب كل من نسب السيولة، نسب الرافعة المالية، نسب الربحية ونسب الهيكل المالي.

¹ خالد وهيب الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر، الأردن، ط1، 2000، ص57.

² محمود عبد الفتاح رضوان، تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن، المجموعة العربية للنشر، مصر، ط1، 2012-2013، ص60.

1- نسب السيولة

تلجأ الإدارة المالية إلى نسب السيولة للحكم على مدى قدرتها في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة في تواريخ استحقاقها، ومن أهم هذه النسب:¹

1-1 نسبة التداول

تُحسب نسبة التداول من قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة وفق العلاقة الآتية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

ويعبر ناتج هذه النسبة عن عدد مرات تغطية الموجودات المتداولة للمطلوبات المتداولة، وبمعنى آخر فإنها تشير إلى المدى الذي يمكن أن تنخفض فيه قيمة الموجودات المتداولة عن قيمتها الدفترية، كما هي ظاهرة في الميزانية العمومية دون أن تتعرض الإدارة المالية إلى مخاطر فقدان السيولة أي مخاطر السعر المالي. ولذلك فإن ارتفاع قيمة هذه النسبة عن المعيار التاريخي أو الصناعي فإنها تشير إلى أن الإدارة المالية سوف لا تتعرض إلى صعوبة في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة ممثلة بالمطلوبات المتداولة.

1-2 النسب السريعة

تلجأ الإدارة المالية إلى النسب السريعة لتعزيز دراسة نسبة التداول، بشأن تقييم موقف السيولة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{النسب السريعة} = \frac{\text{(الموجودات المتداولة - المخزون السلعي)}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

ويرجع سبب استبعاد المخزون السلعي من بسط النسبة لكونه أقل الموجودات المتداولة سيولة بسبب بطئه تحويله إلى النقد أو بسبب عدم التأكد من بيعه.

ولا شك أن النسبة السريعة بهذا التحديد تعد أكثر دقة في قياس السيولة قياساً بنسبة التداول والأكثر من ذلك فإن النسبة السريعة بدون المخزون السلعي تعبر بدقة عن قدرة الإدارة المالية في تسديد ما عليها من التزامات دون أن تلجأ إلى تصفية المخزون السلعي.

¹ حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الوراق للنشر، الأردن، ط2، 2008، ص125.

1-3 سيولة الذمم المدينة

عندما تشعر الإدارة المالية بوجود حالة عدم توازن في الموجودات المتداولة، فإنها تلجأ إلى فحص مكونات هذه الموجودات من ناحية السيولة. وأهم فقرة فحصها هي الذمم المدينة فهي تمثل موجودات سائلة فقط في حالة إمكانية تحصيلها في وقت استحقاقها، وعليه فإن سيولة هذه الذمم سوف تدعم موقف السيولة، ويتم حساب سيولة الذمم المدينة وفق العلاقة التالية:

$$\text{سيولة الذمم المدينة} = (\text{الذمم المدينة} * 360 \text{ يوم}) / \text{المبيعات الآجلة السنوية}$$

وفي حالة عدم الحصول على قيمة المبيعات الآجلة السنوية يستعاض ذلك بصافي المبيعات. وتعتبر فترة التحصيل عن الفترة الممتدة من تاريخ البيع بالآجل إلى تاريخ تحصيلها نقداً، وكلما قلت الفترة عبر ذلك عن سيولة جيدة والعكس صحيح.

1-4 معدل دوران المخزون السلعي

يمكن للإدارة المالية أن تحسب معدل دوران المخزون السلعي وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون السلعي} = \text{تكلفة البضاعة المباعة} / \text{رصيد المخزون السلعي}$$

ويشير هذا المعدل إلى معدل السرعة التي يتحرك بها المخزون السلعي باتجاه عملية البيع وبالتالي في توليد النقد دعماً للسيولة. وأيضاً يعبر عن فترة الاستثمار التي تحصل في المخزون السلعي، وما ينتج عن ذلك من اضطراب في شكل التوازن في مكونات الموجودات المتداولة.

2- نسب الرافعة المالية

تبين نسب الرافعة المالية مقدار من الأموال المقترضة، والتي اعتمدها الشركة إلى جانب أموال الملكية لتمويل موجوداتها، ومن أهم هذه النسب:¹

1-2 نسبة المديونية

تقيس النسبة المئوية من مجموع الموجودات التي مولت بتمويل مقترض، وإن ارتفاع النسبة تعني أن أكثر موجودات الشركة مولت بتمويل مقترض نسبة إلى التمويل الممتلك، ويفضل الدائنون نسبة مديونية واطئة لأنها تؤمن لهم حماية أكثر في حالة تعرض الشركة لصعوبات مالية. كما أن ارتفاع نسبة المديونية تعني ارتفاع المخاطرة المالية للشركة وأن تكاليف تمويلها سترتفع في المستقبل، وتحسب نسبة المديونية وفق العلاقة التالية:

¹ محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2013، ص79.

نسبة المديونية = إجمالي الديون / إجمالي الأصول

2-2 نسبة الديون إلى حقوق الملكية

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين في موجودات الشركة بالمقارنة مع مساهمة المالكين، لا تحصل الشركة على موجوداتها من أموال المالكين ومن الديون المقترضة من الدائنين، وإن مساهمة المالكين بالجزء الأكبر من هذه الأموال يزيد من اطمئنان الدائنين على قدرة الشركة بتسديد التزاماتها. وتحسب النسبة كما يلي:

نسبة الديون إلى حق الملكية = مجموع المطلوبات / حق الملكية

2-3 نسبة تغطية الأرباح للفوائد

تسمى هذه النسبة بنسبة اكتساب الفوائد أيضا، وتقيس قدرة الشركة على تسديد التزامات الفوائد من الدخل التشغيلي. إن ارتفاع النسبة يشير إلى إمكانية الشركة الكبيرة في تغطية مصاريف الفوائد، حتى وإن تدنت الأرباح بعض الشيء إلا أن ذلك لا يعرض الشركة للمخاطرة المالية، ولا يزال باستطاعتها تغطية ودفع الفائدة على قروضها. وحسب هذه النسبة كما يلي:

تغطية الأرباح للفوائد = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / الفوائد

2-4 نسبة تغطية الالتزامات المالية الثابتة

تعد هذه النسبة مقياس أوسع لقدرة الشركة على مواجهة مجموع التزاماتها المالية الثابتة الأخرى بالإضافة إلى الفوائد، وتشمل الالتزامات المالية الثابتة الأخرى، الإيجارات، دفعات تسديد سندات مستحقة، ومقسوم الأسهم الممتازة، وينبغي أن تعامل الالتزامات الثابتة على أساس قبل الضريبة، ولكن بالنسبة للفوائد والإيجارات هي محسوبة أصلا قبل الضريبة، إذن ليست هناك ضرورة لمعالجتها. ويتم حساب هذه النسبة كما يلي:

نسبة تغطية الالتزامات الثابتة = (الأرباح قبل الفوائد والضرائب + الاندثار) / الفوائد

3- نسب الربحية

تتناول هذه النسب ربحية المنشأة، ويستعملها المستثمرون في تحديد مسار استثماراتهم، ويتم مقارنة عناصر الدخل بالنسبة للمبيعات كنسب مئوية، ويسمى هذا الأسلوب بالتقييم الراسي، ومن أهم هذه النسب ما يلي:¹

1-3 نسبة العائد على المبيعات

تقيس هذه النسبة مدى الربحية التي تحققت على مبيعات المنشأة، وتحسب كما يلي:

$$\text{العائد على المبيعات} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{صافي المبيعات}$$

كلما كانت هذه النسبة مرتفعة بالنسبة لمتوسط الصناعة أو عن السنوات السابقة لنفس المنشأة كلما كان معبرا عن أداء جيد للمنشأة، وإذا كانت النسبة منخفضة فإن ذلك يعبر عن وجود تكاليف زائدة سواء تكاليف إدارية أو تكاليف البيع والتوزيع أو التكاليف العرضية.

2-3 العائد على إجمالي الموجودات

يقيس هذا المعدل مدى ربحية الموجودات، وكلما كان هذا المعدل مرتفع سواء بالنسبة لمتوسط الصناعة أو إلى السنوات السابقة لنفس المنشأة، كلما كان أداء المنشأة أفضل وأنها تحقق أرباحا جيدة. ويمكن حسابه كما يلي:

$$\text{العائد على إجمالي الموجودات} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{إجمالي الموجودات}$$

3-3 العائد على حقوق الملكية

يستفاد من هذه النسبة لقياس العائد المتحقق على أموال الملاك المستثمرة في الأسهم العادية بالمنشأة، وإذا ما كانت هناك أسهم ممتازة فإنها تطرح، إذ أن هذه النسبة تحتسب فقط حقوق الملكية والمتمثلة في رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة مقارنة بالنسبة لمتوسط الصناعة أو لسنوات سابقة لنفس المنشأة دل ذلك على حالة إيجابية وجيدة لأداء الشركة، والعكس صحيح أيضا، وبالتالي على إدارة المنشأة مراجعة سياساتها وخططها في هذا الجانب ومن ثم تصحيحها. ويمكن حساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{حقوق الملكية}$$

¹ جليل كاظم مدلول العارضي، الإدارة المالية المتقدمة، دار صفاء للنشر، الأردن، ط1، 2013، ص66.

4- نسب الهيكل المالي

تمكننا هذه النسب من دراسة النسب التمويلية، أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول غير جارية بصفة خاصة، وتتمثل هذه النسب فيما يلي:¹

1-4 نسبة التمويل الدائم

تشير هذه النسبة إلى تغطية الأصول غير الجارية بواسطة الموارد الثابتة فإذا كانت هذه النسبة أقل من 100% هذا يعني أن جزء من الأصول غير الجارية تم تغطيته بواسطة الخصوم الجارية، ويتم حساب هذه النسبة وفق القانون التالي:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = (\text{أموال دائمة} / \text{أصول غير جارية}) \times 100$$

2-4 نسبة التمويل الخاص

تشير هذه النسبة إلى تغطية الأصول الغير جارية بواسطة الأموال الخاصة فإذا كانت هذه النسبة أقل من 100% هذا يعني أن جزء من الأصول غير الجارية تم تغطيته بواسطة الخصوم الغير جارية، ويتم حساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = (\text{أموال خاصة} / \text{أصول غير جارية}) \times 100$$

3-4 نسبة الرفع المالي

وتفيد هذه النسبة في المقارنة بين أموال المؤسسة والأموال المقترضة من الغير بمختلف أجهالها، أي أنها تفيد في تبيان أهمية إجمالي الديون الأجنبية من الغير بالنسبة لأموال المؤسسة الخاصة والنسبة النموذجية ينبغي أن تكون أكبر أو يساوي 200%، وتحسب هاته النسبة وفق القانون التالي:

$$\text{نسبة الرفع المالي} = (\text{أموال خاصة} / \text{مجموع الديون}) \times 100$$

4-4 نسبة القدرة على الوفاء

كلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير وبالتالي أمل جيد للحصول على ديون أخرى في حالة طلبها والمفضل أن تكون قيمة هذه النسبة تساوي أو أكبر من 200%، ويمكن حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة القدرة على الوفاء} = (\text{مجموع الأصول} / \text{مجموع الديون}) \times 100$$

¹ يزيد تفرات، استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، العدد 11، 2017، ص 127.

ثالثا: الانتقادات الموجهة إلى التقييم بالنسب المالية

رغم أهمية التقييم النسبي الذي يشكل محور الاتجاه التقليدي في تقييم الأداء المالي وشيوعه وانفراده كأسلوب من أساليب الإدارة المالية في شركات الأعمال في تقييم الأداء وبالتالي تقييم قرارات الإدارة المالية، إلا أن هذا الأسلوب لا يخلو من بعض الانتقادات التي حدت من أهميته ومن اعتماده كأسلوب مطلق من قبل الإدارة المالية في تقييم الأداء. ومن هذه الانتقادات ما يلي:¹

- ✓ لا تعني نتيجة النسبة المالية شيء ما لم يتم مقارنتها بمعياري يستخدم لأغراض المقارنة.
- ✓ مجموعات النسب المالية جميعها لا بد أن تتكامل في منظومة واحدة لإعطاء صورة حقيقية عن شركة الأعمال لأن الاختصار على مجموعة واحدة أو عدة نسب قد يكون مضللا.
- ✓ يتم استخراج الكثير من النسب المالية باستخدام الأرقام الواردة في الميزانية العمومية للشركة في لحظة زمنية، إذ كثيرا ما تحدث تغييرات سواء قبل اعداد الميزانية أو بعدها تجعل الحكم على أداء الشركة حكم وقتي مرهون بهذه اللحظة الزمنية.
- ✓ إن المعالجة المحاسبية لبعض عناصر الميزانية أو قائمة الدخل تؤثر تأثيرا كثيرا على النسب المالية المستخرجة مثل علاج الاندثار والارباح المحتجزة وتسعير بعض العناصر أو تقييمها وغيرها، وبالتالي فإن اختلاف أسلوب وطريقة المعالجة تؤدي إلى اختلاف نتائج النسب المالية وبالتالي اختلاف أسلوب استخدامها في تقييم الأداء.

¹ حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مرجع سبق ذكره، ص 151.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام الطرق الحديثة

تم التطرق سابقا إلى الأساليب التقليدية في تقييم الأداء المالي بالذات، ومع التغيير الجذري في بيئة عمل شركات الأعمال، حدث تغيير جذري في أساليب تقييم الأداء وفي محتوى الأداء بذات، وبسبب ذلك تحولت الإدارة المالية وفق دورها الجديد بتجاوز التقييم المحاسبي للأداء والتحول نحو التقييم الاقتصادي له. وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى أكثر الأساليب الحديثة شيوعا التي تعتمد على التقييم الاقتصادي والمتمثلة في القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، والقيمة السوقية المضافة (MVA)، بالإضافة إلى طرق أخرى.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة

يتضمن هذا المطلب تعريف القيمة الاقتصادية المضافة وأهميتها وطريقة حسابها بالإضافة إلى المزايا والعيوب.

أولا: ماهية القيمة الاقتصادية المضافة ومحدداتها

قبل التطرق إلى أهمية القيمة الاقتصادية المضافة لابد من تعريفها ليتم بعد ذلك التطرق لمحدداتها.

1- تعريف القيمة الاقتصادية المضافة

تعرف القيمة الاقتصادية المضافة على أنها: "عبارة عن مقياس للأداء المالي للشركة، وهو يساوي الفرق بين ما يجلبه رأس المال المستخدم، بعد خصم الضرائب وتكلفته المالية، ويمكن حساب رأس المال المستخدم من الاستخدامات التي تم تحقيقها أو من الموارد التي تم الحصول عليها".¹

كما تم تعريفها على أنها: "مؤشر لقياس الأداء وفي نفس الوقت طريقة للتسيير، ويتم وفق هذا المؤشر ربط المسيرين بالمؤسسة وتحسيسهم بها وفق منطق النتائج من خلال العلاقة التي تربط النتائج بالأموال من جهة، ووفق تكلفة رأس المال التي تمثل التعويض الذي يحصل عليه أصحاب الأموال، ممثلين في المساهمين".²

ويمكن تعريفها أيضا بأنها: "مقياس يعمل على الربط بين ثلاثة مفاهيم للربحية وهي العائد المحقق لحملة الأسهم، الأرباح الاقتصادية والأرباح المحاسبية، أي أن القيمة الاقتصادية المضافة ما هي إلا توليفة بين ثلاثة مؤشرات تم جمعها في معيار واحد يعكس دلالتها ككل".³

¹ Simon Parienté, **Analyse financière et évaluation d'entreprise**, PEARSON Education, France, 2006, p147.

² خالد سيف الإسلام بوخلال، **قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ودراسة فعاليتها في خلق القيمة**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، 2021، ص 147.

³ كمال غانم، **الاتجاهات الحديثة لقياس وتقييم الأداء المالي ودورها في ترشيد القرارات المالية للمؤسسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في المالية والمحاسبة، جامعة زيان العاشور، الجلفة، الجزائر، 2021-2022، ص 118.

من خلال التعاريف السابقة تبين لنا أن القيمة الاقتصادية المضافة عبارة عن مقياس للأداء المالي للشركة، يحسب قيمة الثروة المضافة إلى أصحاب الأسهم في الشركات، وحسابها يأخذ بعين الاعتبار حساب كل من قيمة الأرباح التشغيلية بعد طرح قيمة الضريبة مهما كان معدلها، وطرح تكلفة رأس المال المساهم في عملية الأرباح التي تم تحقيقها خلال نفس الفترة.

2- أهمية القيمة الاقتصادية المضافة

برزت أهمية مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة فيما يلي:¹

- ✓ يوضح المعيار التحسن المستمر والفعلي لثروة المساهمين؛
- ✓ مقياس حقيقي للأداء المالي التشغيلي والإداري؛
- ✓ معيار لنظم الحوافز والتعويضات لمدرء المؤسسات؛
- ✓ يعتبر كمقياس للنمو الحقيقي لربحية المؤسسة في الأجل الطويل؛
- ✓ يعتبر كمؤشر حقيقي لتعظيم سعر السهم في السوق.

3- محددات نموذج القيمة الاقتصادية المضافة

من محددات استخدامه ما يلي:²

- ✓ فروقات حجم المؤسسة: إذ أن بعض المؤسسات يصعب لها التعامل مع هذا المعيار لاسيما المؤسسات المالية والحديثة التأسيس.
- ✓ الاتجاهات المالية: إذ أن EVA تعتمد في حسابها على المداخيل المحاسبة المالية للإيراد والنفقات وفي هذه الحالة يستطيع المدرء معالجة هذه الأرقام المحاسبية بشكل يؤثر على عمليات اتخاذ القرارات، إذ بالإمكان المناقشة لهذه القرارات بين الفترات المحاسبية وعلى شكل سيناريوهات تولد الثقة والقناعة لدى المستثمرين وحملة الأسهم بأداء المؤسسة.

- ✓ الاتجاهات في الأجل القصير: إذ أن معيار EVA ينظر إلى فترات سابقة، وعليه فإنها تتعامل مع نتائج حالية لا تأخذ بعين الاعتبار دور الابداع والابتكار في تكنولوجيا المنتج والعمليات، والتي تحتاج إلى أجل طويل لإنشاء

¹ عبد الكريم خيري، مدى مساهمة القيمة الاقتصادية المضافة في تحديد القيمة السوقية للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 2021، ص310.

² معالم سعاد، انشاء القيمة في المؤسسة وفق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 30، 2017، ص 406.

القيمة وعليه إدخال نفقات الابداع والابتكار ضمن الفترة المحاسبية الخاصة بـ EVA ربما يخفض من قيمتها الأمر الذي يعكس نتائج غير دقيقة للأداء.

ثانيا: خطوات حساب القيمة الاقتصادية المضافة

لحساب القيمة الاقتصادية المضافة يجب اتباع الخطوات التالية:

1- حساب التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال

هي المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال والتي يمكن الحصول عليها من خلال مجموع تكلفة كل عنصر من مصادر التمويل في الوزن النسبي لكل مصدر من الهيكل المالي للمؤسسة، وتعرف تكلفة رأس المال على أنها المردودية الأدنى الواجب تحقيقها من مشروع استثماري الذي يسمح بتغطية معدل المردودية المفروض من قبل ممالي المؤسسة المساهمين والدائنين¹. وتحسب وفق العلاقة التالية:²

$$CMPC = KD \times (D / (D + CP)) + KCP \times (CP / (D + CP))$$

CMPC : التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال؛

KD : تكلفة الديون؛

KCP : تكلفة الأموال الخاصة؛

CP : الأموال الخاصة؛

D : الديون.

2- حساب تكلفة الأموال الخاصة:

هناك عدة مقاربات لتقدير تكلفة الأموال الخاصة المشروطة من المساهمين، حيث يمكن اعتبارها معدل الفائدة مضافا إليه نسبة المخاطرة، أو معدل العائد للأموال الخاصة وذلك بنسبة النتيجة الصافية للأموال الخاصة.³

¹ شمشوع أحمد، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم الأداء والرفع من القيمة السوقية للمؤسسة، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، المجلد 09، العدد 01، 2021، ص 255.

² المرجع نفسه.

³ محمد مغنم، تقييم الأداء المالي باستخدام طريقة القيمة الاقتصادية المضافة، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 189.

ومن بين طرق حساب تكلفة الأموال الخاصة يمكن الاعتماد على علاقة رياضية بين توزيعات الأرباح على المساهمين والقيمة السوقية للسهم كما يلي:¹

$$KCP = (DV/P) + g$$

DV : توزيع الأرباح المتوقعة؛

g : معدل نمو توزيعات الأرباح خلال الفترة المعتمدة؛

P : القيمة السوقية للسهم للسنة الأولى للفترة المعتمدة.

3- حساب تكلفة الاستدانة

يعتبر كل من نوعية الدين ومعدلات فائدة سندات المؤسسة العنصرين الرئيسيين لتكلفة الاستدانة، وهما يتأثران بعوامل مختلفة كالحجم، قطاع النشاط، الرافعة المالية، التدفق النقدي، الربحية وعدد من العوامل النوعية الأخرى، ويمكن صياغة تكلفة الاستدانة كما يلي:²

$$KD = i (1 - iS)$$

حيث: i (معدل الفائدة)، iS (معدل الضريبة على الأرباح).

4- حساب العائد على رأس المال المستثمر

يتم حساب العائد على رأس المال من خلال الاعتماد على العلاقة التالية:³

$$ROCI = RO / CI$$

RO : النتيجة التشغيلية؛

CI : رأس المال المستثمر، ويتم حسابه بالعلاقة التالية :

$$\text{رأس المال المستثمر} = \text{الاستثمارات العينية} + \text{الاحتياج في رأس المال العامل}$$

¹ محمد مغنم، المرجع نفسه، ص189.

² غربي حمزة، العوامل المحددة لحساب تكلفة رأس المال في المؤسسة، مجلة الحوكمة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد01، العدد02، 2019، ص153.

³ ناصر بن سنة، دراسة قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة على تفسير التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية لأسهم المؤسسة الاقتصادية، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، المجلد11، العدد01، 2021، ص218.

5- حساب القيمة الاقتصادية المضافة:

يتم حساب القيمة الاقتصادية المضافة وفق العلاقة التالية:¹

$$EVA = (ROCI - CMPC) \times CI$$

EVA : القيمة الاقتصادية المضافة؛

ROCI : العائد على رأس المال المستثمر،

CMPC : التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال،

CI : رأس المال المستثمر.

وللقيمة الاقتصادية المضافة ثلاث حالات:²

✓ إذا كانت $EVA > 0$: يدل ذلك على أن المؤسسة تحقق عوائد أكبر من التكلفة المتوسطة لرأس المال، وبالتالي سيكون هناك خلق للقيمة وتعظيم لثروة المساهمين.

✓ إذا كانت $EVA = 0$: يدل ذلك على أن المؤسسة تحقق عوائد مساوية للقيمة المتوسطة لتكلفة رأس المال وبالتالي فإن المؤسسة تحافظ على استقرار قيمتها الحالية، وهذا يدل على أداء جيد للمؤسسة.

✓ إذا كانت $EVA < 0$: يدل ذلك على أن المؤسسة لا تحقق عوائد كافية لتغطية التكلفة المتوسطة لرأس المال، مما يعني أن المساهم كان بإمكانه الحصول على أرباح أفضل من استثمارات أخرى بنفس درجة المخاطرة، حيث أن القيمة الاقتصادية السالبة تظهر عدم كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد المالية المتاحة لها وتشير إلى تدهور قيمة هذه المؤسسة.

ثالثا: مزايا وعيوب القيمة الاقتصادية المضافة

سيتم التطرق إلى مزايا وعيوب القيمة الاقتصادية المضافة من خلال العناصر التالية:

¹ شعشوع أحمد، مرجع سبق ذكره، ص255.

² مريم بربوشة، أثر تطبيق نظام إدارة الجودة على خلق قيمة اقتصادية مضافة بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، المجلد24، العدد01، 2021، ص906.

1- مزايا القيمة الاقتصادية المضافة

كما سبق ذكره ولكون القيمة الاقتصادية المضافة من الموضوعات المهمة في مجال تقييم الأداء المالي للمؤسسات فإن مميزات هذا الأسلوب تكمن في النقاط التالية:¹

- ✓ يوضح المعيار التحسن الفعلي والمستمر لثروة المساهمين؛
- ✓ مقياس حقيقي للأداء التشغيلي والإداري؛
- ✓ معيار لنظم الحوافز والتعويضات لمدرء المؤسسات؛
- ✓ مؤشر حقيقي لتعظيم سعر السهم في السوق؛
- ✓ وسيلة لسد الفجوات التي تحدثها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها دوليا؛
- ✓ وسيلة لحل مشكلة الوكالة من خلال تقريب اهتمامات المدرء والمساهمين؛
- ✓ أداة للمفاضلة بين الفرص الاستثمارية؛
- ✓ معيار يخلق لغة مشتركة لجميع العاملين في الشركة في إطار الرقابة والمتابعة؛
- ✓ تطبيقها في المؤسسات يضمن الاستثمار في المشروعات ذات عائد أكبر من تكلفة الاستثمار أو استعمال رأس مال أقل للحصول على ذات العائد؛
- ✓ تساعد على توحيد وضبط القرارات مع ثروة المساهمين، إذ تعمل على دمج مبدئين ماليين أساسيين في عملية اتخاذ القرارات، الأول هو تعظيم قيمة المساهمين والثاني هو أن قيمة المؤسسة السوقية تعتمد على المدى الذي يتوقع فيه المستثمرون الأرباح المستقبلية.

2- عيوب القيمة الاقتصادية المضافة:

تتمثل عيوب القيمة الاقتصادية المضافة فيما يلي:²

- ✓ يتمثل العيب الأساسي للقيمة الاقتصادية المضافة كونها مؤشر لخلق القيمة في أنها لا تمثل سوى طريقة القيمة الحالية الصافية، إذ لم تحمل إي إضافة عليها وما هي إلا إعادة تحوير بسيط لها؛

¹ بلال سباع، تحليل وقياس العلاقة بين الرافعة المالية والقيمة الاقتصادية المضافة في ظل تباين حجم المؤسسة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2023-2024، ص66.

² هوارى سويسي، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد07، 2010، ص63.

✓ تلقي القيمة الاقتصادية المضافة محدودية في كونها تحفز المسيرين على رعاية مصالح الملاك، وذلك في مجال الحساب إذ يطرح بشكل أساسي فيما يتعلق برأس المال الموضوع تحت تصرف المؤسسة في شكل استثمارات، نظرا للحجم المعتبر له والتعديلات المحاسبية المتعلقة به، فإن نسيان أي تعديل أو تعديلات (حسب خصائص كل مؤسسة) من شأنه ألا يعطي قياسا جيدا للقيمة الاقتصادية المضافة؛

✓ من عيوبها أيضا أنها تركز على الأداء لسنة مالية واحدة أي الأداء قصير الأجل، مما ينجر عنه ما يعرف بمخطر الأجل القصير، ذلك أن الإدارة تحتاج إلى مقاييس طويلة الأجل خاصة عند تقييم المشاريع الاستثمارية، وبشكل عام العمليات الاستراتيجية، فحساب القيمة الاقتصادية المضافة لا يأخذ في الحسبان آثار القرارات على السنوات المقبلة، ولذلك فإن تعظيم القيمة الاقتصادية المضافة الحالية قد يتم على حساب الأجل الطويل؛

✓ باعتبار أن مقياس القيمة الاقتصادية المضافة كغيره من المقاييس يتم حسابه من البيانات المالية المعدة في نهاية الفترة، فهو بذلك لا يساعد المسيرين على تحديد الأسباب الحقيقية لعدم الكفاءة في النواحي التشغيلية، كما أنه يوفر معلومات قد تكون محدودة لأولئك الذين يتحملون مسؤولية إدارة عمليات المؤسسة. بينما يهتم مديرو عمليات التشغيل والمهندسون بصورة أكبر بالمقاييس غير المالية ويركزون على الحركات الأساسية لهذه المقاييس، ويعتبر ذلك توجهها نحو العمليات، أي التركيز على المقاييس الغير مالية بصورة أكبر من المقاييس المالية؛

✓ لا يأخذ مقياس القيمة الاقتصادية المضافة الاختلافات في الحجم في الحسبان، لأنه يرجع السبب في انخفاض القيمة الاقتصادية المضافة لقسم في المؤسسة بالمقارنة بقسم آخر لاختلاف حجم الاستثمار المتاح لكليهما؛

✓ تلقي القيمة الاقتصادية المضافة على غرار باقي المقاييس المطورة للأداء (من طرف شركات الاستشارة المبتكرة لها) انتقادا مفاده أن الدراسات التي يقدمها المنتسبون لهذه الشركات تتميز بعدم الحيادية أو التحيز بالنظر للمصلحة التجارية من وراء تسويق هذه المقاييس.

المطلب الثاني: القيمة السوقية المضافة

يعد مؤشر القيمة السوقية المضافة من المؤشرات الحديثة الأكثر شيوعا، الذي يعتمد عليه في عملية التقييم الى جانب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة.

أولاً: تعريف القيمة السوقية المضافة

القيمة السوقية المضافة هي " عبارة عن الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة ورأس المال المقدم من قبل المستثمرين خلال فترة زمنية محددة، كما تعرف على أنها القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة المستقبلية".¹

تعرف القيمة السوقية المضافة أيضا بأنها " مقياس للأداء الخارجي، إذ تعطي تقديرا لحجم القيمة المضافة التي حققها المساهمون من بيع المؤسسة بعد خصم المبالغ التي استثمروها، وهذه القيمة المضافة تعادل الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة والقيمة الدفترية لحقوق الملكية".²

كتعريف آخر القيمة السوقية المضافة هي " القيمة الناشئة من تجاوز القيمة السوقية لرأس المال للقيمة الدفترية لحقوق الملكية، أي أنها المقياس التراكمي لعوائد رأس المال المساهم به في الشركات، لذا فهي تستخدم للوقوف على حسن إدارة الشركة لرؤوس أموال المساهمين بالأجل الطويل".³

من خلال ما سبق يمكن القول أن القيمة السوقية المضافة تعتبر من أبرز المؤشرات الحديثة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومقياسا للثروة المحققة للمساهمين، وهي عبارة عن الفرق بين قيمة المؤسسة السوقية ورأس المال المستثمر، حيث تبين مقدار القيمة المضافة المحققة كما تعتبر أداة مهمة في خلق القيمة للمساهمين.

ثانياً: أهمية القيمة السوقية المضافة

يمكن تلخيص أهمية القيمة الاقتصادية المضافة في النقاط التالية:⁴

- ✓ يمثل مؤشر القيمة السوقية المضافة مقياسا للأداء الاقتصادي الحقيقي فالتغير فيه يبين مدى كفاءة وفاعلية استخدام الموارد المتاحة من قبل الإدارة فهو يعكس وضع المؤسسة مستقبلا ويعمل على المقارنة بين المؤسسات؛
- ✓ يمثل مؤشر القيمة السوقية المضافة أداة مهمة لقياس القيمة المضافة من قبل المؤسسة والتي تساعد على زيادة الرفاهية لدى المساهمين؛

¹ أسماء أمين، اختبار قدرة المؤشرات التقليدية والحديثة على تفسير القيمة السوقية المضافة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2020، ص262.

² Christian Haorau, Analyse et évaluation financières des entreprises et des groupes, Vuibert Education, France, 2008, p218.

³ جبار صحن، أثر بعض مؤشرات القيمة وفرص النمو في سيولة السهم لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد50، 2017، ص492.

⁴ رسول مهدي حسن، استخدام مؤشر القيمة السوقية المضافة في تقويم أداء بعض الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، المجلد02، العدد05، 2022، ص10.

- ✓ بما أن الهدف الأساسي للمؤسسة هو تحقيق أكبر ما تستطيع من الثروة لمساهميها، فإن زيادة القيمة السوقية المضافة تمثل مقياس لزيادة خلق الثروة من قبل المؤسسة؛
- ✓ تعتبر النتيجة الموجبة للقيمة السوقية المضافة مؤشرا يدل على الزيادة المحتملة في قيمة المؤسسة مستقبلا؛
- ✓ يستعرض هذا المقياس لمحة عامة عن مدى كفاءة المؤسسة في استخدام رأس المال بمرور الزمن من الماضي الى المستقبل؛
- ✓ يعتبر مؤشر القيمة السوقية المضافة مقياسا للأداء الخارجي للمؤسسة لأنه الأداة الأكثر مصداقية لمعرفة أداء المؤسسة في السوق، ويستعمل في التخطيط للأداء المستقبلي للمؤسسة؛
- ✓ إن مؤشر القيمة السوقية المضافة لا يعكس ثروة المساهمين فحسب، حيث يعتبر المقياس النهائي للقيمة التي تم هدرها أو توليدها من قبل المؤسسة.

ثالثا: العوامل المؤثرة في القيمة السوقية المضافة

تتأثر القيمة السوقية المضافة MVA بالعوامل الآتية:¹

- ✓ معدلات النمو في الإيرادات وصافي الربح التشغيلي ورأس المال المستثمر، ولكي تكون القيمة السوقية المضافة موجبة لا بد أن تكون معدلات النمو هذه تفوق كلفة رأس المال؛
- ✓ إنتاجية الدينار المستثمر، وكلما زادت هذه الإنتاجية في ظل ثبات رأس المال المستثمر أو انخفاضه كلما زادت القيمة السوقية المضافة، لا سيما في ظل انخفاض أو ثبات كلفة رأس المال؛
- ✓ الحد الأدنى من هامش الربح المطلوب لخلق ثروة إضافية للمساهمين.

رابعا: طرق حساب القيمة السوقية المضافة

يتم حساب القيمة السوقية المضافة من خلال الطريقتين التاليتين:

1- طريقة صافي حقوق الملكية

وفقا لهذه الطريقة يتم حساب القيمة السوقية المضافة بحساب الفرق بين القيمة السوقية لأسهم الشركة والقيمة الدفترية لحقوق الملكية كما يلي:²

¹ عدنان تايه النعيمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، البازوري للنشر، الأردن، 2008، ص145-146.

² عبد الملك مسعي محمد، المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2023-2024، ص58.

القيمة السوقية المضافة MVA = القيمة السوقية لأسهم الشركة - القيمة الدفترية لإجمالي حقوق الملكية

2- طريقة خصم القيمة الاقتصادية المضافة

وبموجب هذه الطريقة يتم خصم التدفق النقدي المتحقق من القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) بمعدل خصم مساوي للمتوسط الموزون لكلفة رأس المال:¹

$$MVA = \frac{EVA1}{(1+WACC)^1} + \frac{EVA2}{(1+WACC)^2} + \frac{EVA3}{(1+WACC)^3} + \dots$$

وفيما يلي أهم الحالات الخاصة بالقيمة السوقية المضافة:²

✓ إذا كانت القيمة السوقية المضافة موجبة ($MVA > 0$): فهذا يعني أن المؤسسة قد حققت قيمة إضافية لرأس المال، وزيادة لثروة المساهمين؛

✓ القيمة السوقية المضافة سالبة ($MVA < 0$): تمثل ما يهدره الأفراد من رأس المال المستثمر، أي أن المؤسسة فشلت في زيادة قيمة رأس المال المستثمر؛

✓ القيمة السوقية المضافة معدومة ($MVA = 0$): يدل ذلك على أن المؤسسة لم تكن قادرة على زيادة ثروة المساهمين، أي عدم وجود سجل للأداء المالي يدل على ربحيتها.

خامسا: مزايا القيمة السوقية المضافة

تتمتع القيمة السوقية المضافة بمجموعة من المميزات التي تتميز بها والتي جعلتها من أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، وتتمثل هذه المزايا في:³

✓ هي مقياس يستخدم لقياس مدى نجاح المؤسسة في تعظيم ثروة المساهمين من خلال إدارة موجوداتها ومتطلباتها ورأس المال، إذ أن تطبيق صافي القيمة الحالية في قياس الأداء المالي رغم إيجابياتها، إلا أنها تخضع للمشاكل المحاسبية في احتساب التدفقات النقدية المستقبلية ونسبة الخصم، لذلك فإن استخدام القيمة السوقية المضافة أقرب إلى صافي القيمة الحالية وبالتالي تتجنب كافة المشاكل المحاسبية؛

¹ بوجلال سعاد، مدى مساهمة عملية اندماج الأعمال وفق IFRS في تحسين الأداء المالي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2018-2019، ص 106.

² شهد إبراهيم أحمد، استراتيجية إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها في القيمة السوقية المضافة، مذكرة ماجستير في العلوم المصرفية، جامعة كربلاء، العراق، 2023، ص 48.

³ المرجع نفسه، ص 46-47.

- ✓ تتفوق القيمة السوقية المضافة على باقي المقاييس في تحديد القيمة المستقبلية للتدفقات النقدية الداخلة باعتبارها تمثل تكلفة رأس المال وحقوق المساهمين المستثمرة؛
- ✓ تعكس القيمة السوقية المضافة مدى قدرة المؤسسة على تخصيص الأموال وتحليل عوائد الأسهم، إذ يمكن التحكم في تخصيص الأموال بحيث تحصل على تدفق نقدي صافي كبير، وعوائد أسهم أعلى؛
- ✓ توفر معايير عادلة لتحديد الرواتب والمكافآت والأجور؛
- ✓ تعتبر القيمة السوقية المضافة بيئة صالحة لتطبيق نظم المحاسبة ومسائلة الإدارة وتوفير المؤشرات اللازمة في إعداد الموازنة التخطيطية واتخاذ القرارات الاستراتيجية للمؤسسة؛
- ✓ توفر القيمة السوقية المضافة بيانات ذات مصداقية ودقة عالية مقارنة مع البيانات المحاسبية التقليدية التي تعاني من جوانب قصور عديدة أهمها ثبات وحدة النقد.

المطلب الثالث: مؤشرات أخرى لتقييم الأداء المالي

هناك العديد من المؤشرات التي يتم استخدامها في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية منها:

1- عائد التدفق النقدي على الاستثمار CFROI

إن عائد التدفق النقدي على الاستثمار هو معدل العائد لجميع الاستثمارات المنجزة من طرف المؤسسة، ويكافئ هذا المعدل معيار معدل المردود الداخلي IRR وبالتالي يعتبر كمتوسط معدل المردود الداخلي لكل أصول المؤسسة. هذا المقياس تم تطويره من طرف مكتب الاستشارات هولت فولي وبراكستون أسوسيات والذي تم تبنيه من طرف مكتب بوسطن للاستشارات، ويمتاز هذا المقياس بفعاليته في قياس المردودية الاقتصادية للأصول، ويمكن مقارنته مع التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال WACC من أجل الحكم على خلق أو هدم القيمة. ويكمن الهدف الأساسي له في دراسة الأداء الإجمالي للمؤسسة باعتبارها تمثل مشروعاً وحيداً.¹

ويحسب عائد التدفق النقدي على الاستثمار وفق القانون التالي:²

$$\text{عائد التدفق النقدي على الاستثمار} = \frac{\text{التدفق النقدي المتاح } OCF}{\text{الأموال المستثمرة } CI}$$

¹ هشام بحري، مقاييس الأداء المبنية على القيمة من وجهة نظر المساهم بين النظرية والتطبيق، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد 10، 2012، ص 18.

² Sayantan Mukhopadhyay, CFROI (Cash Flow Return on Investment), in Wallstreetmojo Courses, vu le 17 mai 2024, at: <https://www.wallstreetmojo.com/cfroi/>.

2- معدل العائد الإجمالي للمساهم:

إن معدل العائد الإجمالي للمساهم TSR خلال فترة زمنية معينة يتمثل في معدل العائد السوقي الذي يحصل عليه المساهم، ويتكون من توزيعات الأرباح الحالية مضافا إليها المكاسب الرأسمالية التي يمكن أن يتحصل عليها المساهم خلال تلك الفترة.

وتكتب علاقته كما يلي:

$$TSR = ((P1 - P0) / P0) + (D / P0)$$

إن معدل العائد الإجمالي للمساهم يعتبر مقياسا كاملا حيث كل الأنشطة أو القرارات المتخذة من طرف إدارة المؤسسة (مثل: تغييرات في توزيعات الأرباح، عمليات إعادة شراء الأسهم... الخ). ويقدم هذا المقياس إشارة إنذار جد فعالة للمستثمرين عندما تقل الاستراتيجيات المتبعة من طرف المؤسسة.¹

حيث:

P1: سعر السهم الحالي؛

P0: سعر شراء السهم؛

D: توزيعات الأرباح.

¹ هشام بحري، مرجع سبق ذكره، ص 19.

خلاصة الفصل الثاني:

مما سبق يمكننا القول أن عملية تقييم الأداء المالي تنعكس في صورة مجموعة من المؤشرات المالية التي تساعد المؤسسة على اكتشاف نقاط الضعف والقوة وكشف الانحرافات ومحاولة تصحيحها، وتقيس مدى نجاح المؤسسة الاقتصادية وتطورها، بحيث تصبح هذه المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى قيامها بتحقيق أهدافها المسطرة وذلك بمقارنة ما تم تحقيقه وما كان مخطط له ليتم الحكم على أداء المؤسسة.

ومن أهم الطرق التي تم التطرق إليها والتي تستخدمها المؤسسات الاقتصادية في تقييم أدائها نجد الطرق التقليدية، وتعتبر مؤشرات التوازن المالي ومؤشرات النسب المالية أكثرها شيوعاً واستعمالاً من طرف المحللين والمسيرين وذلك لبساطتها وسرعة حسابها وسهولته من جهة أخرى، ونتيجة الانتقادات الموجهة لمؤشرات التوازن المالي ومؤشرات النسب المالية ظهرت مؤشرات أكثر حداثة والمتمثلة في مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة ومؤشر القيمة السوقية المضافة إضافة إلى مؤشرات أخرى والتي جاءت لتصحيح عيوب الطرق التقليدية، حيث تقيس لنا الأداء الاقتصادي بدلا من الأداء المالي وكذلك تقيس لنا الأداء المستقبلي أي أن لها قدرة تنبؤية عكس المؤشرات التي سبقتها (مؤشرات التوازن المالي، ومؤشرات النسب المالية) والتي تقيس لنا بيانات تاريخية.

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي لمؤسسة عمر بن عمر (وحدة
قائمة للعجائن)

تدعيما لما تم تناوله في الجانب النظري من خلال الفصلين السابقين، ومن أجل إبراز دور الطرق الحديثة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، تم اختيار مؤسسة بارزة ومهمة على الساحة المحلية، والمتمثلة في مؤسسة عمر بن عمر (وحدة قلمة للعجائن)، حيث تعمل هذه المؤسسة كغيرها من المؤسسات لتقديم الأفضل وتحقيق الأهداف المسطرة، ولهذا سنقوم بدراسة حالة هذه المؤسسة، من خلال تطرقنا الى ثلاث مباحث والمتمثلة في:

- ✓ المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة عمر بن عمر (وحدة قلمة للعجائن)؛
- ✓ المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام الطرق التقليدية،
- ✓ المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام الطرق الحديثة.

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة عمر بن عمر (وحدة قائمة للعجائن)

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالمؤسسة وتحديد أهم أهدافها وتطور نشاطاتها، بالإضافة إلى دراسة هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة وطبيعة نشاطها وأهدافها

قبل تحديد الأهداف وطبيعة نشاط المؤسسة لابد من تعريفها.

أولاً: التعريف بالمؤسسة

هي فرع من فروع المجمع الصناعي عمر بن عمر، الذي تأسس من قبل الأب الراحل عمر بن عمر والذي استطاع أن يفرض نفسه كرائد في السوق الوطنية للأغذية الصناعية والأعمال التجارية الأسرية وهذا منذ تأسيس الشركة الأم سنة 1984 (مصبرات الطماطم CAB). فالمجمع اليوم يحتل مكانة مرموقة في السوق الجزائرية وحتى العالمية نظرا للإمكانيات العالية الجودة المعتمدة في الإنتاج. ثم بعد وفاة الأب عمر بن عمر انتقلت إدارة المجمع إلى أبنائه الأربعة حيث واصلوا مشوار والدهم في ترقية جودة ونوعية مختلف منتوجات المجمع.

فبعد أن تم إنشاء مصنع عمر بن عمر للمصبرات بلدية بوعاتي محمود أتت فكرة إنشاء الشركة العائلية ذات المسؤولية المحدودة مطاحن عمر بن عمر سنة 1994 حيث بدأت الدراسات والبحوث بالطرق القانونية وذلك بتكوين ملف الاستثمار للحصول على قرض بنكي ناهيك عن تكوين ملفات لهيات إدارية أخرى كالغرفة الجهوية للتجارة ومصالح الولاية خاصة الشق المتعلق بمخطط التنمية المحلية، ومن أبرز الدراسات التمهيديّة التي أعدت لهذا المشروع نذكر منها:

✓ دراسة المنطقة الجغرافية من الناحية الجيولوجية؛

✓ دراسة الإمكانيات الاقتصادية والتكاليف الإنتاجية؛

✓ دراسة البيئة الاقتصادية للمؤسسة (السوق).

وقد تمت هذه الدراسات من طرف خبراء محليين وأجنيين بما فيها كل ما يتعلق بالبنية التحتية والبنائات المعدنية، أما فيما يتعلق بالتجهيزات والمعدات فهي ألمانية وإيطالية المنشأ. وبعد مرور أربع (04) سنوات من الدراسة وبالضبط في 29 مارس من سنة 2000 أنشئت شركة المطاحن ضمن منطقة فلاحية صناعية بلدية الفجوج ولاية قالم التي تتربع على مساحة قدرها 42500 م² يحدها من الجنوب المشتلة التجريبية عمر بن عمر ومن الشمال مصنع الحليب بني فوغال أما شرقا وغربا فأراض زراعية ملكا للخووص.

انطلق إنتاج المطاحن في البداية بمرود 300 طن يوميا إلى أن وصل سنة 2004 إلى 700 طن يوميا أي زيادة الطاقة الإنتاجية ب 400 طن يوميا. وفي سنة 2009 تم إنشاء وحدة إنتاج العجائن الغذائية والكسكس والتي تحصلت على شهادة الجودة العالمية (ISO 9001) وشهادة سلامة المنتجات الغذائية (ISO 22000) سنة 2012 وهذا راجع إلى نظام تسيير الجودة الذي سهرت على تطبيقه المؤسسة منذ نشأتها إلى أن تم تزويد هذه الوحدة بخطة إنتاج العجائن الخاصة ذو الصيت العالمي سنة 2014.

أما المشروع الجاري إنجازه منذ 01 جويلية 2015 هو توسيع الوحدة بثلاث خطوط إنتاج جديدة نظرا لكثرة الطلب على المنتج.

فيما يخص وضعية المؤسسة في الوقت الراهن وبعد التواصل مع بعض الموظفين هناك، لم يتم الحصول على أي معلومة تؤكد بقاء ملكية المؤسسة للملاك الأصليين أو انتقالها للدولة بصفة رسمية، وبالتالي يمكن القول أن المؤسسة في حالة حجز تحفظي من قبل المجلس الأعلى للدولة.

ثانيا: طبيعة نشاط المؤسسة

تتوفر شركة مطاحن عمر بن عمر على ثلاث وحدات إنتاج:

- وحدة إنتاج السميد 400 طن: وهي مخصصة لتزويد وحدة إنتاج العجائن بمادة السميد الذي يعتبر كمادة أولية في إنتاج العجائن (عجائن قصيرة، عجائن طويلة، كسكس، ...).

- وحدة إنتاج السميد 300 طن: والتي تقوم بتحويل القمح عبر مراحل مختلفة لتتحصل على جميع أنواع السميد والنخالة كمنتج نهائي.

- وحدة إنتاج العجائن والعجائن الخاصة: والتي تقوم بتحويل السميد (مادة أولية) إلى عجائن غذائية مختلفة الأنواع للاستهلاك المباشر

يتم جلب المادة الأولية (القمح) من خارج الوطن عن طريق الشحن بالسفن لتتجه برا إلى المخازن التي تصل طاقتها الاستيعابية حوالي 27 ألف طن وهذا بواسطة الشاحنات الضخمة التي توفرها الشركة.

يتم استقبال المادة الأولية من طرف مصالح مراقبة الجودة لمعرفة ما إذا كانت مطابقة للمواصفات المطلوبة أم لا. حيث يسهر على ضمان هذه السلسلة الانتاجية:

➤ عامل على مستوى وحدتي إنتاج السميد موزعة على أربعة فرق متساوية تعمل بنظام التناوب 3 X 8 كالاتي:

✓ الفرقة أ من الساعة 05 صباحا إلى الساعة 01 زوالا.

✓ الفرقة ب من الساعة 01 زوالا إلى الساعة 09 مساءً.

✓ الفرقة ج من الساعة 09 مساءً إلى الساعة 05 صباحاً.

✓ الفرقة د في حالة راحة.

كل الفرق تعمل بالتداول حسب الجدول الزمني لمدو يومين.

➤ وحدة انتاج العجائن الغذائية والعجائن الخاصة موزعة على أربعة فرق متساوية تعمل بنفس بنظام التناوب في المطاحن ولكن مع اختلاف التوقيت وذلك حسب التوزيع الآتي:

✓ الفرقة أ من الساعة 04 صباحاً إلى الساعة 12 زوالاً؛

✓ الفرقة ب من الساعة 12 زوالاً إلى الساعة 08 مساءً؛

✓ الفرقة ج من الساعة 08 مساءً إلى الساعة 04 صباحاً؛

✓ الفرقة د في حالة راحة.

ثالثاً: أهداف المؤسسة

تسعى ش.ذ.م.م مطاحن عمر بن عمر منذ نشأتها إلى تحقيق الأهداف التالية:

✓ ضمان البقاء والاستمرار؛

✓ تحقيق أكبر نسبة من المبيعات والأرباح؛

✓ تشجيع القطاع الخاص للنهوض للاستثمار وتنمية الاقتصاد الوطني؛

✓ تشجيع اليد العاملة المحلية وامتصاص البطالة؛

✓ محاولة كسب أكبر حصة من السوق الوطنية؛

✓ الاستمرار في الحفاظ على الإنتاج من حيث الجودة، النوعية، والسعر؛

✓ السعي إلى منافسة المؤسسات العالمية التي تنشط في نفس المجال؛

✓ تجسيد الشراكة الأجنبية المثمرة؛

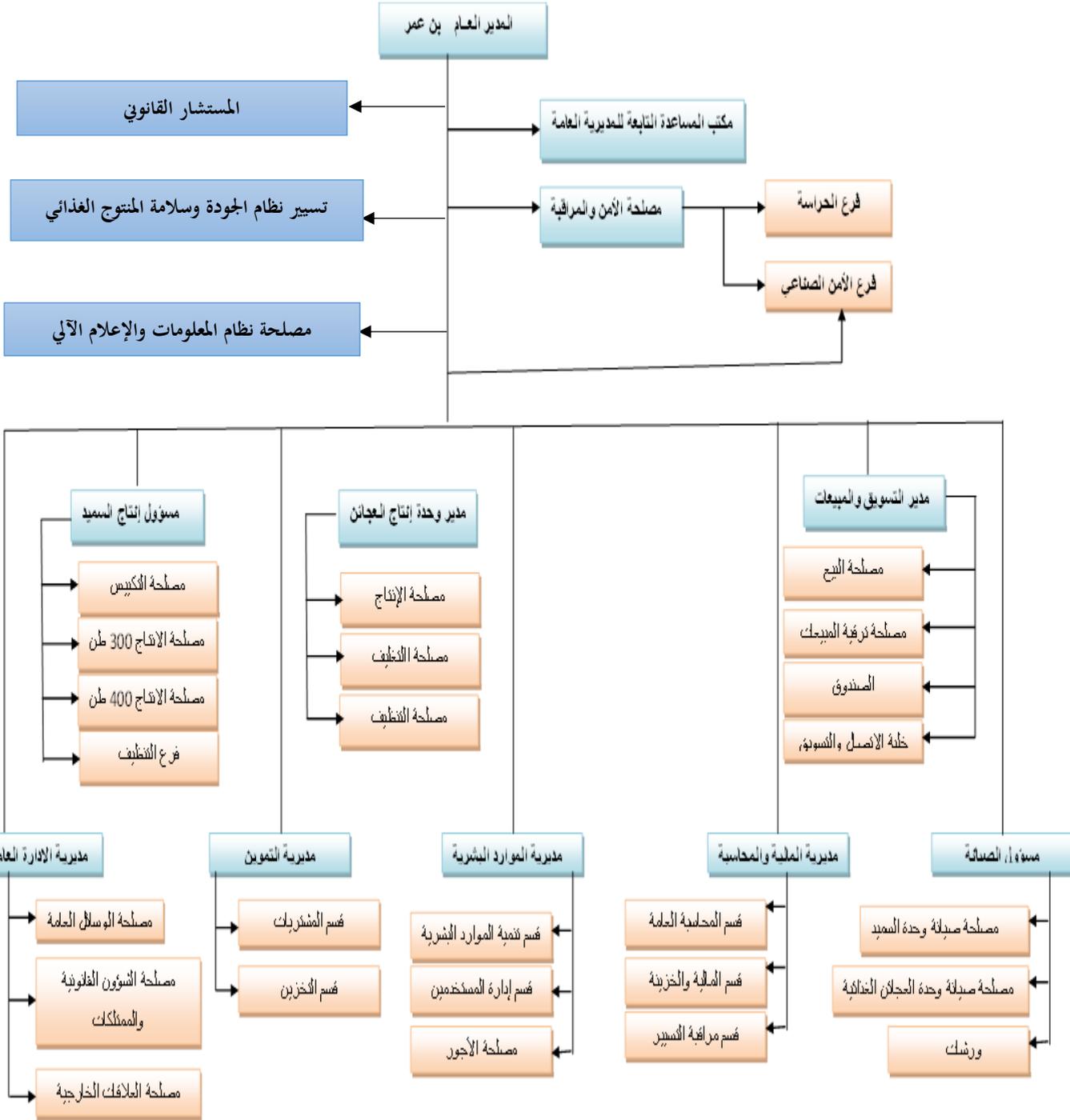
✓ العمل على الحفاظ على الزبائن واكتساب زبائن جدد.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

من أهم سمات المؤسسة الناجحة هي قوة جهازها التسييري فحسن تسيير موارد المؤسسة يتوقف على

نجاحة هيكلها التنظيمي، والهيكل التنظيمي لشركة مطاحن عمر بن عمر هو على الشكل التالي:

الشكل 3-1: الهيكل التنظيمي لمؤسسة عمر بن عمر (وحدة قائمة للعجائن)



المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

وتتمثل مهام كل قسم أو مصلحة كما يلي:

1- مديرية الموارد البشرية

مهمتها الرئيسية استقطاب اليد العاملة المؤهلة والضرورية من أجل ضمان سير كل نشاطات مختلف مصالح الشركة،

وهي تنقسم إلى:

1-1 قسم تطوير الموارد البشرية

- ✓ التوظيف حسب حاجات المؤسسة؛
- ✓ تطوير الكفاءات والحفاظ عليها في إطار ما يعرف بالولاء الوظيفي؛
- ✓ ضمان تكوين اليد العاملة بصفة منتظمة.

1-2 قسم تسيير المستخدمين

- ✓ التكفل بمختلف شؤون العمال وإدارتهم خاصة في الشق المتعلق بالأجور وتنظيم العلاقات فيما بينهم داخل الإطار القانوني قيد التطبيق؛
- ✓ متابعة مختلف علاقات العمل والتسيير الإداري للملفات داخليا كان أو خارجي.

2- مصلحة الأمن

- ✓ السهر على أمن الموقع واستقبال مختلف الزوار.
- ✓ الإشراف على حراسة الموقع أثناء وبعد ساعات العمل.

3- مساعدة المديرية العامة

- ✓ مساعدة المدير العام في إدارة وتسيير شؤون الشركة وفي تحقيق مختلف عمليات المراقبة، كما تساهم في حفظ أرشيف المديرية وأسرارها باعتبارها همزة وصل وحل بين المدير العام ومختلف المديريات والمصالح الأخرى.

4- مصلحة نظام المعلومات والإعلام الآلي

- ✓ الإشراف على قيادة وصيانة النظام المعلوماتي للشركة.

5- مصلحة تسيير نظام الجودة وسلامة المنتوجات الغذائية

- ✓ السهر على التكفل وحفظ شهادات الجودة وسلامة المنتوجات الغذائية وذلك بتطوير مختلف الأنظمة المتعلقة بالإيزو (ISO).

6- المستشار القانوني

✓ توجيه المدير العام فيما يخص كل الإجراءات القانونية والتنظيمية للمحافظة على ممتلكات وفوائد الشركة.

7- مديرية التسويق والمبيعات:

✓ ضمان تسويق وبيع مختلف منتوجات الشركة حسب الهدف المسطر من طرف المدير العام؛

✓ تطوير وترقية المنتج ومضاعفة رقم أعمال وأرباح الشركة؛

✓ تنظيم وتسيير كل نشاطات البيع حسب السياسة المنتهجة من طرف الشركة؛

✓ التكفل بمختلف النشاطات الاتصالية التي تربط الشركة بالزبون أو المستهلك (إعلانات، حملات إخبارية، إلخ).

8- مصلحة انتاج السميد:

من بين المهام الرئيسية هي تحويل المادة الأولية (القمح) إلى سميد موجه للاستهلاك بالكميات والنوعيات المطلوبة. ويسهر على ذلك كل من:

➤ **المسؤول الرئيسي للطحن:** وهو الذي يعمل على المراقبة المستمرة على سير هذه العملية وكذا السير الحسن

للوحدات المتفرعة عنها والتنسيق فيما بينها.

➤ **مصلحة التكميس:** يتم فيها وضع المنتج النهائي (السميد) في أكياس مختلفة الأحجام وهذا حسب طلب

مدير المبيعات.

9- مديرية انتاج العجائن

✓ تحويل المادة الأولية (سميد) من أجل ضمان إنتاج مختلف العجائن الغذائية بالكمية والنوعية التي يحددها السوق؛

✓ الإشراف، التنسيق وتوفير كل الموارد البشرية والمادية اللازمة من أجل تلبية كل الطلبات المسطرة من طرف مدير

المبيعات.

✓ **مصلحة التغليف:** تسهر على تعبئة المنتج في الأكياس والعلب كل حسب نوعه.

10- المديرية التقنية

ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:

1-10 قسم المناهج والمتابعة التقنية

✓ متابعة مختلف المشاريع الاستثمارية؛

✓ الإشراف على المراقبة التقنية لمختلف العمليات المتعلقة بالإنتاج وسلامة المنتج الغذائي؛

✓ تصميم وترشيد وتنظيم مختلف الحلول التقنية والمناهج المعتمدة في الانتاج والإنتاجية.

10-2 قسم الأشغال والدراسات

✓ دراسة وانجاز مختلف المشاريع المتعلقة بكل التوسيعات الجارية على مستوى الشركة وقياس مدى الجدوى منها.

10-3 المخبر

✓ مراقبة المنتوجات بصفة نظامية وهذا طيلة فترات الإنتاج والسهر على مطابقة المنتج للمعايير العالمية على مستويات متعددة (الشكل، الذوق، اللون، الوزن، المكونات الداخلية... إلخ).

11- مصلحة الصيانة

تعتبر الصيانة في الوحدة من أهم الضروريات التي يقوم عليها المركب، فعمال الصيانة يسهرون على صيانة المعدات والآلات حيث يتم تزويد هذه المصلحة بكل ما تحتاج إليه من موارد بشرية ومعدات وقطع غيار مختلف الآلات وهي منظمة كالآتي:

✓ ورشة الكهرباء؛

✓ ورشة الميكانيك؛

✓ ورشة الخراطة والتلحيم.

ويتمثل دور كل هذه الورشات في مراقبة مختلف الآلات على مستوى وحدتين، إذ هم ملزمون بتصليحها إذا حدث لها عطل في أقل مدة ممكنة وذلك للحفاظ على وتيرة الانتاج. حيث تقوم أيضا بإعداد تقارير شهرية حول عدد التعطيلات والتدخلات التقنية التي قامت بها.

12- مديرية التموين

مهمتها الرئيسية شراء وتزويد الشركة بالمواد الأولية، المعدات، التجهيزات، قطع الغيار، إلخ. والسهر على تخزينها.

وهي تنقسم إلى:

✓ قسم المشتريات: وهو المكلف بضمان شراء كل ما تحتاجه المؤسسة؛

✓ قسم التموين بالمادة الأولية (القمح): مهمته الوحيدة هي السهر على ضمان كل العمليات اللوجيستكية المتعلقة

باستيراد القمح ونقله إلى المخازن والعمل على تطوير ما يعرف بسلسلة الإمداد.

13- مديرية المالية والمحاسبة

مهمتها ضمان التسيير المالي والمحاسبي للشركة في الإطار القانوني الذي يحكم مختلف صفقات ونشاطات الشركة،

وتنقسم إلى:

1-13 مصلحة المحاسبة العامة

- ✓ مسؤولة على تسجيل ومحاسبة جميع العمليات التي تجري داخل المؤسسة؛
- ✓ التحليل والتحقق من مدفوعات ومقبوضات الشركة طيلة العام لإعداد الميزانية الختامية؛
- ✓ التكفل بالإجراءات الجبائية والحفاظ على ممتلكات الشركة.

2-13 قسم المالية والخزينة

- ✓ ترشيد التسيير على مستوى الموارد المالية ورؤوس الأموال من أجل ضمان الاستمرارية ومضاعفة الأرباح؛
- ✓ دراسة وإنجاز مختلف الصفقات المالية التي تعود بالفائدة على الشركة؛
- ✓ المتابعة البنكية.

3-13 قسم مراقبة التسيير

- ✓ السهر على تطبيق نهج قيادي فعال تبعا للإستراتيجية المنتهجة من طرف الشركة؛
- ✓ تحين ومراقبة ميزانية الشركة.

14- مديرية الإدارة العامة

مهمتها الرئيسية التكفل بمختلف العمليات اللوجيستكية والإدارية الداعمة للمصالح الأخرى، كما تسهر على تحسين العلاقات الخارجية للشركة وتنقسم إلى:

1-14 مصلحة الوسائل العامة

مسؤولة على الدعم اللوجستيكي والإداري وتوفير كل الوسائل الضرورية التي تحتاجها مختلف المصالح؛

2-14 مصلحة الشؤون القانونية وحفظ الممتلكات

- ✓ مهمتها الحفاظ على ممتلكات الشركة في إطار كل النشاطات والنزاعات المحتملة؛
- ✓ تسيير مختلف الوثائق التنظيمية والتشريعية التي تعتبر كهوية للشركة وحفظها.

3-14 مصلحة العلاقات الخارجية

✓ التكفل بتسيير كل العلاقات الخارجية مع مختلف هيئات الدولة في إطار ما يتعلق بالزيارات، الاستقبال، اللوجستيك وكل ما له علاقة بالمؤسسة.

المطلب الثالث: تطور نشاط المؤسسة

سيتم الحديث عن تطور النشاط الخاص بالمؤسسة من ناحية الإنتاج، رقم الاعمال، بالإضافة الى عدد العمال.

أولاً: التطور في كمية الإنتاج

لأخذ فكرة عن تطور حجم إنتاج المؤسسة يتم عرض تطور إنتاجها خلال سنة 2023، والشكل التالي يوضح تغيرات كمية الإنتاج في تلك السنة.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن كميات الإنتاج لسنة 2023 لمؤسسة عمر بن عمر للعجائن كانت متذبذبة نوعاً ما، حيث نرى أنها كانت ترتفع في شهر معين ثم تنخفض في الشهر الموالي، وعموماً فإن كميات الإنتاج كانت تتراوح بين 1300 طن و2400 طن كحد أقصى، وهذا راجع إلى أن المؤسسة كانت في حالة حجز تحفظي من طرف المجلس الأعلى للدولة بالإضافة إلى نقص في عدد العمال في تلك السنة.

ثانياً: تطور رقم الأعمال

الجدول 3-1: إحصائيات خاصة برقم الأعمال

الوحدة: دج

رقم الاعمال	السنوات
8714365902	2018
11185772107	2019
8639169017	2020
9307234782	2021
3405233335	2022

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ ارتفاع في رقم الأعمال من 2018 إلى 2019، يدل ذلك على زيادة في مبيعات الشركة، وفي سنة 2020 بدأ في التراجع، ويعود السبب في ذلك إلى بداية ظهور فيروس كورونا، وعاد للارتفاع في سنة 2021، ولكن في سنة 2022 عاد للانخفاض مرة أخرى وبصورة كبيرة وهذا راجع للاضطرابات التي شهدتها المجمع لنفس السبب المذكور سابقاً (حالة الحجز التحفظي).

ثالثاً: تطور عدد العمال

الجدول 3-2: إحصائيات عدد العمال في المؤسسة

السنوات	عدد العمال
2019	987
2020	961
2021	908
2022	876
2023	840

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه نقص في اليد العاملة (عدد العمال)، وهذا راجع لسببين رئيسيين وهما جائحة كورونا في سنة 2021، والاضطرابات التي شهدتها المجمع والتي أثرت على نشاطه.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام الطرق التقليدية

من بين الطرق التي تم التطرق إليها في الجانب النظري، تم اختيار البعض منها لتقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة وذلك من خلال الوثائق المقدمة من طرفها، ومن بين هذه الطرق:

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب الربحية

في هذا المطلب تمت عملية التقييم باستخدام كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

1- معدل العائد على الأصول

كما تم التطرق لذلك في الجانب النظري فإن:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الاصول}}$$

بالاعتماد على القانون السابق تم التوصل الى النتائج التالية:

الجدول رقم 3-3: معدل العائد على الأصول للفترة 2018-2022

الوحدة: دج

السنوات	النتيجة الصافية	مجموع الأصول	معدل العائد على الأصول
2018	313410417	14335751662	0,021862154
2019	408030362,8	4724962545	0,086356317
2020	146883029	12348622822	0,011894689
2021	-227579576	12164276262	-0,018708846
2022	469320818	11174719256	0,041998444

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

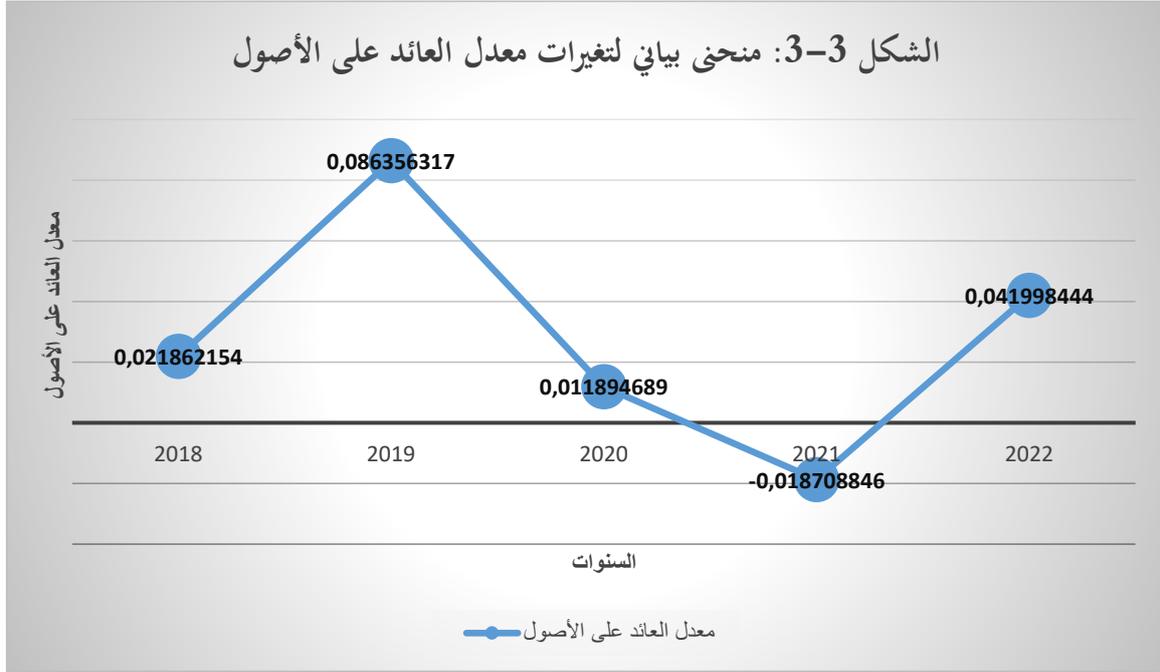
من خلال النتائج المتحصل عليها، وبالتحديد في سنتي 2018 و 2019 فإن المؤسسة كانت تحقق زيادة ملحوظة على مستوى العائد من سنة الى أخرى وهذا راجع لحسن استغلال أصولها المتاحة، هذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن أداء المؤسسة جيد وفي تطور مستمر في تلك الفترة.

وفي سنة 2020 مع بداية جائحة كورونا، بدأت عوائد المؤسسة تقل وهو ما قابله انخفاض مستوى الأداء، ومع تفشي الفيروس بصورة أكبر سنة 2021 أدى ذلك الى توقف عمليتي الاستيراد والتصدير، كل هذه العراقيل لم تسمح

باستغلال الأصول المتاحة بالشكل الأمثل، وهو ما يفسر ظهور معدل العائد بالسالب في تلك السنة (2021)، وهو ما ساهم في استمرار تراجع أداء المؤسسة.

بينما في سنة 2022 ومع بداية اختفاء الوباء، نلاحظ أن معدل العائد على الأصول ارتفع مرة أخرى وبدأت المؤسسة تشهد تحسن في أدائها بصفة تدريجية.

ويمكن تمثيل النتائج السابقة في الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (3-3).

2- معدل العائد على حقوق الملكية

من خلال ما تم التطرق له في الجانب النظري، يحسب معدل العائد على حقوق الملكية كما يلي:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

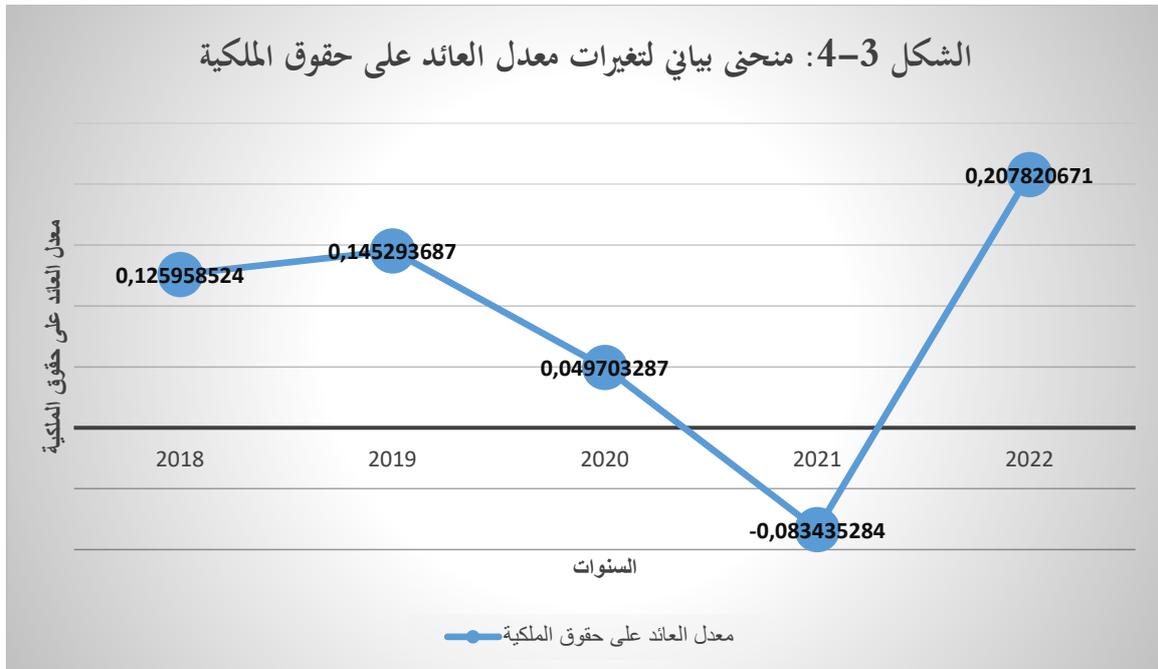
وتم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول 3-4: معدل العائد على حقوق الملكية للفترة الممتدة 2018-2022

السنوات	النتيجة الصافية	حقوق الملكية	معدل العائد على حقوق الملكية
2018	313410417	2488203317	0,125958524
2019	408030362,8	2808314459	0,145293687
2020	146883029	2955197488	0,049703287
2021	-227579576	2727617912	-0,083435284
2022	469320818	2258297095	0,207820671

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

وفقاً للنتائج الموضحة في الجدول السابق، وبخصوص معدل العائد على حقوق الملكية، تبين لنا خلال السنتين 2018-2019، ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية من 12% إلى 14%، وهذا يدل على أن المؤسسة قد حققت أرباح بصورة كافية لتعويض أموال الملكية. إلا أنه بدأ في التراجع سنة 2020 ليسجل قيمة سالبة في سنة 2021، كون النتيجة الصافية كانت سالبة، أي انخفاض الربحية على النشاطات التي قامت بها المؤسسة، وهذا راجع لنفس السبب المذكور سابقاً (جائحة كورونا)، ما يدل على أن تأثير المحيط الخارجي كان قوي على أداء المؤسسة. وفي سنة 2022 كان معدل العائد على حقوق الملكية موجب، أي أن المؤسسة بدأت تسترجع قدراتها في نسبة الربحية، وبالتالي استعادت أدائها الجيد حتى أنها حققت معدل عائد على حقوق الملكية قدر بـ 20%، ويمكن توضيح النتائج السابقة في منحنى بياني كما يلي:



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (3-4).

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب المديونية

من بين الطرق التي تم التطرق لها سابقا، تم اختيار مؤشر المديونية كمتيار لتقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

ويحسب مؤشر المديونية وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

أولا لا بد من توضيح كيفية حساب إجمالي الديون، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول 3-5: إجمالي الديون

السنوات	ديون مالية	ديون غير جارية	ديون أخرى	خزينة الخصوم	إجمالي الديون
2018	2578441862	0	5723385704	1458642284	9760469850
2019	2578441862	0	4751996187	0	7330438049
2020	2320597676	0	5359676439	14463999	7694738114
2021	1804909304	0	5370751646	11280683	7186941633
2022	1289220931	0	5414151232	0	6703372163

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

والنتائج الموالية تبين لنا نسبة المديونية.

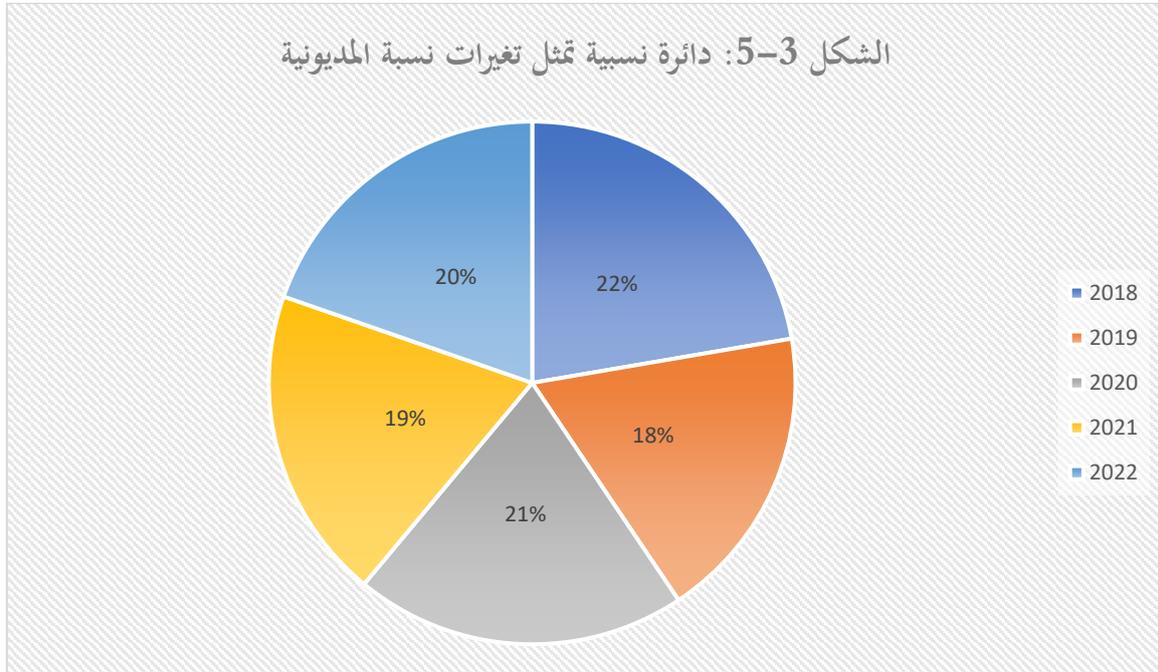
الجدول 3-6: نسبة المديونية

السنوات	إجمالي الديون	اجمالي الأصول	نسبة المديونية
2018	9760469850	14335751662	0,68084814
2019	7330438049	13094073203	0,55982871
2020	7694738114	12348622822	0,6231252
2021	7186941633	12164276262	0,59082361
2022	6703372163	11174719256	0,5998694

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها، تبين لنا أن نسبة المديونية خلال سنوات الدراسة تتراوح بين 56% الى 68%، معناه أن المؤسسة تعتمد بنسبة كبيرة على التمويل عن طريق الاقتراض (التمويل الخارجي)، مما يضعها أمام احتمال ارتفاع المخاطر المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة في المستقبل.

ويمكن تمثيل هذه النتائج بأعمدة بيانية كما يلي:



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (3-6).

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

من بين مؤشرات التوازن المالي، ستتم عملية التقييم وفق مؤشر الاحتياج في رأس المال العامل، والذي يحسب وفق

القانون التالي:

$$\text{الاحتياج لرأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{خزينة الأصول}) - (\text{الخصوم المتداولة} - \text{خزينة الخصوم})$$

وتم التوصل الى النتائج التالية:

الجدول 3-7: الاحتياج لرأس المال العامل

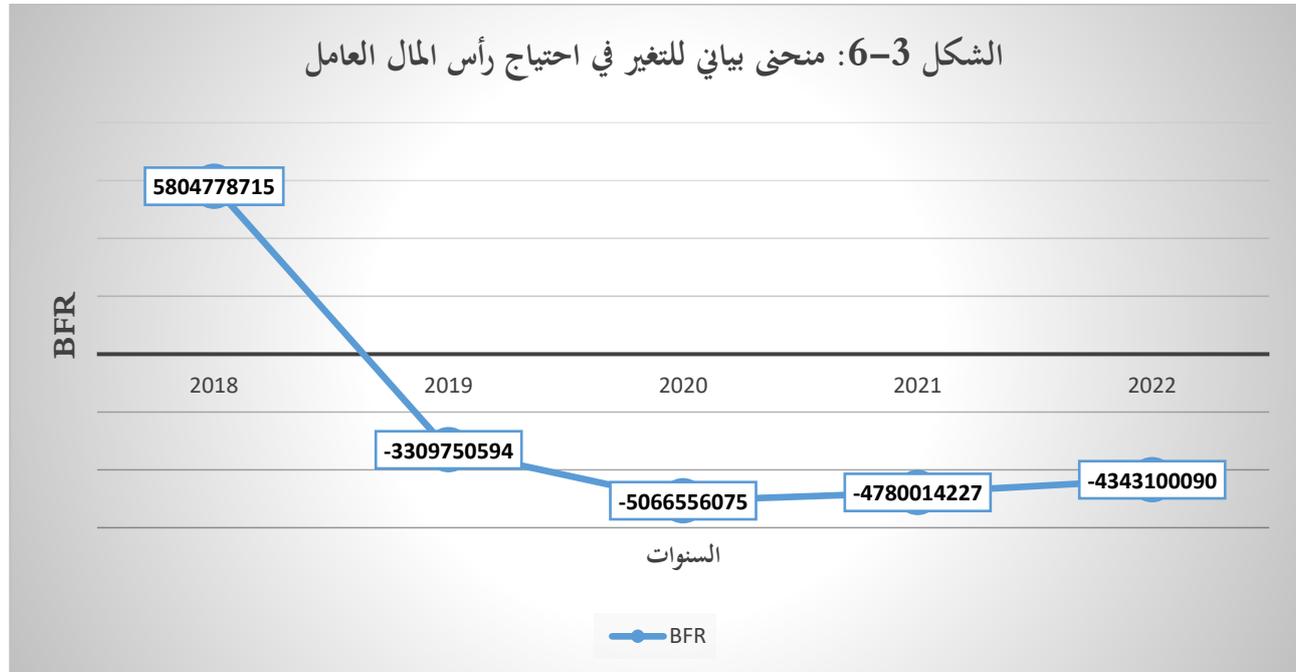
السنوات	الأصول المتداولة	خزينة الأصول	الخصوم المتداولة	خزينة الخصوم	BFR
2018	6550667969	745889254	1458642284	1458642284	5804778715
2019	4724962545	327396258,5	7707316881	0	-3309750594
2020	4630547576	2638739993	7072827657	14463999	-5066556075
2021	5769470583	2929274554	7631490939	11280683	-4780014227
2022	5649005665	2839604425	7152501330	0	-4343100090

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها، نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل موجب في سنة 2018، وهذا يدل على أن الشركة في حاجة الى تمويل أصولها المتداولة عن طريق تسريع عملية دوران الزبائن، بيع التثبيتات التي لا تحتاجها المؤسسة في تلك الفترة أو عن طريق ديون قصيرة الأجل... الخ.

على عكس السنوات الأربع المتبقية (من 2019 إلى 2022)، كان الـ BFR سالب، هذا يعني أن المؤسسة قامت بتغطية احتياجاتها أي أنها لها فائض في رأس المال العامل، وبالتالي المؤسسة لا تحتاج الى تمويل.

وسيتم توضيح هذه النتائج في الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (3-7).

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام الطرق الحديثة

سيتم التطرق في هذا المبحث الى أبرز الطرق الحديثة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، والمتمثلة في القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، القيمة السوقية المضافة (MVA) بالإضافة الى مؤشر عائد التدفق النقدي على الاستثمار (CFROI).

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة

قبل حساب القيمة الاقتصادية المضافة لا بد من توضيح كيفية حساب العناصر التالية:

أولاً: حساب مردودية الأموال المستثمرة

وتحسب هذه الأخيرة وفقاً للقانون التالي:

$$ROCI = \frac{RO}{CI}$$

وتم التوصل الى النتائج التالية:

الجدول 3-8: مردودية الأموال المستثمرة

السنوات	RO	CI	ROCI
2018	321901237	13640862408	0,023598305
2019	522249752,2	5059360063	0,103224468
2020	243279147	2651519171	0,091750853
2021	-89919205	1614791452	-0,05568472
2022	438986914	1182613502	0,371200661

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

ثانياً: حساب الأموال المستثمرة

تحتسب وفق القانون التالي:

$$CI = BFR + INVE$$

وقد تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول 3-9: مردودية الأموال المستثمرة

السنوات	INVE	BFR	CI
2018	7836083693	5804778715	13640862408
2019	8369110658	-3309750594	5059360063
2020	7718075246	-5066556075	2651519171
2021	6394805679	-4780014227	1614791452
2022	5525713592	-4343100090	1182613502

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

ثالثا: حساب التكلفة الوسطية المرجحة WAAC

وتحسب هذه الأخيرة وفق القانون التالي:

$$WAAC = KCP \times CP / (D + CP) + KD \times D / (D + CP)$$

لابد من حساب كل من KCP و KD أولا، حيث:

$$KCP = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

وتم التوصل للنتائج التالية:

الجدول 3-10: تكلفة الأموال الخاصة

السنوات	النتيجة الصافية	الأموال الخاصة	KCP
2018	313410417	2488203317	0,125958524
2019	408030362,8	2808314459	0,145293687
2020	146883029	2955197488	0,049703287
2021	-227579576	2727617912	0,132194042
2022	469320818	2258297095	0,207820671

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

بما أن النتيجة الصافية لسنة 2021 سالبة فإن تكلفة التمويل ستكون سالبة وهي نتيجة غير مقبولة، لذلك تم حسابها وفق متوسط السنوات الأربع الأخرى.

$$KD = \frac{\text{الأعباء المالية}}{\text{الديون}} (1 - IS)$$

وتم الحصول على النتائج التالية:

الجدول 3-11: تكلفة الاستدانة

السنوات	الأعباء المالية	إجمالي الديون	KD
2018	9696214	9760469850	0,000993417
2019	13189671	7330438049	0,001799302
2020	61596392	7694738114	0,008005002
2021	81354682	7186941633	0,011319792
2022	49657195	6703372163	0,007407793

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

بناء على نتائج تكلفة الأموال الخاصة وتكلفة الاستدانة تم حساب التكلفة الوسطية المرجحة، وتم التوصل إلى

النتائج التالية:

الجدول 3-12: التكلفة الوسطية المرجحة

WAAC	KD	D	CP	KCP
0,026378909	0,000993417	9760469850	2488203317	0,125958524
0,041545548	0,001799302	7330438049	2808314459	0,145293687
0,019575651	0,008005002	7694738114	2955197488	0,049703287
0,044573792	0,011319792	7186941633	2727617912	0,132194042
0,057910864	0,007407793	6703372163	2258297095	0,207820671

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

رابعاً: حساب القيمة الاقتصادية المضافة

تحسب وفق العلاقة التالية:

$$EVA = (ROCI - WAAC) \times CI$$

بالاعتماد على العلاقة السابقة تم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول 3-13: القيمة الاقتصادية المضافة

السنوات	ROCI	CI	WAAC	EVA
2018	0,023598305	13640862408	0,026378909	-37929826,9
2019	0,103224468	5059360063	0,041545548	312055863,4
2020	0,091750853	2651519171	0,019575651	191373933,5
2021	-0,05568472	1614791452	0,044573792	-161896584
2022	0,371200661	1182613502	0,057910864	370500743,9

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

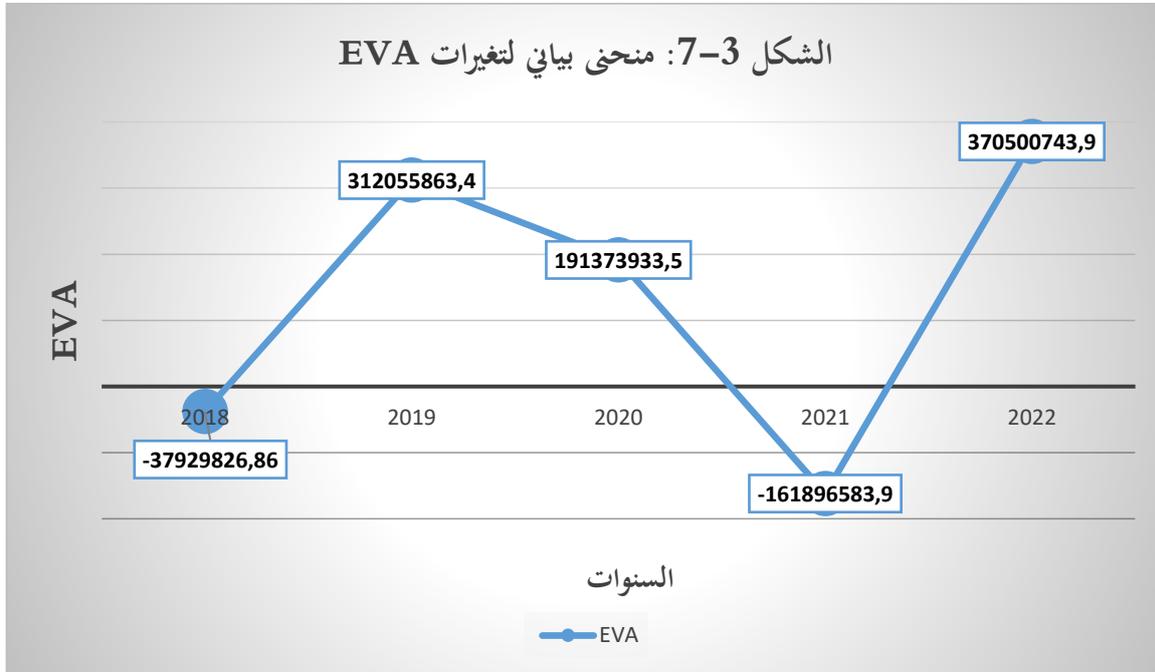
نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول أن القيمة الاقتصادية المضافة كانت سالبة في سنة 2018، هذا يدل على أن المؤسسة لا تحقق عوائد كافية لتغطية التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال، وبالتالي عدم قدرة المؤسسة على استغلال مواردها المالية المتاحة وهو ما أدى إلى هدر للقيمة، وذلك راجع نوعاً ما إلى الحراك الذي شهدته البلاد والذي نتج عنه إخضاع المؤسسة للرقابة والمتابعة القانونية لملاك المؤسسة.

في سنة 2019-2020 نلاحظ أن قيمة EVA كانت موجبة، هذا يدل على تحسن أداء المؤسسة في تلك الفترة أي أنها أصبحت تستغل مواردها المالية بشكل أفضل مما ينتج عنه تحقق عوائد أكبر من التكلفة المتوسطة لرأس المال، واستطاعت المؤسسة بذلك تحقيق خلق للقيمة.

وفي سنة 2021 نرى أن قيمة EVA تراجعت مرة أخرى وأصبحت سالبة أي أن هناك تراجع في مستوى الأداء المالي، والمؤسسة لم تستطع تغطية التكلفة المتوسطة لرأس المال، ويعود السبب في ذلك إلى انتشار جائحة كورونا التي تسببت نقص عملية المبيعات، ومنه نقص العوائد المحققة.

سنة 2022 ومع اختفاء الفيروس، بدأت المؤسسة تسترجع قدراتها حيث كانت قيمة EVA موجبة حتى أنها سجلت أعلى قيمة خلال فترة الدراسة، ما يدل على تحسن أداء المؤسسة وخلقها للقيمة من جديد وقدرتها على تغطية التكلفة المتوسطة لرأس المال.

ويمكن توضيح النتائج السابقة في الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (3-13).

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام القيمة السوقية المضافة MVA

تحسب القيمة السوقية المضافة بالاعتماد على نتائج القيمة الاقتصادية المضافة، والعلاقة التالية توضح ذلك:

$$MVA = \frac{EVA1}{(1+WAAC)^1} + \frac{EVA2}{(1+WAAC)^2} + \dots + \frac{EVA5}{(1+WAAC)^5}$$

وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول 3-14: القيمة السوقية المضافة

MVA	$(1+WACC)^n$	WAAC	EVA	السنوات
-36954994,4	1,026378909	0,026378909	-37929826,86	2018
287657573,7	1,08481713	0,041545548	312055863,4	2019
180561193,9	1,059884072	0,019575651	191373933,5	2020
-135981924	1,190574296	0,044573792	-161896583,9	2021
279604204,8	1,325090029	0,057910864	370500743,9	2022

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

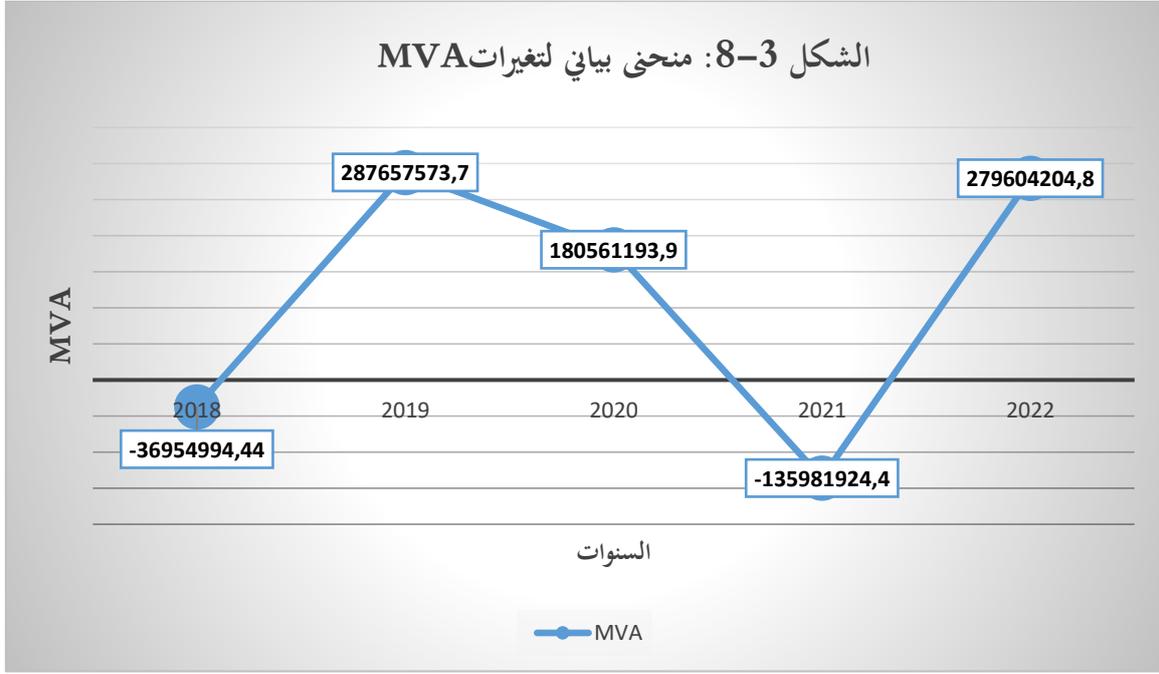
نلاحظ من خلال النتائج المتعلقة بالقيمة السوقية المضافة أن المؤسسة في سنة 2018 لم تحقق أي قيمة إضافية لرأس المال ولم تساهم في زيادة ثروة الملاك، أي أن أداءها لم يكن جيداً، وهذا راجع لنفس السبب المذكور سابقاً (الحراك). في سنة 2019-2020 كانت MVA موجبة هذا يدل على تحسن أداءها، حيث كانت لها القدرة على تحقيق قيمة إضافية لرأس المال، وبالتالي هناك زيادة في ثروة الملاك.

في 2021 وبسبب انتشار جائحة كورونا، كان هناك نقص في الطلب على منتجاتها وهو ما نتج عنه ظهور قيمة MVA بالسالب، وبالتالي تراجع أداء ومداخيل المؤسسة في هذه السنة.

ومع اختفاء الفيروس في 2022 شهدت القيمة السوقية المضافة ارتفاع ملحوظ من جديد (قيمة موجبة)، أي أن المؤسسة ساهمت في زيادة ثروة الملاك وخلق قيمة إضافية لرأس المال، ما يدل على تحسن الوضعية المالية للمؤسسة.

ويمكن توضيح النتائج السابقة في شكل منحني بياني

الشكل 3-8: منحني بياني لتغيرات MVA



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (3-14).

المطلب الثالث: معدل التدفق النقدي على الاستثمار

قبل حساب معدل التدفق النقدي على الاستثمار لابد من توضيح كيفية حساب العناصر المتعلقة به.

أولاً: حساب المصاريف غير النقدية والتغير في الاحتياج في رأس المال العامل

يمكن حساب المصاريف غير النقدية وفق العلاقة التالية:

$$\text{المصاريف غير النقدية} = \text{المؤونات والاهتلاكات} + \text{الضرائب المؤجلة}$$

والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها:

الجدول 3-15: المصاريف غير النقدية

السنوات	المؤونات والاهتلاكات	الضرائب المؤجلة	المصاريف غير النقدية
2018	318380814	87919221	406300035
2019	364492842	101942423	466435265
2020	516358651	1159000	517517651
2021	995665483	186228	995851711
2022	515609832	4988315	520598147

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

كما يمكن حساب التغير في احتياج في الرأس المال العامل من خلال طرح سنة الأساس من السنة المقارنة، ويمكن توضيح النتائج المتحصل عليها في الجدول التالي:

الجدول 3-16: التغير في الاحتياج في رأس المال العامل

السنوات	BFR	Δ BFR
2017	-1104775311	—
2018	5804778715	6909554026
2019	-3309750594	-9114529309
2020	-5066556075	-1756805481
2021	-4780014227	286541848
2022	-4343100090	436914137

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

ثانيا: حساب معدل التدفق النقدي على الاستثمار

قبل حساب معدل التدفق النقدي على الاستثمار، لابد من حساب التدفق النقدي المتاح، ويمكن حسابه وفق

القانون التالي:

$$\text{التدفق النقدي المتاح} = \text{النتيجة الصافية} + \text{المصاريف غير النقدية} + \text{التغير في BFR}$$

والجدول الآتي يوضح النتائج المتحصل عليها:

الجدول 3-17: التدفق النقدي المتاح OCF

السنوات	النتيجة الصافية	المصاريف غير النقدية	Δ BFR	OCF
2018	313410417	406300035	6909554026	7629264478
2019	408030362,8	466435265	-9114529309	-8240063681
2020	146883029	517517651	-1756805481	-1092404801
2021	-227579576	995851711	286541848	1054813983
2022	469320818	520598147	436914137	1426833102

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

بالاعتماد على العناصر التي تم حسابها سابقا يمكن حساب معدل التدفق النقدي على الاستثمار، وبحسب وفق

العلاقة التالية:

$$CFROI = OCF / CI$$

والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول التالي:

الجدول 3-18: معدل التدفق النقدي على الاستثمار

السنوات	OCF	CI	CFROI
2018	7629264478	13640862408	0,559294878
2019	-8240063681	5059360063	-1,628677062
2020	-1092404801	2651519171	-0,411992043
2021	1054813983	1614791452	0,653219945
2022	1426833102	1182613502	1,206508381

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

بعد حساب معدل التدفق النقدي على الاستثمار، لابد من حساب صافي CFROI، وبحسب بالعلاقة التالية:

$$CFROI \text{ صافي} = CFROI - WACC$$

والنتائج المحصل عليها موضحة في الجدول التالي:

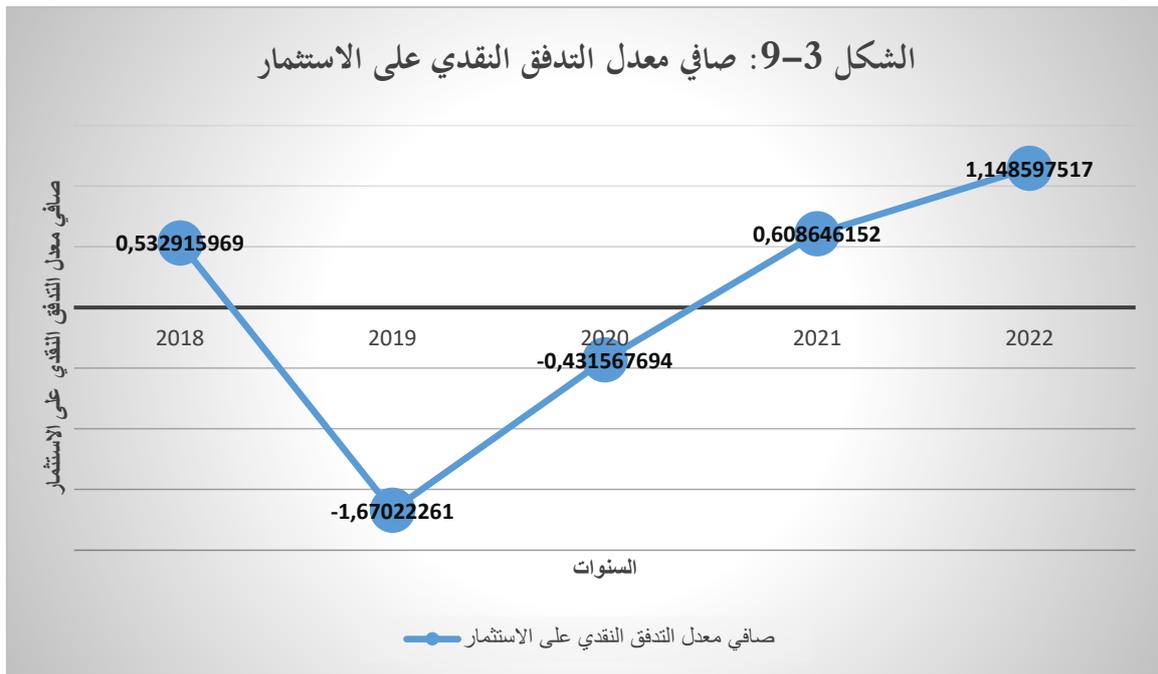
الجدول 3-19: صافي معدل التدفق النقدي على الاستثمار

السنوات	WACC	CFROI	صافي معدل التدفق النقدي على الاستثمار
2018	0,026378909	0,559294878	0,532915969
2019	0,041545548	-1,628677062	-1,67022261
2020	0,019575651	-0,411992043	-0,431567694
2021	0,044573792	0,653219945	0,608646152
2022	0,057910864	1,206508381	1,148597517

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول أن صافي معدل التدفق النقدي على الاستثمار في سنتي 2019-2020 كان سالبا، وهو راجع إلى أن التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال كانت أكبر من معدل التدفق النقدي على الاستثمار، وهذا يدل على أن أداء المؤسسة كان سيء نوعا ما في تلك الفترة، الأمر الذي أثر بشكل سلبي على ثروة المساهمين.

بينما في السنوات الأخرى (2018-2021-2022) كانت صافي التدفق النقدي على الاستثمار موجبا، أي أن CFROI كان أكبر من التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال، وبالتالي زيادة في ثروة المساهمين، وذلك يدل على أن أداء المؤسسة كان جيدا في تلك الفترة، ويمكن تمثيل النتائج المتحصل عليها في الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (3-19).

خلاصة الفصل الثالث:

تم التطرق في الجانب التطبيقي إلى أهم وأفضل النسب والمؤشرات المالية التقليدية التي يركز عليها لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، حيث أن المؤسسة كانت تحقق أداء مالي جيد أو غير جيد حسب الحالة، كما تم تطبيق الأدوات الحديثة التي تعد مهمة لتشخيص الحالة المالية للمؤسسة، وهذه الأدوات تتمثل في القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة، بالإضافة إلى معدل التدفق النقدي على الاستثمار، وقد أبرزت نتائج هذه الأدوات أن المؤسسة على المدى القريب لا تتعرض إلى العجز المالي الذي يؤدي إلى غلق أبوابها.

من خلال هذا الفصل يمكن القول أن عملية تقييم الأداء المالي تساعد المؤسسة على اكتشاف نقاط القوة والضعف وكشف الانحرافات ومحاولة علاجها.

وقد تم استنتاج أن للطرق الحديثة لتقييم الأداء المالي دور بالغ الأهمية في حياة المؤسسة الاقتصادية، فهو بمثابة مفتاح يمكنها من إدارة أداؤها بصورة جيدة في كل الازمات وكسب ثقة المتعاملين معها، فأصبح لوجودها في نشاط المؤسسة ضرورة ملحة، وهذا ما أبرزته الدراسة في المبحث الثالث من تقييم الأداء المالي لمؤسسة عمر بن عمر باستخدام الطرق الحديثة، مع التمسك بالطرق التقليدية فهما يكملان بعضهما البعض، فكل واحد له خصائص وأدوات مختلفة.

خاتمة

قمنا من خلال هذا البحث بدراسة موضوع تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام الأساليب الحديثة، إذ يعتبر تقييم الأداء المالي أمراً ضرورياً ومهماً، يمكن المؤسسة من متابعة نشاطها خلال فترة زمنية معينة، كما يعتبر أداة هامة تقرب المحلل المالي أو المستثمر في أسهم الشركة من حقيقة الأوضاع المالية السائدة فيها، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأدوات والأساليب سواء كانت تقليدية أو حديثة.

وقد تبين أن المؤشرات الحديثة في عملية التقييم تلعب دوراً كبيراً في قياس أداء المؤسسات وتحديد مدى قدرتها على خلق قيمة للمساهمين فيها، فهي مناسبة لتحديد مدى كفاءة المديرين ومدى قدرتهم على تعظيم ثروة المساهمين، ولقد أثبتت تفوقها على المقاييس المحاسبية التقليدية وذلك لأنها تعتمد على الأرباح التشغيلية الصافية وتكلفة رأس المال في تقديرها للقيمة المضافة، كما أنها تعكس الربح الحقيقي نظراً لكونها تقوم بإدخال العديد من التعديلات في عملية حسابها وهو ما يسمح بالتخلص من التشوهات التي من الممكن أن تتعرض لها البيانات المحاسبية.

وتبعاً لما تم ذكره فإن اختبار الفرضيات جاء على النحو التالي:

الفرضية الأولى تم اختبارها في الفصل الثاني أين تحققنا من صحتها، حيث اتضحت أهمية تقييم الأداء المالي في تحديد الأخطاء والانحرافات المرتكبة والقيام بتصحيحها، وقدرتها على تحقيق الأهداف المسطرة وذلك من خلال مساعدة المسؤولين على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطاتهم نحو المجالات التي تخضع للقياس والحكم، بالإضافة إلى الكشف عن التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وذلك عن طريق نتائج الأداء المالي الفعلي زمنياً في المؤسسة من مدة لأخرى، ومكانياً بالمؤسسات الأخرى المماثلة.

الفرضية الثانية تم اختبارها في الفصل الثاني هي الأخرى، حيث تظهر أن هناك عدة مؤشرات لتقييم الأداء المالي، فهناك مؤشرات تقليدية تتمثل في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، ومؤشرات أخرى حديثة تتمثل أهمها في القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة بالإضافة إلى مؤشرات أخرى، وقد أكدت معظم الدراسات أن المنهج التقليدي الذي يعتمد على المقاييس المحاسبية، لا يمكن الوصول من خلاله إلى استنتاجات مطلقة بسبب حالات عدم التأكد التي تتخلل نتائجها، كما أنه لم يعطي صورة حقيقية عن أماكن عجز وضعف المؤسسة ولا يبين حقيقة الوضع المالي للمؤسسة وهذا لا يساعدها في الوصول إلى النتائج المسطرة فتقييم أدائها المالي بصورة صحيحة يعتبر المرآة العاكسة التي تظهر بها المؤسسة أمام منافسيها، كما أنه يبرز إذا ما كانت المؤسسة قد أنشأت قيمة أم لا وهذا لا يتم إلا باستعمالها للطرق الحديثة. وهذا ما يثبت عدم صحة هذه الفرضية.

أما الفرضية الثالثة فقد تم اختبارها في الفصل الثالث، حيث تبين أنه يمكن للتقييم المالي بأدواته الحديثة أن يساهم في معرفة الوضع المالي للمؤسسة عمر بن عمر للعجائن، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات التي تساهم في قياس النمو

الحقيقي لربحية المؤسسة في الأجل الطويل، وتحديد مدى قدرة المؤسسة على خلق قيمة للمساهمين فيها وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة

من خلال دراستنا لموضوع استخدام الطرق الحديثة لتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية في فصلين نظريين وتطبيق دراسة حالة على مؤسسة عمر بن عمر للعجائن، توصلنا إلى:

- ✓ يعتبر تقييم الأداء المالي أداة للحكم على كفاءة الشركات، والحكم على مستوى نشاطها ومدى تحقيقها لأهدافها والتالي الحكم على الاختلافات التي يمكن أن تمس استقرار الشركات؛
- ✓ تحسين الأداء المالي بشكل صحيح يعطي نتائج أكثر صحة ودقة؛
- ✓ تعتمد الطرق التقليدية في تقييم الأداء المالي على المقاييس المحاسبية فقط ولا تعكس الوضعية المالية للمؤسسة بصورة حقيقية؛
- ✓ استخدام الأدوات الحديثة في تقييم الأداء المالي المتمثلة في القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة يساعد في معرفة قيمة المؤسسة الحقيقية وبالتالي القيام بتحسين الوضع المالي بأفضل طريقة؛
- ✓ نسبة معدل العائد على الأصول تبين لنا أن المؤسسة كانت تحقق زيادة ملحوظة على مستوى العائد من سنة الى أخرى باستثناء سنة 2021 حيث تراجع نوعا ما بسبب انتشار فيروس كورونا.
- ✓ نسبة معدل العائد على حقوق الملكية تبين لنا أن المؤسسة كانت تحقق أرباحا بنسق تصاعدي باستثناء سنة 2021 وذلك راجع لنفس السبب المذكور سابقا؛
- ✓ نسبة المديونية في المؤسسة كانت مرتفعة نوعا ما خلال سنوات الدراسة وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد بدرجة كبيرة على التمويل الخارجي؛
- ✓ الاحتياج في رأس المال العامل كان موجب في سنة 2018، أي أن المؤسسة كانت في حاجة إلى تمويل أصولها في تلك السنة، أما السنوات الأربع الأخرى كان الاحتياج في رأس المال العامل سالب وهذا يدل على أن المؤسسة قامت بتغطية احتياجاتها،
- ✓ مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة كان سالب في سنتي 2018 و 2021 أي أن المؤسسة لم تخلق أي قيمة إضافية للمساهمين، عكس السنوات الثلاثة الأخرى التي حققت فيها أرباح إضافية وتمكنت من خلق قيمة إضافية للمساهمين،
- ✓ مؤشر القيمة السوقية المضافة تربطه علاقة بمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة حيث نلاحظ أنه كان سالب هو الآخر في سنتي 2018 و 2021، وكان موجب في بقية السنوات حيث تمكن من زيادة ثروة المساهمين.

✓ صافي معدل التدفق النقدي على الاستثمار كان سلبيا في 2019 و2020 أي أن التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال كانت أكبر من معدل التدفق النقدي على الاستثمار، بينما في السنوات الأخرى كان موجب وهذا يدل على أن أداء المؤسسة غير مستقر.

الاقتراحات والتوصيات

من خلال النتائج السابقة نقترح مايلي:

- ✓ تكوين إطارات في جانب التقييم المالي لما له من أهمية في تصحيح الانحرافات السلبية التي قد تؤثر على مردودية وأداء المؤسسة؛
- ✓ العمل على تدريب المحاسبين والماليين على كيفية استخدام أدوات التقييم المالي، خاصة الحديثة والتعاون مع الباحثين من حيث توفير البيانات الصادقة والدقيقة لهم؛
- ✓ يجب توعية المؤسسات الجزائرية بهذه المفاهيم وتزويدها بالكوادر العلمية قبل الدعوة إلى تطبيقها، وذلك من خلال الدورات العلمية والتربصات الميدانية؛
- ✓ يجب على المؤسسة الإفصاح عن جميع المعلومات المالية التي تفيد في عملية التقييم، وإبصارها لكل طرف ذو مصلحة معها؛
- ✓ ضرورة اهتمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية باستخدام الأدوات الحديثة للإدارة المالية لاسيما القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة.

قائمة المراجع

1- الكتب

- أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2008.
- جليل كاظم مدلول العارضي، الإدارة المالية المتقدمة، دار صفاء للنشر، الأردن، ط1، 2013.
- حسن الحسيني فلاح، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2000.
- حمزة محمود زيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الوراق للنشر، الأردن، ط2، 2011.
- حمزة محمود الزيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الوراق للنشر، الأردن، ط2، 2008، ص125.
- خالد وهيب الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر، الأردن، ط1، 2000.
- رائد محمد عبد ربه، نظرية المنظمة والمؤسسات، الجنادرية للنشر، الأردن، ط1، 2013.
- رفيقة حروش، اقتصاد وتسيير المؤسسات، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2013.
- سارة محمد زايد التميمي، أثر إدارة رأس المال على الأداء المالي للشركات الصناعية، دار أمجد للنشر، الأردن، ط1، 2019.
- سيد عبد النبي، إعادة ابتكار المؤسسات للوصول للتميز، دار الكتب المصرية، مصر، 2019.
- عدنان تايه النعيمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، اليازوري للنشر، الأردن، 2008.
- علاء فرحان طالب، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر، الأردن، ط1، 2011.
- عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط5، 2007.
- غول فرحات، الوجيز في اقتصاد المؤسسة، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، ط1، 2008.
- كمال بو الشرش، الثقافة التنظيمية والأداء في العلوم السلوكية والإدارية، دار الأيام للنشر، الأردن، ط1، 2015.
- مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر، الأردن، ط1، 2007.

- مجيد الكرخي، موازنة الأداء وآليات استخدامها في وضع وتقييم موازنات الدولة، دار المناهج للنشر، الأردن، ط1، 2015.

- محمد بن عبد الله الثبيتي، إدارة المعرفة استراتيجية لتطوير الأداء، دار زمزم للنشر، الأردن، ط1، 2020.

- محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2013.

- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر، الأردن، ط1، 2009.

- محمد وائل القيسي، الأداء الاستراتيجي الأمريكي بعد العام 2008، دار العبيكان للنشر، السعودية، ط1، 2016.

- محمود عبد الفتاح رضوان، تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن، المجموعة العربية للنشر، مصر، ط1، 2012-2013.

- مصطفى يوسف، إدارة الأداء، دار الحامد للنشر، الأردن، ط1، 2016.

- نوال بوعلام سمر، دليلك في المالية، دار اليازوري العلمية، الجزائر، ط1، 2022.

- هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للنشر، الأردن، ط1، 2000.

2- الرسائل العلمية

- أحمد الصغير ريغة، تقييم أداء المؤسسات الصناعية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة مالية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، الجزائر، 2013-2014.

- إبراهيم أحمد شهد، استراتيجية إدارة مخاطرة السيولة وتأثيرها في القيمة السوقية المضافة، مذكرة ماجستير في العلوم المصرفية، جامعة كربلاء، العراق، 2023.

- إيمان بن محمد، أثر ضغوط العمل على الأداء الوظيفي للعاملين، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة المؤسسات، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2017-2018.

- إيمان لعراجي، التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية وأثره على أداء المؤسسة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2020-2021.

- بلال سباع، تحليل وقياس العلاقة بين الرافعة المالية والقيمة الاقتصادية المضافة في ظل تباين حجم المؤسسة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2023-2024.

- بلال معوج، دور التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2015-2016.
- جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009.
- سعاد بوجلال، مدى مساهمة عملية اندماج الأعمال وفق IFRS في تحسين الأداء المالي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة باتنة1، الجزائر، 2018-2019.
- عادل بوجمان، تأهيل الموارد البشرية لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
- عبد المالك مسعي محمد، المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2023-2024.
- عقبة قطاف، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018-2019.
- عمر بن جيمة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011.
- فارس صحراوي، استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة تدقيق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2021-2022.
- كمال غانم، الاتجاهات الحديثة لقياس وتقييم الأداء المالي ودورها في ترشيد القرارات المالية للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في المالية والمحاسبة، جامعة زيان العاشور، الجلفة، الجزائر، 2021-2022.
- محمد سليمان، الابتكار التسويقي وأثره على تحسين أداء المؤسسة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص التسويق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2006-2007.
- منير عوادي، استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الأسواق المالية والبورصات، جامعة الجزائر3، 2019-2020.

- نجلاء نوبلي، إستخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

- نفيسة حجاج، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016-2017.

3- المقالات العلمية

- أحمد حابي، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي، مجلة المناجير، صادرة عن جامعة الجزائر 3، العدد 2، 2015.

- أحمد زرنوح، الأداء في المنظمة، مجلة سوسيولوجيا للدراسات والبحوث الاجتماعية، صادر عن جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد 3، 2017.

- أحمد شعشوع، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم الأداء والرفع من القيمة السوقية للمؤسسة، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، المجلد 09، العدد 01، 2021.

- أسماء بوازغو، بن عومر سنوسي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالية، مجلة مجاميع المعرفة، صادرة عن جامعة معسكر، المجلد 6، العدد 1، 2020.

- أسماء أيمن، اختبار قدرة المؤشرات التقليدية والحديثة على تفسير القيمة السوقية المضافة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2020.

- إسماعيل سبتي، استخدام مؤشرات التسيير المالي والمحاسبي في ترشيد قرارات المؤسسة الإعلامية الرياضية، جامعة الجزائر 1، المجلد 35، العدد 04، 2021.

- البشير زيدي، جودة التقارير المالية ودورها في تقييم الأداء المالي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 02، العدد 09.

- جبار صحن، أثر بعض مؤشرات القيمة وفرص النمو في سيولة السهم لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 50، 2017.

- جمال الدين سحنون، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة الجزائر 3، المجلد 06، العدد 03، 2020.

- حمزة غربي، العوامل المحددة لحساب تكلفة رأس المال في المؤسسة، مجلة الحوكمة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 01، العدد 02، 2019.
- خالد سيف الإسلام بوخلال، قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ودراسة فعاليتها في خلق القيمة، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، 2021.
- خالد عبد الله إبراهيم، أهمية تقييم الأداء باستعمال التحليل المالي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الانبار، العراق، المجلد 02، العدد 03، 2010.
- رشيد بوزربة، القيمة الاقتصادية المضافة كنموذج فعال لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2021.
- ريمة يونس، مقارنة نتائج التحليل المالي بين تطبيق الأساليب التقليدية والأساليب الحديثة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، المجلد 20، العدد 02، 2016.
- سعاد معاليم، انشاء القيمة في المؤسسة وفق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 30، 2017.
- صافية بومصباح، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، صادرة عن جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، المجلد 8، العدد 2، 2021.
- عامر رشيد عنيد، تقييم الأداء المالي للمنظمات باستخدام تحليل الاتجاه العمودي والأفقي، مجلة العلوم الإدارية والعراقية، جامعة ديالى، العراق، المجلد 01، العدد 02، 2017، ص 520.
- عامر رشيد عنيد، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الوطنية باستخدام التحليل العمودي والأفقي، مجلة اقتصادية الأعمال، جامعة ديالى، العراق، العدد (خاص-ج 1)، 2021.
- عبد الكريم خيري، مدى مساهمة القيمة الاقتصادية المضافة في تحديد القيمة السوقية للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 2021.
- محمد عامر طوارف، العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات الصناعية في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، صادرة عن جامعة الجلفة، المجلد 06، عدد 01، 2020.

- محمد مغنم، تقييم الأداء المالي باستخدام طريقة القيمة الاقتصادية المضافة، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2021.

- مروان أولاد عبد النبي، الخزينة الصافية كآلية لقياس مدى تحقيق المؤسسة الاقتصادية للتوازن المالي، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2022.

- مريم بربوشة، أثر تطبيق نظام إدارة الجودة على خلق قيمة اقتصادية مضافة بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، المجلد 24، العدد 01، 2021.

- منصف شرقي، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، المجلد 31، العدد 01، 2020.

- مهدي حسن رسول، استخدام مؤشر القيمة السوقية المضافة في تقويم أداء بعض الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العلوم المالية والحاسبية، المجلد 02، العدد 05، 2022.

- ناصر بن سنة، دراسة قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة على تفسير التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية لأسهم المؤسسة الاقتصادية، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، المجلد 11، العدد 01، 2021.

- نجود تريش، تحليل قائمة المركز المالي ودورها في تقييم الأداء المالي في ظل متطلبات النظام المحاسبي المالي، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2023.

- هشام بحري، مقاييس الأداء المبنية على القيمة من وجهة نظر المساهم بين النظرية والتطبيق، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد 10، 2012.

- هوارى سويسى، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 07، 2010.

- يزيد تفرات، استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، العدد 11، 2017.

4 المطبوعات البيداغوجية

- سليمة عزيزو، محاضرات في التحليل المالي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص إدارة مالية، جامعة الجزائر، 2022-2023.

- محمد حولي، محاضرات في التحليل المالي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص إدارة مالية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2019-2020.

5- مواقع الأنترنت

[Sayantan Mukhopadhyay](https://www.wallstreetmojo.com/cfroi/), CFROI (Cash Flow Return on Investment), in Wallstreetmojo Courses, vu le 17 mai 2024, at: <https://www.wallstreetmojo.com/cfroi/>

II المراجع الأجنبية

- Alain Marion, Analyse Financière (concepts et méthodes), Dunod, France, 5^{eme} éd, 2011.
- Christian Haorau, Analyse et évaluation financières des entreprises et des groupes, Vuibert Education, France, 2008.
- Jean-Yves Eglem, Analyse comptable et financière, Dunod, France, 10^{eme} éd, 2005.
- Pascal Quiry, Finance D'entreprise, Dalloz Gestion, France, 3^{eme} éd, 1998.
- Simon Parienté, Analyse financière et évaluation d'entreprise, PEARSON Education, France, 2006.

الملاحق

الملحق 01: خزينة الأصول 2018

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOU DJ W.GUELMA

BILAN ACTIF

Exercice clos le :

31/12/2018

ACTIF	N			
	MONTANT BRUT N	AMORT:PROV et pertes de valeurs	NET	NE
ACTIF IMMOBILISATION NON COURANT				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
- Terrains	314 214 023		314 214 023	314 214 023
- Agencements et aménagements de terrains				
- Construction	734 843 209	347 136 696	387 706 513	328 868 648
- Install. tech., matériel et outillage industriels	7 145 349 847	1 697 541 807	5 447 808 040	1 831 384 410
- Autres immobilisations corporelles	468 784 517	257 220 157	211 564 360	159 285 013
- Immobilisations en concession				
Immobilisation en cours	581 059 263		581 059 263	4 276 865 100
Immobilisation financières				
- Titres mis en équivalence-entreprises associées				
- Autres participations et créances rattachées	820 000 000		820 000 000	820 000 000
- Autres titres immobilisés				
- Prêts et autres actifs financiers non courants	72 731 494		72 731 494	75 205 043
- Impôts différés actif				
Autres produits différés - Hors cycle d'exploit.				
TOTAL ACTIF NON COURANT	10 136 982 353	2 301 898 660	7 835 083 693	7 806 885 237
ACTIF COURANT				
Stock et en cours	4 757 373 535		4 757 373 535	3 834 886 136
Créances et Emplois assimilés				
- Clients	348 169 142		348 169 142	164 181 688
- Autres débiteurs	478 684 943		478 684 943	120 839 568
- Impôts et assimilés	224 561 095		224 561 095	58 191 254
- Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
- Placements et autres actifs financiers courants				
- Trésorerie	741 889 254		741 889 254	28 953 155
TOTAL ACTIF COURANT	6 750 507 869		6 750 507 869	4 075 031 988
TOTAL GENERAL ACTIF	16 887 490 222	2 301 898 660	14 585 591 562	12 112 934 038



الملحق 02: خزينة الخصوم 2018

PRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUJ W.GUELMA

BILAN PASSIF

Exercice clos le :

31/12/2018

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		500 000 000	500 000 000
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées) [1]		1 674 792 900	1 596 998 010
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence [1]			
Résultat net (Résultat part du groupe) [1]		313 410 417	77 794 890
Autres capitaux propres-Report à nouveau			
Part de la société consolidante [1]			
Part des minoritaires [1]			
TOTAL I		2 488 203 317	2 174 792 900
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		2 578 441 862	2 578 441 862
Impôt (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courants			
Provisions et produits constatés d'avance			
Autres charges différées - Hors cycle d'exploit.			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		2 578 441 862	2 578 441 862
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 040 085 445	1 877 850 917
Impôt		96 993 050	77 751 798
Autres dettes		5 723 385 704	3 427 271 240
Trésorerie passif		1 458 642 284	1 976 825 318
Compte de liaisons des établissements et sociétés de participation			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		9 319 106 483	7 359 700 273
TOTAL GENERAL PASSIF		14 385 751 662	12 113 934 935



الملحق 03: جدول حسابات النتائج 2018

Exercice du	01/01/2018	au	31/12/2018
-------------	------------	----	------------

Page 1 of 2

COMPTES DE RESULTAS

Désignation		Debit en dinars	Credit en dinars	Debit en dinars	Credit en dinars
Vente de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués		8 714 365 902		7 059 128 028
	Prestations de services				
	Vente de travaux				
Produits annexes					
	Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			8 714 365 902		7 059 128 028
Production stockée ou déstockée			-23 884 051		170 107 031
Production immobilisée					
Subvention d'exploitation					
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE			8 690 481 851		7 229 235 059
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		5 840 297 218		4 968 455 552	
Autres approvisionnements		793 345 832		560 905 823	
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		132 976 629		108 239 234	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
	Sous-traitance générale				
	Locations	59 602 401		6 730 706	
	Entretien, réparations et maintenance	37 476 917		30 007 900	
Services	Primes d'assurances	19 129 120		16 208 289	
extérieurs	Documentations et divers	13 284 771		5 543 505	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	2 870 251		5 488 707	
	Publicité	138 713 181		168 661 743	
	Déplacement, missions et réceptions	108 539 500		114 826 564	
Autres services		128 917 922		89 497 507	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		7 613 153 841		6 072 668 529	
III - VALEUR AJOUTÉE DÉFINITION III			1 077 328 010		1 156 566 530

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

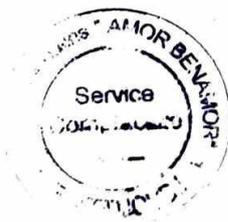
Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUJ W.GUELMA

Exercice du 01/01/2018 au 31/12/2018

Page 2 of 2

COMPTES DE RESULTAS

Designation	N		N1	
	Debit en dinars	Credit en dinars	Debit en dinars	Credit en dinars
Charges de personnel	698 993 602		517 230 383	
Impôts, taxe et versement assimilés	63 910 298		60 702 174	
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		652 424 109		673 746 372
Autres produits opérationnels		40 557 520		10 684 379
Autres charges opérationnelles	52 699 578		143 106 060	
Dotations aux amortissements	318 380 814		245 144 319	
Provisions				
Perte de valeur				
Reprise sur pertes de valeurs et provisions				
V - RESULTAT OPERATIONNEL		324 901 237		201 174 972
Produits financiers		1 205 395		3 446 424
Charges financières	9 696 214		80 383 706	
VI - RESULTAT FINANCIER		1 205 395		3 446 424
VII - RESULTAT ORDINAIRE (V+VI)		326 106 632		204 621 396
Elément extraordinaires (produits)				
Elément extraordinaires (Charges)				
VIII - RESULTAT EXTRAORDINAIRE				
Impôt exigibles sur résultats ordinaires			45 291 001	
Impôt différés (Variations) sur résultats ordinaires				
IX - RESULTAT DE L'EXERCICE		326 106 632		204 621 396



الملحق 04: خزينة الأصول 2019

AMOR
Benamor

Unité : Siege
Exercice : 2019
Statut : Définitif

Date Impression : 19/02/2024 10:58:5

BILAN ACTIF
Du 01/01/2019 au 31/12/2019

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUT N	AMORT-PROV N	MONTANT NET	MONTANT NET N-1
ACTIF IMMOBILISATION NON COURANT					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		56 737 920.61	459 907.45	56 278 013.16	
Immobilisation corporelles					
- Terrains		314 214 023.00		314 214 023.00	314 214 023.00
- Agencements et aménagements de terrains					
- Construction		983 820 296.12	385 295 740.39	598 524 555.73	387 706 512.82
- Install. tech., matériel et outillage industriels		7 277 619 944.52	1 962 746 983.05	5 314 872 961.47	5 447 808 039.88
- Autres immobilisations corporelles		532 684 465.16	308 586 998.83	224 097 466.33	211 564 359.78
Immobilisations en concession					
Immobilisation en cours		426 203 698.67		426 203 698.67	581 059 263.37
Immobilisation financières					
- Titres mis en équivalence-entreprises associées					
- Autres participations et créances rattachées		820 000 000.00		820 000 000.00	820 000 000.00
- Autres titres immobilisés					
- Prêts et autres actifs financiers non courants		614 919 939.16		614 919 939.16	72 731 494.33
Impôts différés actif					
Autres produits différés - Hors cycle d'exploit.					
TOTAL ACTIF NON COURANT		11 026 200 287.24	2 657 089 629.72	8 369 110 657.52	7 835 083 693.18
ACTIF COURANT					
Stock et en cours		3 503 213 356.25		3 503 213 356.25	4 757 373 534.67
Créances et Emplois assimilés					
- Clients		39 647 297.76		39 647 297.76	348 159 141.91
- Autres débiteurs		761 397 174.81		761 397 174.81	478 684 943.37
- Impôts et assimilés		93 308 457.91		93 308 457.91	224 561 095.11
- Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
- Placements et autres actifs financiers courants					
- Trésorerie		327 396 258.53		327 396 258.53	741 889 253.83
TOTAL ACTIF COURANT		4 724 962 545.26		4 724 962 545.26	6 550 667 968.89
TOTAL GENERAL ACTIF		15 751 162 832.50	2 657 089 629.72	13 094 073 202.78	14 385 751 662.07



الملحق 05: خزينة الخصوم 2019

Unite : Siege
Exercice : 2019
Statut : Définitif

Date Impression : 19/02/2024 à 10:59:51

BILAN PASSIF
Du 01/01/2019 au 31/12/2019

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
Part de la société consolidante [1]			
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		500 000 000.00	500 000 000.00
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées) [1]		1 900 284 096.27	1 674 792 900.03
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence [1]			
Résultat net (Résultat part du groupe) [1]		408 030 362.78	225 491 196.24
Autres capitaux propres-Report à nouveau			
Part des minoritaires [1]			
TOTAL I		2 808 314 459.05	2 400 284 096.27
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		2 578 441 862.47	2 578 441 862.47
Impôt (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courants			
Provisions et produits constatés d'avance			
Autres charges différées - Hors cycle d'exploit.			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		2 578 441 862.47	2 578 441 862.47
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 838 582 901.21	2 040 085 445.26
Impôt		116 737 793.00	184 912 270.82
Autres dettes		4 751 996 187.05	5 723 385 703.61
Comptes transition créditeurs			
Trésorerie passif			1 458 642 283.64
Compte de liaisons des établissement et sociétés de participation			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		7 707 316 881.26	9 407 025 703.33
TOTAL GENERAL PASSIF		13 094 073 202.78	14 385 751 662.07



الملحق 06: جدول حسابات النتائج 2019

Jnlte : Siege
 Exercice : 2019
 statut : Définitif

Date impression : 19/02/2024 à 11:0

COMPTES DE RESULTAT

Du 01/01/2019 au 31/12/2019

Par Nature

Désignation	Note	N	N-1
Vente et produit annexes		11 185 772 107.14	8 714 365 901.7
Variations stocks produits finis et en cours		57 934 877.76	-23 884 051.1
Production immobilisée			
Subvention d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		11 243 706 984.90	8 690 481 850.5
Achats consommés		9 134 348 440.58	6 766 619 779.48
Services extérieurs et autres consommations		241 814 816.28	508 534 061.90
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		9 376 163 256.86	7 275 153 841.38
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 867 543 728.04	1 415 328 009.19
Charges de personnel		796 014 416.32	698 993 602.24
Impôts, taxe et versement assimilés		106 891 453.64	63 910 298.10
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		964 637 858.08	652 424 108.85
Autres produits opérationnels		9 566 199.00	40 557 519.63
Autres charges opérationnelles		87 461 463.13	52 699 578.26
Dotations aux amortissement, Provisions et pertes de valeurs		364 492 841.76	318 380 813.61
Reprise sur pertes de valeurs et provisions			
V-RESULTAT OPERATIONNEL		522 249 752.19	321 901 236.61
Produits financiers		912 704.15	1 205 394.90
Charges financières		13 189 670.56	9 696 214.27
VI-RESULTAT FINANCIER		-12 276 966.41	-8 490 819.37
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V+VI)		509 972 785.78	313 410 417.24
Impôt exigibles sur résultats ordinaires		101 942 423.00	87 919 221.00
Impôt différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		11 254 185 888.05	8 732 244 765.10
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		10 846 155 525.27	8 506 753 568.86
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		408 030 362.78	225 491 196.24
Elément extraordinaires (produits) (à préciser)			
Elément extraordinaires (Charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		408 030 362.78	225 491 196.24
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence			
XI-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE			
Dont part des minoritaire			
Part du groupe			



الملحق 07: خزينة الأصول 2020

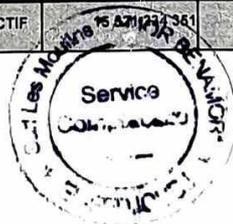
Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOU DJ W.GUELMA

BILAN ACTIF

Exercice clos le : 31/12/2020

ACTIF	N			N-1
	MONTANT BRUT N	AMORT-PROV et pertes de valeurs	NET	NET
ACTIF IMMOBILISATION NON COURANT				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	58 633 171	12 091 779	46 541 392	56 278 013
Immobilisation corporelles				
- Terrains	314 214 023		314 214 023	314 214 023
- Agencements et aménagements de terrains				
- Construction	1 077 470 468	438 813 884	638 656 583	598 524 556
- Install. tech., matériel et outillage industriels	7 562 844 974	2 351 006 186	5 211 838 788	5 314 872 961
- Autres immobilisations corporelles	581 024 504	367 665 311	213 359 194	224 097 466
- Immobilisations en concession				
Immobilisation en cours	75 151 306		76 151 306	426 203 699
Immobilisation financières				
- Titres mis en équivalence-entreprises associées				
- Autres participations et créances rattachées	820 000 000		820 000 000	820 000 000
- Autres titres immobilisés				
- Prêts et autres actifs financiers non courants	396 154 961		396 154 961	614 919 939
- Impôts différés actif	1 159 000		1 159 000	
Autres produits différés - Hors cycle d'exploit.				
TOTAL ACTIF NON COURANT	10 887 652 406	3 169 577 160	7 718 075 246	8 369 110 658
ACTIF COURANT				
Stock et en cours	695 746 957		695 746 957	3 503 213 356
Créances et Emplois assimilés				
- Clients	169 345 639	3 034 369	166 311 270	39 647 298
- Autres débiteurs	1 000 087 637		1 000 087 637	761 397 175
- Impôts et assimilés	129 661 720		129 661 720	93 308 458
- Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
- Placements et autres actifs financiers courants				
- Trésorerie	2 638 739 993		2 638 739 993	327 396 259
TOTAL ACTIF COURANT	4 633 581 945	3 034 369	4 630 547 576	4 724 962 545
TOTAL GENERAL ACTIF	15 521 234 351	3 172 611 529	12 348 622 822	13 094 073 203



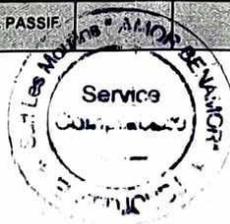
الملحق 08: خزينة الخصوم 2020

Designation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR
 Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES
 Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUJ W.GUELMA

BILAN PASSIF

Exercice clos le : 31/12/2020

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		500 000 000	500 000 000
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées) [1]		2 308 314 459	1 900 284 096
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence [1]			
Résultat net (Résultat part du groupe) [1]		146 883 029	408 030 363
Autres capitaux propres-Report à nouveau			
Part de la société consolidante [1]			
Part des minoritaires [1]			
TOTAL I		2 955 197 488	2 808 314 459
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		2 320 597 676	2 578 441 862
Impôt (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courants			
Provisions et produits constatés d'avance			
Autres charges différées - Hors cycle d'exploit.			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		2 320 597 676	2 578 441 862
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 630 752 142	2 838 582 901
Impôt		67 935 078	116 737 793
Autres dettes		5 359 676 439	4 751 996 187
Trésorerie passif		14 463 999	
Compte de liaisons des établissements et sociétés de participation			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		7 072 827 657	7 707 316 881
TOTAL GENERAL PASSIF		12 348 622 822	13 094 073 203



الملحق 09: جدول حسابات النتائج 2020

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOU DJ W.GUELMA



Exercice du	01/01/2020	au	31/12/2020
-------------	------------	----	------------

COMPTES DE RESULTAS

Désignation	N		N-1	
	Debit en dinars	Credit en dinars	Debit en dinars	Credit en dinars
Vente de marchandises				
Production vendue		8 638 058 842		11 185 772 107
Produits fabriqués				
Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexes		1 110 175		
Rabais, remises, restournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristourne		8 639 169 017		11 185 772 107
Production stockée ou déstockée		-180 509 663		57 934 878
Production immobilisée				
Subvention d'exploitation				
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		8 458 659 354		11 243 706 985
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	5 682 532 964		8 084 473 997	
Autres approvisionnements	648 223 955		912 848 155	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	101 725 702		137 026 289	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale	2 526 600			
Locations	64 746 347		5 788 179	
Entretien, réparations et maintenance	37 885 542		31 668 291	
Primes d'assurances	17 441 049		15 798 805	
Documentations et divers	7 012 285		24 990 778	
Personnel extérieur à l'entreprise	281 800			
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	9 254 670		14 414 494	
Publicité	26 557 576		36 753 827	
Déplacement, missions et réceptions	27 793 062		72 526 505	
Autres services	47 332 995		39 873 939	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérie				
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE	6 673 314 549		9 376 163 257	
III - VALEUR AJOUTER D'EXPLOITATION (I-II)		1 785 344 805		1 867 543 728

Exercice du	01/01/2020	au	31/12/2020
-------------	------------	----	------------

COMPTES DE RESULTAS

Désignation	N		N-1	
	Debit en dinars	Credit en dinars	Debit en dinars	Credit en dinars
Charges de personnel	841 747 794		796 014 416	
Impôts, taxe et versement assimilés	81 740 134		106 891 454	
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		861 856 877		964 637 858
Autres produits opérationnels		11 206 897		9 566 199
Autres charges opérationnelles	113 425 976		87 461 463	
Dotations aux amortissements	516 358 651		364 492 842	
Provisions				
Perte de valeur				
Reprise sur pertes de valeurs et provisions				
V - RESULTAT OPERATIONNEL * Ro		243 279 147		522 249 752
Produits financiers		23 146 600		912 704
Charges financières	61 596 392		13 189 671	
VI - RESULTAT FINANCIER	38 449 792		12 276 966	
VII - RESULTAT ORDINAIRE (V+VI)		204 829 354		509 972 786
Elément extraordinaires (produits)				
Elément extraordinaires (Charges)				
VIII - RESULTAT EXTRAORDINAIRE				
Impôt exigibles sur résultats ordinaires	59 105 325		101 942 423	
Impôt différés (Variations) sur résultats ordinaires		1 159 000		
IX - RESULTAT DE L'EXERCICE		146 883 029		408 030 363



الملحق 10: خزينة الأصول 2021

BILAN ACTIF

Du 01/01/2021 au 31/12/2021

ACTIF	MONTANT BRUT N	AMORT-PROV N	MONTANT NET	MONTANT NET N-1
ACTIF IMMOBILISATION NON COURANT				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	58 933 171	23 833 413	35 099 757	46 541 392
Immobilisation corporelles				
- Terrains	314 214 023		314 214 023	314 214 023
- Agencements et aménagements de terrains				
- Construction	1 083 537 128	492 667 823	590 869 305	638 656 583
- Install. tech., matériel et outillage Industriels	7 563 878 774	2 743 402 109	4 820 476 665	5 211 838 788
- Autres immobilisations corporelles	595 330 952	430 606 988	164 723 964	213 359 194
Immobilisations en concession				
Immobilisation en cours	75 402 023		75 402 023	76 151 306
Immobilisation financières				
- Titres mis en équivalence-entreprises associées				
- Autres participations et créances rattachées	820 000 000	820 000 000		820 000 000
- Autres titres immobilisés				
- Prêts et autres actifs financiers non courants	392 416 606		392 416 606	396 154 961
Impôts différés actif	1 603 335		1 603 335	1 159 000
Autres produits différés - Hors cycle d'exploit.				
TOTAL ACTIF NON COURANT	10 905 316 012	4 510 510 333	6 394 805 679	7 718 075 247
ACTIF COURANT				
Stock et en cours	1 152 568 076		1 152 568 076	695 746 957
Créances et Emplois assimilés				
-Clients	84 420 473	3 034 369	81 386 103	166 311 270
-Autres débiteurs	1 524 218 197		1 524 218 197	1 000 087 637
-Impôts et assimilés	82 023 653		82 023 653	129 661 720
-Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
-Placements et autres actifs financiers courants				
-Trésorerie	2 929 274 554		2 929 274 554	2 638 739 993
TOTAL ACTIF COURANT	5 772 504 952	3 034 369	5 769 470 583	4 630 547 576
TOTAL GENERAL ACTIF	16 677 820 964	4 513 544 702	12 164 276 262	12 348 622 822



الملحق 11: خزينة الخصوم 2021

BILAN PASSIF

Du 01/01/2021 au 31/12/2021

PASSIF	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis (ou compte de l'exploitant)	500 000 000	500 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réserves consolidées) [1]	2 308 314 459	2 308 314 459
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence [1]		
Résultat net (Résultat part du groupe) [1]	-227 579 576	146 883 029
Autres capitaux propres-Report à nouveau	146 883 029	
Part des minoritaires [1]		
TOTAL I	2 727 617 912	2 955 197 488
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières	1 804 909 304	2 320 597 676
Impôt (différés et provisionnés)	258 107	
Autres dettes non courants		
Provisions et produits constatés d'avance		
Autres charges différées - Hors cycle d'exploit.		
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	1 805 167 411	2 320 597 676
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 653 537 922	1 630 752 142
Impôt	595 920 689	67 935 078
Autres dettes	5 370 751 646	5 359 676 439
Trésorerie passif	11 280 683	14 463 999
Compte de liaisons des établissement et sociétés de participation		
TOTAL PASSIFS COURANTS III	7 631 490 939	7 072 827 657
TOTAL GENERAL PASSIF	12 164 276 262	12 348 622 822



الملحق 12: جدول حسابات النتائج 2021

COMPTES DE RESULTAT

Du 01/01/2021 au 31/12/2021

Désignation	Note	N	N-1
Vente et produit annexes		9 307 234 782	8 639 169 017
Variations stocks produits finis et en cours		93 734 451	-180 509 663
Production immobilisée			
Subvention d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		9 400 969 233	8 458 659 354
Achats consommés		6 554 584 797	6 432 482 621
Services extérieurs et autres consommations		264 565 516	240 831 928
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		6 819 150 313	6 673 314 549
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		2 581 818 920	1 785 344 805
Charges de personnel		785 503 475	841 747 794
Impôts, taxe et versement assimilés		101 009 329	81 740 134
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		1 695 306 116	861 856 877
Autres produits opérationnels		88 738 033	11 206 897
Autres charges opérationnelles		58 297 871	113 425 976
Dotations aux amortissement, Provisions et pertes de valeurs		995 665 483	516 358 651
Reprise sur pertes de valeurs et provisions		820 000 000	
V-RESULTAT OPERATIONNEL		-89 919 205	243 279 147
Produits financiers		18 453 278	23 146 600
Charges financières		81 354 682	61 596 392
VI-RESULTAT FINANCIER		-62 901 404	-38 449 792
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V+VI)		-152 820 609	204 829 354
Impôt exigibles sur résultats ordinaires		74 945 193	59 105 325
Impôt différés (Variations) sur résultats ordinaires		186 228	1 159 000
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		9 508 160 544	8 493 012 851
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		9 735 740 118	8 346 129 821
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-227 579 576	146 883 029
Elément extraordinaires (produits) (à préciser)			
Elément extraordinaires (Charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-227 579 576	146 883 029



الملحق 13: خزينة الأصول 2022

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUJ W. GUELMA

Exercice du 01/01/2022 au 31/12/2022

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N			N - 1
	Montants Bruts	Amortissements, provisions et pertes de Valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition – goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	58 933 171	35 620 047	23 313 123	35 099 757
Immobilisations corporelles				
Terrains	311 336 963		311 336 963	314 214 023
Agencements et aménagements terrains				
Construction	1 083 537 128	546 755 789	536 781 339	590 869 305
Installation. Technique. Matériel et outillage industriels	7 564 666 658	3 133 598 143	4 431 068 515	4 820 476 665
Autres immobilisations corporelles	596 647 017	490 146 186	106 500 831	164 723 964
Immobilisations en concession	2 877 060		2 877 060	
Immobilisations encours	79 737 850		79 737 850	75 402 023
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées	820 000 000	820 000 000		
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	27 764 367		27 764 367	392 416 606
Impôts différés actif	6 333 542		6 333 542	1 603 335
Autres produits différés- Hors				
TOTAL ACTIF NON COURANT	10 551 833 757	5 026 120 165	5 525 713 592	6 394 805 679
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	812 231 913	5 055 626	807 176 287	1 152 568 076
Créances et emplois assimilés				
Clients	34 384 512		34 384 512	81 386 103
Autres débiteurs	1 897 693 085		1 897 693 085	1 524 218 197
Impôts et assimilés	70 147 356		70 147 356	82 023 653
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	2 839 604 425		2 839 604 425	2 929 274 554
TOTAL ACTIF COURANT	5 654 061 290	5 055 626	5 649 005 665	5 769 470 583
TOTAL GENERAL ACTIF	16 205 895 047	5 031 175 791	11 174 719 256	12 164 276 262

الملحق 14: خزينة الخصوم 2022

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL. FEDJOUDJ W. GUELMA



Exercice du	01/01/2022	au	31/12/2022
-------------	------------	----	------------

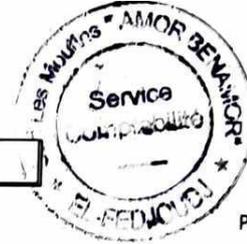
BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	500 000 000	500 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées (1)	2 308 314 459	2 308 314 459
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	-469 320 818	-227 579 576
Autres capitaux propres – Report à nouveau	-80 696 547	146 883 029
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	2 258 297 095	2 727 617 912
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières	1 289 220 931	1 804 909 304
Impôts (différés et provisionnés)	474 699 900	258 107
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
Autres charges différées- Hors cycle d'exploit		
TOTAL II	1 763 920 832	1 805 167 411
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 677 950 944	1 653 537 922
Impôts	60 399 154	595 920 689
Autres dettes	5 414 151 232	5 370 751 646
Trésorerie Passif		11 280 683
Compte de liaisons des établissement et sociétés de participation		
TOTAL III	7 152 501 330	7 631 490 939
TOTAL PASSIF (I+II+III)	11 174 719 256	12 164 276 262

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق 15: جدول حسابات النتائج 2022

Designation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR
 Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES
 Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUJ W. GUELMA



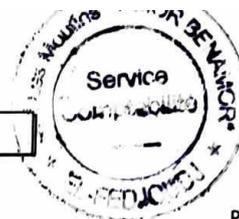
Exercice du 01/01/2022 au 31/12/2022

Page 1 of

COMPTE DE RESULTAT

Désignation	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Production vendue	Produits fabriqués	3 404 646 345		9 306 673 102
	Prestations de services	586 891		561 680
	Vente de travaux			
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		3 405 233 235		9 307 234 782
Production stockée ou déstockée		-94 079 238		93 734 451
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		3 311 153 997		9 400 969 233
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	1 879 627 530		5 826 228 655	
Autres approvisionnements	284 926 386		640 136 488	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	42 260 345		88 219 654	
Rabais, remises, ristournes obtenues sur achats				
Services extérieurs	Sous-traitance générale			
	Locations	56 240 006		116 764 180
	Entretien, réparations et maintenance	15 460 835		28 944 484
	Primes d'assurances	20 538 137		19 657 884
	Documentation et divers	5 367 985		4 740 147
	Personnel extérieur à l'entreprise	70 000		353 411
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	8 461 066		97 536
	Publicité	275 659		8 767 768
Déplacements, missions et réceptions	10 189 719		17 575 276	
Autres services	47 136 728		67 664 830	
Rabais, remises, ristournes obtenues sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	2 370 554 396		6 819 150 313	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		940 599 601		2 581 818 920

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES
 Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUJ W. GUELMA



Exercice du 01/01/2022 au 31/12/2022

Page 2 of 2

COMPTE DE RESULTAT

Désignation	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	804 201 990		785 503 475	
Impôts et taxes et versements assimilés	16 887 656		101 009 329	
IV-Excédent brut d'exploitation		119 509 955		1 695 306 116
Autres produits opérationnels		5 117 424		88 738 033
Autres charges opérationnelles	48 004 416		58 297 871	
Dotations aux amortissements	515 609 832		520 965 583	
Provision	5 055 626		1 294 699 900	
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions		5 055 582		
V-Résultat opérationnel	438 986 914		89 919 206	
Produits financiers		14 334 976		18 453 278
Charges financières	49 657 195		81 354 683	
VI-Résultat financier	35 322 219		62 901 405	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	474 309 132		152 820 610	
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (Charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats			74 945 193	
Impôts différés (variations) sur résultats		4 988 315	258 107	444 335
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	469 320 818		227 579 576	

(*) À détailler sur état annexe à joindre.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية استخدام المؤشرات الحديثة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، لذلك تم التطرق لمختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية والأداء المالي، بالإضافة إلى التعرف على أبرز طرق تقييم الأداء المالي التقليدية والحديثة وإبراز بعض المزايا والعيوب التي تتمتع بها. كما تم من خلال الجانب التطبيقي تحليل القوائم المالية لمؤسسة عمر بن عمر (وحدة قائمة للعجائن) للفترة الممتدة (2018-2022)، وذلك بحساب بعض المؤشرات التقليدية بالإضافة إلى تطبيق الأدوات الحديثة لتقييم الأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة والمتمثلة في EVA, MVA, CFROI. حيث بينت النتائج من خلال استخدام المؤشرات التقليدية أن المؤسسة كانت تحقق أداء مقبول لكنها كانت بحاجة لتمويل أصولها في بعض الأحيان، وهو ما جعلها تعتمد على التمويل الخارجي كثيرا الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مديونيتها أحيانا. أما استخدام المؤشرات الحديثة بينت أن أداء المؤسسة لم يكن مستقرا فهي لم تستطع خلق قيمة خلال طول فترة الدراسة وتبين أنها عرفت هدرا للقيمة في سنتي 2018 و2021، كما أن التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال كانت أكبر من معدل التدفق النقدي على الاستثمار في سنتي 2019 و2020 والذي قد يعود إلى تعرض ملاك المؤسسة للمتابعة القضائية إضافة إلى تفشي فيروس كورونا.

الكلمات المفتاحية: تقييم الأداء، الأداء المالي، المؤشرات التقليدية، مؤشرات خلق القيمة، مؤسسة عمر بن عمر.

Résumé:

Cette étude vise à identifier comment utiliser les indicateurs modernes pour évaluer la performance financière d'une entreprise économique. Par conséquent, divers concepts théoriques liés à l'entreprise économique et à la performance financière ont été discutés, en plus d'identifier les méthodes les plus importantes d'évaluation financière traditionnelle et moderne. Performances et en soulignant certains des avantages et des inconvénients dont ils bénéficient. A travers l'aspect appliqué, les états financiers de la Société Omar Bin Omar (Unité Pâte de Guelma pour la période 2018–2022) ont été analysés, en calculant certains indicateurs traditionnels en plus d'appliquer des outils modernes pour évaluer la performance financière de l'entreprise étudiée, représenté par EVA, MVA et CFROI. Les résultats ont montré, à travers l'utilisation d'indicateurs traditionnels, que l'entreprise réalisait des performances acceptables, mais qu'elle avait parfois besoin de financer ses actifs, ce qui la rendait fortement dépendante du financement extérieur, ce qui conduisait parfois à une augmentation de sa dette. Quant à l'utilisation d'indicateurs modernes, elle a montré que la performance de l'entreprise n'était pas stable, car elle n'a pas été en mesure de créer de la valeur pendant toute la période de l'étude, et il a été constaté qu'elle a connu un gaspillage de valeur au cours des années 2018 et 2021. , et le coût moyen pondéré du capital était supérieur au taux de flux de trésorerie sur l'investissement au cours des années 2019 et 2020, ce qui peut être dû à l'exposition des investisseurs providentiels.

Mots-clés : évaluation de la performance, performance financière, indicateurs traditionnel, indicateurs création de valeur, entreprise Omar Bin Omar.